الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

مدى التزام المؤسسة الجزائرية بالإفصاح المالي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية "دراسة حالة مؤسسة الزنك ALZINC" - الغزوات -

إعداد الطالبة:
عيوني أميرة

إشراف الأستاذة:
بوشيخي عائشة

لجنة المناقشة:

بن لولو سليم بدر الدين	أستاذ محاضر" أ"	جامعة تلمسان	رئيسا
بوشيخي عائشة	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
بن طيب هدايات	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2018-2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الموضوع:

مدى التزام المؤسسة الجزائرية بالإفصاح المالي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثر ذلك على جودة المعلومة المحاسبية "دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للزنك ALZINC" - الغزوات -

إعداد الطالبة:

عيوني أميرة

إشراف الأستاذة:

بوشيخي عائشة

لجنة المناقشة:

بن لولو سليم بدر الدين	أستاذ محاضر" أ"	جامعة تلمسان	رئيسا
بوشيخي عائشة	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
بن طيب هدايات	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية

2018-2017

الإهداء

اهدي عملي هذا المتواضع

إلى اعز ما املك وما لدي في الوجود واقرب الناس إلى قلبي أطال الله في عمرهما

والداي الكريمين

إلى أختاي العزيزتين حفظهما الله

إلى كل الأهل و الأقارب و الأحباب

إلى كل أصدقائي وزملائي في الدراسة

إلى كل من شجعني ولو بكلمة طيبة

جزاكم الله خيرا

شكرا .

كلمة شكر

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة الفاضلة بوشيخي عائشة على قبولها الإشراف على هذا العمل وتوجيهاتها وكذا حرصها الدائم لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة الأستاذ بن لولو سليم بدر الدين والأستاذة بن طيبة هدايات لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني ونصحني وشجعني على إنجاز هذا البحث.

وأشكر عمال مصلحة المحاسبة بمؤسسة الزنك على مساعدتهم وتعاونهم في تقديم المعلومات الكافية.

الملخص

تعالج هذه الدراسة مدى التزام المؤسسة الجزائرية بالإفصاح المالي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية، وأخدت الدراسة إلى التعرف على الإفصاح المالي ودوره في تقديم معلومات محاسبية كاملة وصحيحة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، إذ أن الإفصاح يضمن الشفافية في القوائم المالية بحيث تعكس الوضعية المالية للمؤسسة. وقد ساهم النظام المحاسبي المالي في تحقيق مستوى معين من الإفصاح في القوائم المالية التي يجب أن تستجيب بطبيعتها ونوعياتها للمبادئ والقواعد المحاسبية التي نصت عليها المعايير المحاسبية الدولية. وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي ساعد في تدعيم الإفصاح المالي للرفع من كفاءة العمل المحاسبي هذا ما بيناه من خلال دراسة حالة على مستوى مؤسسة الزنك بالغزوات.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المالي، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، المعلومات المحاسبية.

Résumé :

Cette étude traite l’ampleur de l’engagement de l’entreprise algérienne à la divulgation financière dans le cadre du système de comptabilité financière et son impact sur la qualité de l'information comptable, l’étude a également identifié la divulgation financière et son rôle dans la fourniture d'informations comptables complètes et correctes sur les quelles s'appuyer pour prendre les décisions appropriées et son impact sur la qualité de l'information comptable, étant donné que la divulgation assure la transparence des états financiers afin de refléter la situation financière de l'institution. Le système de comptabilité financière a contribué à la réalisation d'un certain niveau de divulgation dans les états financiers, qui doivent être adaptés aux principes comptables et aux règles énoncés dans les normes comptables internationale. Ainsi le système de comptabilité financière a contribué à renforcer la divulgation financière pour améliorer l'efficacité du travail comptable, Cela a été démontré d’après l’étude de cas au niveau de l’entreprise ALZINC a ghazaouet.

Les mots clés: Divulgation financière, Normes comptables internationale, système de comptabilité financière, Information comptable.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الملخص	V
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XI
قائمة الملاحق	XI
قائمة الاختصارات والرموز	XII
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: أساسيات عن الإفصاح المالي، النظام المحاسبي المالي والمعلومة المحاسبية	
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المالي	6
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المالي وأنواعه	6
الفرع الأول: تعريف الإفصاح المالي	6
الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المالي	8
الفرع الثالث: أهمية الإفصاح المالي	10
المطلب الثاني: الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية	10
الفرع الأول: تقديم المعايير المحاسبية الدولية IAS	11
الفرع الثاني: معيار المحاسبة الدولي رقم1(IAS1)	15
الفرع الثالث: قواعد الإفصاح المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1	16
المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المالي والعوامل المؤثرة فيه	18
الفرع الأول: متطلبات الإفصاح المالي	18
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الإفصاح المالي	19
المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	22
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	22
الفرع الأول: تعريف القوائم المالية	22
الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية	24
الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية	26
المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية	26

الفرع الأول: الميزانية وحساب النتائج	**26**
الفرع الثاني: جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة	**33**
الفرع الثالث: الملاحق	**38**
المطلب الثالث: الإفصاح المالي في القوائم المالية	**39**
الفرع الأول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية وحساب النتائج	**40**
الفرع الثاني: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة	**41**
الفرع الثالث: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحق	**42**
المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي والمعلومة المحاسبية	**43**
المطلب الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي SCF	**43**
الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي ومبادئه	**43**
الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	**44**
الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي	**45**
المطلب الثاني: ماهية المعلومة المحاسبية	**45**
الفرع الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية وجودة المعلومة المحاسبية	**45**
الفرع الثاني: خصائص المعلومة المحاسبية	**46**
الفرع الثالث: قياس جودة المعلومة المحاسبية	**49**
المطلب الثالث: الإفصاح المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية	**50**
الفرع الأول: نتائج النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية	**50**
الفرع الثاني: نتائج تطبيق الإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية	**51**
خلاصة الفصل	**53**
الفصل الثاني: أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة)	
تمهيد	**56**
المبحث الأول: دراسات سابقة متعلقة بالإفصاح المالي	**57**
المطلب الأول : أطروحات دكتوراه	**57**
المطلب الثاني: مذكرات ماجستير	**63**
المطلب الثالث: مقالات	**69**
المبحث الثاني: دراسات سابقة متعلقة بالنظام المحاسبي المالي	**72**

المطلب الأول : أطروحات دكتوراه	**72**
المطلب الثاني: مذكرات ماجستير	**78**
المطلب الثالث: مقالات	**84**
خلاصة الفصل	**88**
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية: الإفصاح المالي بمؤسسة ALZINC وأثره على جودة المعلومة المحاسبية وأهمية ذلك بالنسبة للأطراف المستفيدة	
تمهيد	**89**
المبحث الأول: الإفصاح المالي في الجزائر	**90**
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المالي في الجزائر	**90**
المطلب الثاني: القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و المتعلقة بالإفصاح	**90**
المبحث الثاني: الإفصاح المالي بمؤسسة ALZINC	**90**
المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة	**91**
الفرع الأول: منهج الدراسة الميدانية	**91**
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة	**91**
المطلب الثاني: الأدوات التي استعانت بها الدراسة	**91**
الفرع الأول: جمع الوثائق	**91**
الفرع الثاني: المقابلة	**91**
الفرع الثالث: الملاحظة	**91**
المطلب الثالث: تقديم المؤسسة محل الدراسة	**92**
الفرع الأول: نشأة وتعريف المؤسسة الجزائرية للزنك ALZINC	**92**
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALZINC	**93**
الفرع الثالث: نشاط مؤسسة ALZINC وأهدافها	**96**
المبحث الثالث: النتائج والمناقشة	**97**
المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وحساب النتائج	**97**
الفرع الأول: الإفصاح في ميزانية مؤسسة ALZINC لسنة 2015	**97**
الفرع الثاني: الإفصاح في جدول حساب النتائج لمؤسسة ALZINC في 2015	**103**
المطلب الثاني: الإفصاح في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملاحق	**105**

الفرع الأول: الإفصاح في جدول سيولة الخزينة لمؤسسة ALZINC في 2015	**105**
الفرع الثاني: الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة ALZINC في 2015	**108**
الفرع الثالث: الإفصاح في الملاحق لمؤسسة ALZINC في 2015	**110**
المطلب الثالث: أهمية الإفصاح بالنسبة للأطراف المستفيدة من القوائم المالية لمؤسسة ALZINC	**111**
المطلب الرابع :النتائج المتحصل عليها ومناقشتها	**112**
الفرع الأول : النتائج المتحصل عليها	**112**
الفرع الثاني: مناقشة النتائج	**112**
خلاصة الفصل	**114**
الخاتمة العامة	**115**
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	هيئات المجلس IASB ومهامها	14
02	عوامل من المحتمل أن تؤثر في مستوى الإفصاح	20
03	القوائم المالية الواردة في SCF و IAS/IFRS	23
04	مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم	25
05	عناصر الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي SCF	28
06	ميزانية الأصول	29
07	ميزانية الخصوم	30
08	حساب النتائج	32
09	جدول سيولة الخزينة	34
10	جدول تغير الأموال الخاصة	37
11	ملخص عن الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح المالي والنظام المحاسبي المالي SCF	87
12	ميزانية الأصول في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC	97
13	ميزانية الخصوم في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC	99
14	جدول حساب النتائج في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC	103
15	جدول سيولة الخزينة في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC	105
16	جدول تغير الأموال الخاصة في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC	108
17	ملحق رقم 13 للخدمات الخارجية في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC	110

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للجنة المعايير المحاسبية الدولية	12
02	الخريطة التنظيمية لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB	15
03	محتوى جدول سيولة الخزينة	35
04	عناصر القوائم المالية	39
05	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	48
06	انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية	51
07	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزنك ALZINC	94

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ميزانية الأصول في 2015/12/31
02	ميزانية الخصوم في 2015/12/31
03	جدول حساب النتائج في 2015/12/31
04	جدول سيولة الخزينة في 2015/12/31
05	جدول تغير الأموال الخاصة في 2015/12/31
06	جدول الخدمات الخارجية في 2015/12/31

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	المعنى بالغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
IAS	**I**nternational **A**ccounting **S**tandards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	**I**nternational **F**inancial **R**eporting **S**tandards	المعايير الدولية للتقارير الدولية
IASC	**I**nternational **A**ccounting **S**tandards **C**ommittée	لجنة المعايير المحاسبية الدولية
IASB	**I**nternational **A**ccounting **S**tandards **B**oard	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SAC	**S**tandards **A**dvisory **C**ouncil	المجلس الاستشاري للمعاير
IFRIC	**I**nternational **F**inancial **R**eporting **I**nterpretations **C**ommittée	لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية
IASCF	**I**nternational **A**ccounting **S**tandards **C**ommittée **F**ondation	مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية
FIFO	**F**irst **I**n **F**irst **O**ut	مدخل أول مخرج أول
LIFO	**L**ast **I**n **F**irst **I**n	مدخل أخير مخرج أول
SCF	**S**ystème **C**omptable **F**inancier	النظام المحاسبي المالي

المقدمة العامة

تمهيد:

بعد دخول الجزائر في اقتصاد السوق وانفتاحها على العولمة حاولت الجزائر مواكبة الإستحداثات الاقتصادية، والقيام بإصلاحات مست عدة جوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال تخليها عن المخطط المحاسبي الوطني لعدم توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية وعجزه عن تقديم كل المعلومات المالية والمحاسبية التي يحتاجها مستخدمو هذه المعلومات. وتبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق ومتطلبات المعايير المحاسبية الذي تم اعتماده رسميا في 2010.

وبدخول هذا النظام أصبحت المؤسسات مطالبة بتقديم قوائم مالية وفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية، من بينها المعيار المحاسبي رقم1(IAS1) الذي نص على عرض القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وكذلك جدول تغير الأموال الخاصة والملاحق، وعرضها بصورة صادقة وشفافة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة وهذا ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم1، حيث تناول معايير الاعتراف والقياس والإفصاح الذي يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي تساهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية. وكذلك إظهار كافة المعلومات التي قد تؤثر في اتخاذ قرار معين من طرف مستخدمي القوائم المالية بلغة مفهومة وذلك وفقا لما ورد في الإطار المفاهيمي لعرض وإعداد القوائم المالية، فإن الخصائص النوعية لها تمثلت في سهولة فهم المعلومة أي يشترط أن تكون المعلومة سهلة الفهم وواضحة لمستعملي القوائم المالية وأن تكون المعلومة ذات فائدة أي ملائمة وهذا المصطلح له علاقة مباشرة مع مبدأ الأهمية النسبية وفي حالة عدم وضوحها تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستعملي القوائم المالية، إضافة إلى كذلك أن تكون المعلومة ذات مصداقية أي تكون خالية من الأخطاء والغموض ولكي تكون صادقة يجب توفر مميزات تتمثل في الصورة الصادقة والحياد والحذر وكذلك الشمولية، وأخيرا أن تكون المعلومة قابلة للمقارنة أي يجب أن تسمح هذه المعلومة لمستخدميها بإجراء مقارنة داخل المؤسسة نفسها على أساس دورات مالية مختلفة ومابين المؤسسات المختلفة. وحتى تكون المعلومة المحاسبية ذات مصداقية لابد من احترام القيود التالية: التوقيت المناسب أي إذا حدث تأخير تقديم القوائم المالية فإن المعلومات قد تفقد قيمتها، و الموازنة بين المنفعة والتكلفة أي لابد من أن تكون المنافع المشتقة من المعلومات تفوق التكاليف المتكبدة لتوفيرها بالإضافة إلى الموازنة بين الخصائص النوعية وكذلك الصورة الصحيحة و العادلة.

وتأكيدا على أهمية الإفصاح المالي اشترطت المنظمات المهنية توفر الإفصاح والوضوح في القوائم المالية التي تعد مصدرا أساسيا للمعلومات وتستفيد منها فئات عديدة من داخل المؤسسة وخارجها (مستثمرين، دولة، المقرضين، الأفراد، إدارة المؤسسة...). بحيث تعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة ويعكس حساب النتائج النتيجة الصافية للسنة الماضية وما إذا حققت المؤسسة ربح أو

خسارة في حين أن جدول سيولة الخزينة يبين إمكانية أو عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها ومنه يبين السيولة المتاحة لدى المؤسسة، أما بالنسبة لجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة فيعكس حركة رؤوس الأموال خلال الدورة المتعلقة برفع أو تخفيض رأسمال، أما فيما يخص الملحقات فهي تفيد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية .

واعتمادا على ما سبق بدت لنا ضرورة طرح الإشكالية التالية:

" **ما مدى التزام المؤسسات الجزائرية بالإفصاح المالي في إعداد قوائمها المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وما أثر ذلك على جودة المعلومة المحاسبية؟**"

الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية تم وضع التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإفصاح المالي؟
- ما هي متطلباته وما هي العوامل المؤثرة فيه؟
- ما المقصود بالمعلومة المحاسبية وجودتها؟

الفرضيات:

كإجابة مبدئية على إشكالية البحث قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال هذه الدراسة .

1. تطبق المؤسسات الجزائرية قواعد الإفصاح المالي وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.
2. المؤسسة التي تطبق قواعد الإفصاح تتمتع بجودة في المعلومات المحاسبية.

دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع للاعتبارات الذاتية والموضوعية التالية:

- اهتمامنا بموضوع المحاسبة كونه يدخل ضمن تخصصنا .
- محاولة توسيع المعارف في هذا المجال .
- أهمية الموضوع ومحاولة إبراز أثر تطبيق الإفصاح المالي من طرف المؤسسات الجزائرية على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية.

أهداف الدراسة :

تكمن أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية :

- التعرف فيما اذا كانت المؤسسة الجزائرية تلتزم بتطبيق الإفصاح المالي.
- تحديد نتائج تطبيق الإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي .

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذا البحث من الاتجاه المتزايد نحو توحيد الممارسات المحاسبية وسعي الدول لمواكبة متطلبات العولمة المحاسبية ومن بينها الجزائر التي تبنت النظام المحاسبي المالي وأثر تطبيق هذا النظام على القوائم المالية وأهميتها من حيث المعلومات التي تقدمها وضرورة صدقها وشفافيتها وذلك من خلال الإفصاح عنها لتحقيق متطلبات الأطراف المستخدمة لها .

حدود الدراسة :

في هذا المجال نوضح الحدود المختلفة لبحثنا والمتمثلة في :

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لموضوع بحثنا في مؤسسة الزنك ALZINC الواقعة بالغزوات ولاية تلمسان.
- **الحدود الزمنية:** تمثلت في دراسة القوائم المالية لمؤسسة الزنك لسنة 2015.
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة بالمعلومات المحاسبية وعملية الإفصاح عنها من خلال القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي .

المنهج المتبع:

حتى يتم الإلمام بالموضوع من كل جوانبه وتحقيق أهداف الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الأجزاء المرتبطة بالإطار النظري والتطبيقي.

هيكل الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث سنقسم الموضوع إلى ثلاثة فصول كالآتي:

- **الفصل الأول:** يتعلق بالأدبيات النظرية والذي سنتطرق فيه إلى أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإفصاح المالي والقوائم المالية بالإضافة إلى النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومات المحاسبية.
- **الفصل الثاني:** يتعلق بالدراسات الأدبية أي الدراسات السابقة.

- **الفصل الثالث** : يتعلق بالدراسة الميدانية التي من خلالها سنسقط المعارف النظرية على ما هو معمول به تطبيقيا، حيث سنتعرف في هذا الفصل على المؤسسة محل الدراسة وأيضا التعرف على الإفصاح المالي بهذه المؤسسة من خلال تحليل قوائمها المالية، والتطرق إلى الإفصاح المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية وأثر ذلك بالنسبة للأطراف المستفيدة .

الفصل الأول:

أساسيات عن

الإفصاح المالي، النظام المحاسبي المالي

والمعلومة المحاسبية

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المالي.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المالي وأنواعه.

المطلب الثاني: الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المالي والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثاني :الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية.

المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية.

المطلب الثالث: الإفصاح المالي في القوائم المالية.

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي والمعلومة المحاسبية.

المطلب الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي SCF.

المطلب الثاني: ماهية المعلومة المحاسبية.

المطلب الثالث: الإفصاح المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية.

تمهيد:

جاء الإفصاح المالي كنتيجة لتكييف مع البيئة المحاسبية الدولية ومع تزايد العولمة وخضوع المؤسسات لقوانين اقتصاد السوق وتركيز مختلف الهيئات والمنظمات المحاسبية على تدعيم الإفصاح المالي من خلال معايير محاسبية دولية المتضمنة النظام المحاسبي المالي الذي بدوره يدعم فكرة إعداد قوائم مالية تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة. كما يعتبر الإفصاح المالي من أهم المبادئ المحاسبية التي تساهم في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية ونشرها بالطريقة الصحيحة وبلغة مفهومة للقارئ بالإضافة إلى مراعاة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية من دلالة ومصداقية وتوضيح المركز المالي وذلك تلبية لحاجات المستخدمين لهذه المعلومات التي من شأنها التأثير في قرارات الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، فقد تساعد جودة المعلومات المحاسبية المعروضة في جذب رؤوس أموال فيما قد يساهم ضعف الإفصاح وقلة المعلومات في استنفار المساهمين والمستثمرين تجنبا لأية مخاطر ومشاكل تطرأ بسبب نقص المعلومات وبالتالي فإن التزام المؤسسات بالإفصاح يؤدي إلى رفع جودة القوائم المالية.

وعليه مما سبق سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية الإفصاح المالي.
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية.
- المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي والمعلومة المحاسبية.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المالي:

يعتبر الإفصاح مبدأ من مبادئ المحاسبة بحيث يعمل على تقديم معلومات تتميز بالجودة والمصداقية للأطراف المستخدمة لهذه المعلومات وتقديمها في الشكل والوقت المناسب خدمة لمصالح المستخدمين وكذا مصالح المؤسسات المفصحة لمعلوماتها المتضمنة في القوائم المالية التي تعدها.

ونظرا لأهمية الإفصاح والدور الذي يلعبه في مجال الممارسات المحاسبية نجد أن مختلف الهيئات والمنظمات المحاسبية تسعى إلى تطوير وترسيخ هذا المبدأ من خلال المعايير المحاسبة الدولية التي بدورها تقوم بتنظيم الإفصاح حسب قواعد تلتزم المؤسسات بتطبيقها من أجل تحقيق متطلبات الإفصاح وتوصيل المعلومات للمتعاملين ومختلف الأطراف التي قد تستفيد من هذه المعلومات.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المالي وأنواعه:

يتعلق مفهوم الإفصاح المالي بإلزامية إظهار وعرض معلومات وبيانات تعكس الصورة والوضعية الحقيقية للمؤسسات إلا أن هذا المفهوم واسع ويتضمن وجهات نظر مختلفة فعند التطرق إلى الإفصاح كمصطلح نجد مفاهيم متعددة.

الفرع الأول: تعريف الإفصاح المالي:

1- تعريف الإفصاح:

قبل تعريف الإفصاح المالي يجدر بنا الإشارة بداية إلى تعريف الإفصاح لغة واصطلاحا مع ذكر تعاريف بعض المفكرين له:

1-1- الإفصاح لغة واصطلاحا: [1]

- الإفصاح في اللغة العربية هو الفصاحة والبيان والكشف عن الشيء.
- الإفصاح في الاصطلاح هو اتصال الشركة بالعالم الخارجي بالوسائل المختلفة لكشف المعلومات الهامة للمستثمرين والمساهمية وسوق المال وغيرهم من أصحاب المصالح المختلفة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح وسداد التزاماتها"

[1] أحمد علي خضر (2012) **"الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحكومة في قانون الشركات"** دار الفكر الجامعي الإسكندرية الطبعة الأولى، ص 52.

1-2 الإفصاح في الفكر المحاسبي:

هو الإعلان عن جميع السياسات المحاسبية التي استندت إليها الوحدة الاقتصادية في إعداد التقارير والقوائم المالية كذلك الإعلان عن جميع المعلومات والبيانات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك السياسات وذلك بصورة شاملة وعادة ما تتلاءم مع احتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية والتقارير."[1]

1-3- الإفصاح وفق تعريف Koller :

"هو تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية، أو يتضمنها تقرير المراجع، ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير."[2]

1-4- الإفصاح وفق Keisso: يوسع Keisso مفهوم الإفصاح مميزا بين ثلاث أساليب: [3]

أ- الإفصاح في نطاق القوائم المالية ويجب أن يتفق ذلك مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب- الملاحظات والتفسيرات، وهي توضح بعض المعلومات التي وردت في القوائم المالية.

ج- المعلومات الإضافية مثل الجداول الملحقة والقوائم التي توفر معلومات تخرج عن نطاق وظيفة القياس المحاسبي مثل آثار التضخم وتفسير الإدارة للمعلومات.

2- تعريف الإفصاح المالي:

- يعرف الإفصاح المالي على أنه " إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ ودون أي لبس أو تضليل.[4]
- "الإفصاح المالي يمثل عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية والتي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وملاحقها التوضيحية شريطة أن تكون تلك البيانات والمعلومات غير مبهمة وتتسم بالكمال والصدق والشفافية

[1] بن فرح زوينة، **"المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق"**، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس يسطيف (2014/213)، ص 137.
[2] بن فرح زوينة، نفس المرجع، ص 138.
[3] بن فرح زوينة، نفس المرجع ، ص 138.
[4] شيخي بلال **"متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية"** دراسات اقتصادية العدد 20 (2012) ،ص 32.

وعلى أن تقدم للمستفدين في الوقت المناسب بحيث يمكن الاستفادة منها أو اعتمادها في اتخاذ القرارات الرشيدة وخاصة الاستثمارية."[1]

- "الإفصاح المالي هو عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من القوائم المالية والتقارير لمساعدة القارئ الواعي على اتخاذ قرارات رشيدة ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة بها أو قوائم إضافية."[2]
- "الإفصاح المالي هو تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية وغير محاسبية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية." [3]

الفرع الثاني:أنواع الإفصاح المالي:

يتم تحديد أنواع الإفصاح المالي وفقا للمعايير التالية:

1-**وفقا لأغراضه:** وينقسم الإفصاح وفق هذا المعيار إلى قسمين.[4]

1-1- الإفصاح الحمائي أو الوقائي: يجب أن يتم بالإفصاح في القوائم المالية عن كل ما يجعلها غير مظلة لأصحاب الشأن، ويهدف هذا الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية أي يهتم الدور الوقائي للإفصاح بضمان هذه المعلومات للجمهور في شكل معقول وفي وقت مناسب بحيث يمكن الاعتماد عليها.

1-2- الإفصاح التثقيفي: هو اتجاه معاصر يعتمد على أن مستخدم البيانات المالية لديه قدرة على التحصيل، وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية وينسجم هذا النوع من الإفصاح مع التوجه نحو التوسع في الإفصاح، حيث يفترض أن هذا التوسع يقدم قدرا مناسبا من البيانات والمعلومات المالية التي تسهم في اتخاذ القرارات الصائبة.

---

(1) إسماعيل محمود عبد الرحمن (2014) **الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية مكتب**ة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى ص 19.

(2) عبد المنعم عطا العلول " **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة " فلسطين"** مذكرة ماجستير كلية التجارة بالجامعة الإسلامية غزة، ص 19.

(3) عثمان زياد عاشور، " **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)"** مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة (2008) ص 24.

(4) بن فرح زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

2- من حيث الإلزامية:

2-1 الإفصاح الرسمي أو الإلزامي: ويتمثل في المعلومات التي تلتزم الشركات بعرضها بموجب المعايير المحاسبية وقانون الشركات وقانون الأوراق المالية، أو بموجب تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة البورصة، ويقصد هذا النوع من الإفصاح ضرورة وجودة هيئة تصدر الأسس التي تحكم وتنظم عملية إعداد القوائم المالية وتحديد نوعية وكمية البيانات التي تتضمنها هذه القوائم.[1]

2-2 الإفصاح الاختياري أو الإضافي: ويتم هذا النوع من الإفصاح دون إلزام عادة ما يتم توجيه المعلومات المفصح عنها اختياريا إما للإدارة وإما لأطراف معينة، حيث تتمكن من خلال حصولها على هذه المعلومات من تقدير كمية وموعد احتمالات الحصول على عائد من استثماراتها.[2]

2-3 الإفصاح الكامل: يتطلب مبدأ الإفصاح الكامل أن تتضمن القوائم المالية أي معلومات اقتصادية جوهرية هامة تتعلق بالمؤسسة، وتؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك القوائم وهذا ما يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم سواء في صلب القوائم المالية أو في ملاحظات أم جداول أم قوائم إضافية يتضمنها ملحق وحبذ تلك القوائم المالية.

والجدير بالذكر أن الإفصاح الكامل موضوع اهتمامه مرتبط زمنيا بتحليل نتائج الماضي وفهم واستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.[3]

2-4 الإفصاح الكافي: هو الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات وأن تشمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمنظمة لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمنظمة، ويجد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية.[4]

2-5 الإفصاح العادل: يشير الإفصاح العادل بالمعلومة المتوازنة والعادلة لاحتياجات جميع المستخدمين للقوائم المالية لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كافية بحيث يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة فئة أخرى وذلك خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات المستخدمة للمعلومات بشكل متوازن.[5]

---

(1) شيخي بلال، مرجع سبق ذكره، ص 33.
(2) بن فرح زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 144.
(3) شيخي بلال، نفس المرجع، ص 34.
(4) عبد المنعم عطا العلول، مرجع سبق ذكره، ص 25.
(5) عثمان زياد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 27.

الفرع الثالث: أهمية الإفصاح:

يعمل الإفصاح على توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ قرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح المزايا التالية: [1]

1. يلعب دورا مهما في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية (البورصات) حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تميز.
2. يعمل الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تشغله الأطراف داخل المنشأ لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.
3. يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها.
4. يساعد الإدارة في إظهار مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع ومسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل.
5. يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول المتعاملين في سوق المال (البورصة) ومعاملتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منظمة كما انه أحد الشروط الأساسية المسبقة اللازمة لضبط سوق المال.
6. يعد الإفصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه المعلومات ويساعد في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وواضحة.

المطلب الثاني: الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية:

في سياق أعمال توحيد محاسبة قامت العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية بتطوير وتوحيد المعايير المحاسبية الدولية لتنظيم مهنة المحاسبة وخلق توافق وتوازن في الممارسات المحاسبية بين الدول، وكون الإفصاح من بين أهم المبادئ المحاسبة التي نصت عليها المعايير المحاسبية سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم المعايير المحاسبة الدولية عامة والمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (IAS1) خاصة، وكذلك قواعد الإفصاح وفق المعيار.IAS1 .

[1] عثمان زياد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفرع الأول: تقديم المعايير المحاسبية الدولية IAS:

تعرف معايير المحاسبة الدولية على أنها " عبارة على مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية يعتمد عليها المحاسب في القيام بأعماله المتمثلة في القياس والإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة."[1]

تتشكل المعايير الدولية IAS من 41 معيارا مرقمة من 1 إلى 41، ألغي منها إلى غاية سنة 2009، 12 معيارا (أرقامها هي: 3، 4) 9، 13، 14، 15، 22، 25، 30، 35) وظهرت معايير معوضة أو جديدة تحت اسم IFRS المعايير الدولية للتقارير المالية."[2]

2- اللجنة المؤسسة للمعايير الدولية للمحاسبة IASC :

2-1 نشأة لجنة المعايير الدولية للمحاسبة IASC :

خرجت لجنة المعايير الدولية المحاسبة إلى حيز الوجود عام 1973 بواسطة خبراء مستقلين ينتمون إلى مجموعة من الدول المتطورة والمتمثلة في اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، إرلندا والولايات المتحدة الأمريكية على إثراء الممتلكات التي واجهتها الشركات التابعة لها.[3]

حيث انعقدت الجمعيات والمعاهد في هذه الدول على تأسيس هذه اللجنة بهدف وضع ونشر معايير المحاسبة الدولية لغايات تطوير المهنة وتعزيزها على المستوى العالمي. [4]

(1) آيت محمد مراد: **"ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010، 2013"** أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03 (2014/2013) ص 124.

(2) محمد بوتين (2010)، **"المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS)"** متيجة للطباعة الجزائر ،ص 45.

(3) بكيجل عبد القادر،**"النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي شلف (2017/2016)، ص 26.

(4) حواس صلاح، **"التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ"**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر (2007/ 2008) ،ص54.

2-2 مهام لجنة المعايير الدولية للمحاسبة : نوجز نشاطات هذه اللجنة كالتالي: [1]

- المراجعة السنوية إستراتيجية المجلس IASB وتقييم فعاليته.
- اعتماد ميزانية المجلس وضمان مصادر التمويل الممكنة من تنفيذ مهامه.
- تحديد الأساليب والإجراءات التشغيلية للمجلس والهيئات الملحقة به.
- دراسة جميع الانشغالات والعروض الإستراتيجية لمختلف المعايير المحاسبة الدولية.

3-2 الهيكل التنظيمي للجنة المعايير المحاسبية الدولية:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للجنة المعايير المحاسبية الدولية:

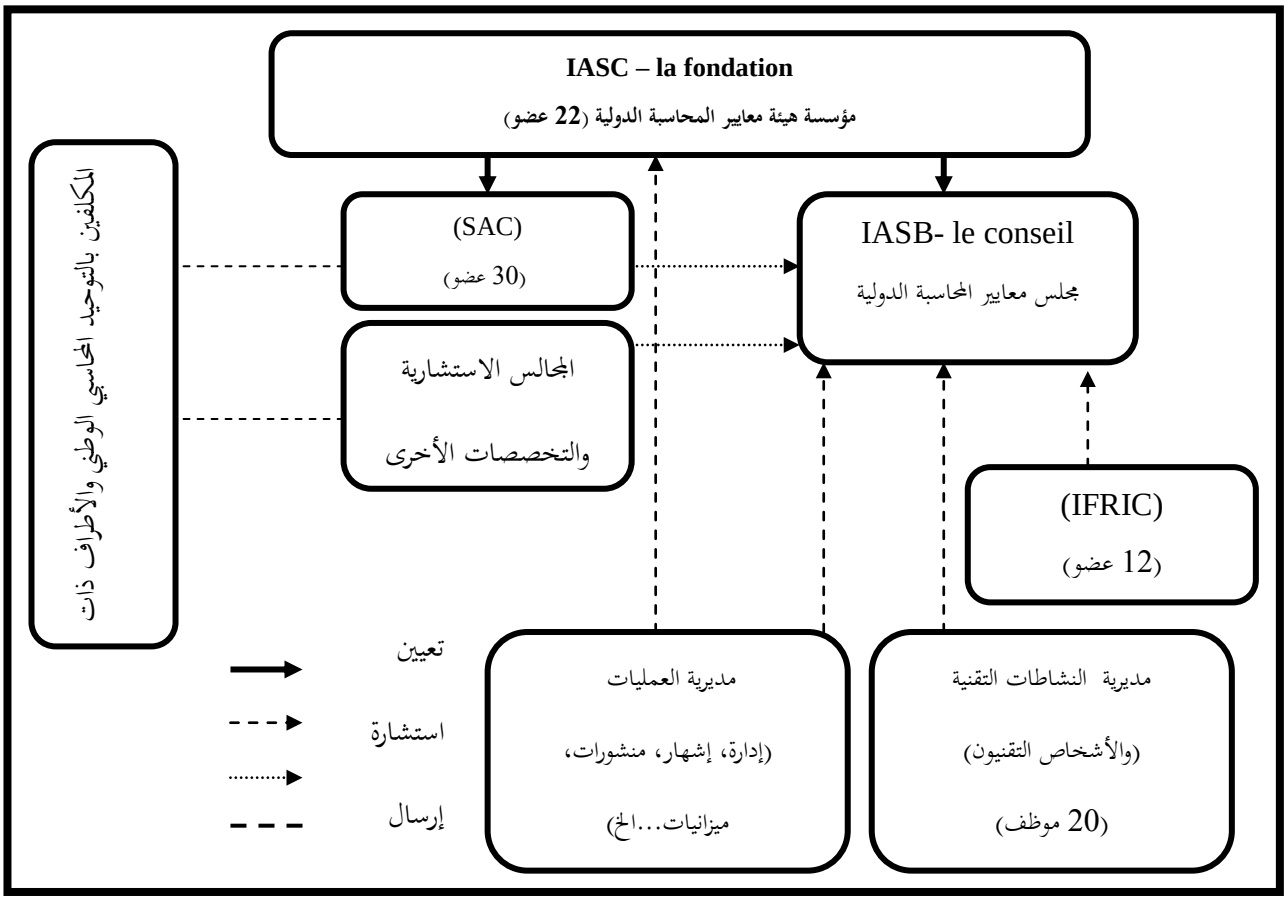

المصدر: مسعودي صديقي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[1] مسعود صديقي وآخرون (2014)" **المحاسبة المالية طبق للنظام المحاسبي المالي الجزائري**"، دار الهدى للطباعة الجزائر، ص 44.

3- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

3-1- تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB: [1]

يتشكل (IASB) من أربعة عشر (14) عضوا يتم تعيينهم على أساس خبرتهم وكفاءتهم يقوم إثنى عشر (12) عضوا من بينهم بمهام لوقت كامل ويتقاضون راتب مقابل ذلك ويتشكلون كما يلي:

- على الأقل 05 أعضاء لديهم الخبرة في ممارسة المراجعة.

- على الأقل 03 أعضاء لديهم خبرة في إعداد القوائم المالية.

- على الأقل 03 أعضاء لديهم خبرة كمستعملين للقوائم المالية.

- على الأقل عضو واحد يكون لديه خبرة أكاديمية.

كما أن سبعة (07) أعضاء من بين هذه الأعضاء (12) مكلفين رسميا بالتنسيق مع سبعة منظمات وطنية مكلفة بالتوحيد وهي (ألمانيا أستراليا، نيوزيلاندا، كندا، الو.م.أ، فرنسا، المملكة المتحدة)

وتتمثل أهم أهداف IASB في:

-إصدار معايير المحاسبة الدولية.

-المصادقة على التفسيرات المختلفة للمعايير.

[1] مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 45.

2-3- الخريطة التنظيمية للمجلس IASB:

يتبع المجلس IASB 100% إلى الهيئة التأسيسية الم (IASCF). ويتكون هذا المجلس من الهيئات التالية:

الجدول رقم (01): هيئات المجلس IASB ومهامها:

لجان	مهماتها
اللجنة التنفيذية Comité exécutif	المجلس IASB مهمته إيفاد خبرته التقنية وإعداد المعايير وتبنيها
مجلس الرقابة Conseil de surveillance	يتكون من إداريين تحت اسم (trustes) دوره يتمثل في تعيين أعضاء مجلس IASB إعداد الموازنة وجمع الأموال وإثراء القانون التأسيسي ل IASB
لجنة الشرح والتفسير Comité d'interprétation	هي لجنة تسهر على شرح وتفسير معايير المجلس الموجودة
لجنة استشارية للتعبير Comité consultatif de normalisation	يتمثل دور هذه اللجنة في تفعيل مشاركة الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية الدولية من هيئات وطنية جهوية وأفراد ذوي الاختصاص فتقديم إرشادات

المصدر: محمد بويتن، مرجع سبق ذكره ص-ص 45- 46.

الشكل رقم (02): الخريطة التنظيمية للمجلس IASB

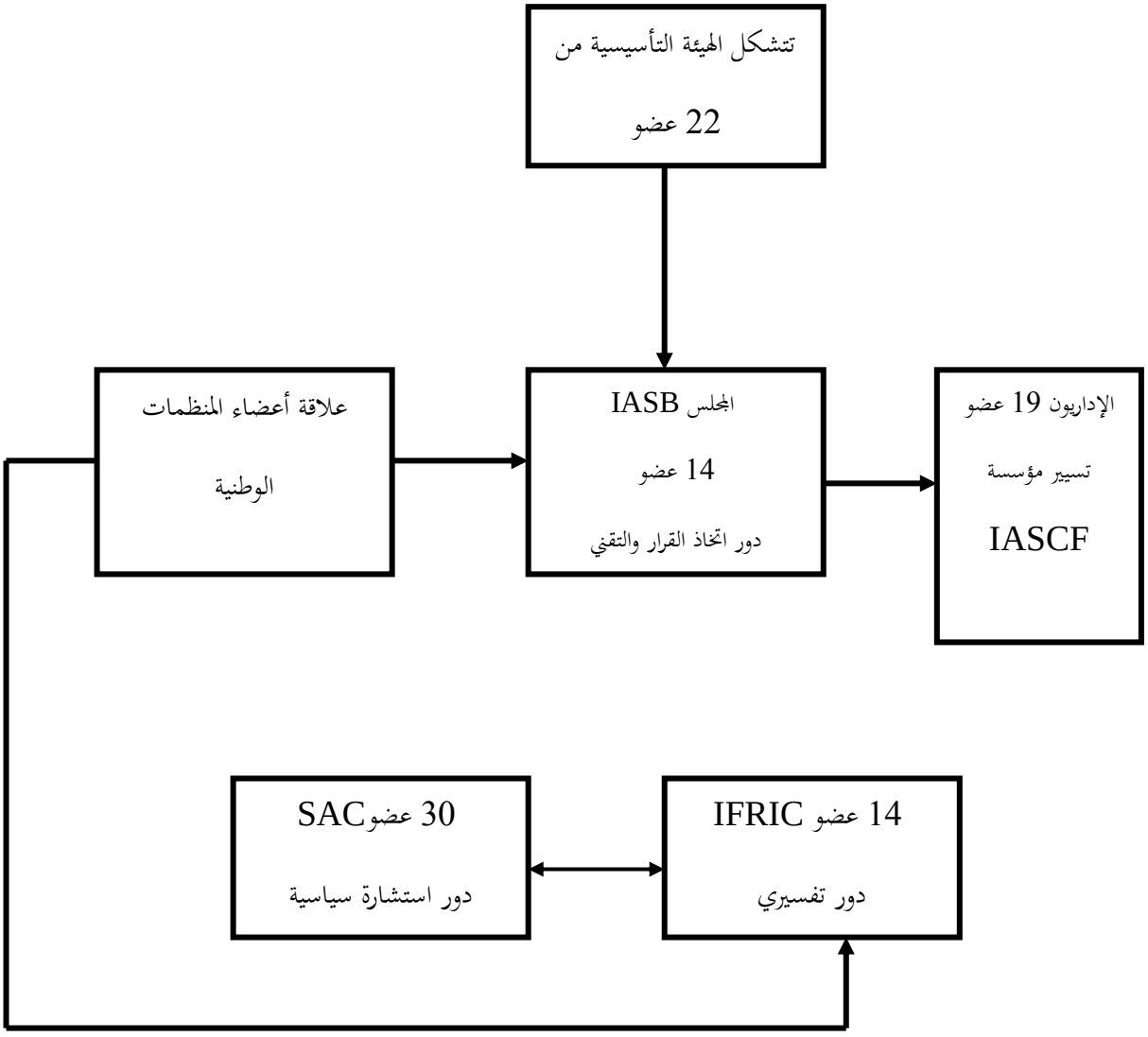

المصدر: محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 46.

الفرع الثاني: معيار المحاسبة الدولي رقم (1)IAS1:

1-تعريف المعيارIAS1 : عرض القوائم المالية présentation des états financier :

لسجل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية المعدل عام 1997.[1]

[1] عثمان زياد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 75.

ويعتبر معيار عرض القوائم المالية من أهم المعايير كونه يهدف إلى تحديد معالم وحدود وأساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان مقارنتها مع قوائم المؤسسة للفترات الماضية أو مع وحدات اقتصادية متشابهة.[1]

الفرع الثالث:قواعد الإفصاح المالي وفق المعيار IAS1:

أهم قواعد الإفصاح المالي المنصوص عليها حسب المعايير المحاسبية IAS_1 نجد:

1-الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة والمتبعة في إعداد القوائم المالية من الأمور الهامة والضرورية حتى يمكن لمستخدمي القوائم المالية فهمها بصورة صحيحة ولذلك يجب أن يكون الإفصاح عن هذه السياسات المحاسبية جزءا متمما للقوائم المالية، حيث أن الإفصاح عن هذه السياسات يساعد مستخدمي القوائم المالية على إتباعها وفهم ما بها من معلومات.[2]

ومن أمثلة السياسات المحاسبية التي يستوجب الإفصاح عنها: [3]

- أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.
- سياسة توحيد البيانات المالية.
- سياسة التقييم (مثل التكلفة التاريخية، القوة الشرائية لوحدة النقل...).
- السياسات المتبعة في تحويل أو ترجمة العملات الأجنبية ومعالجة المكاسب أو الخسائر الناتجة عنها.
- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة عقود الإيجار أو في معالجة تحرير أرباح المبيعات بالتقسيط.
- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل.
- سياسات الاستهلاك.
- سياسات تقييم المخزون مثل (طريقة FIFO أو LIFO).
- السياسات المتبعة في الاعتراف بالإيراد.

(1) مسعود صديقي مرجع سبق ذكره ص 65.
(2) بن فرح زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 159.
(3) وليد ناجي الحيالي (2007)، **"نظرية المحاسبة"**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ص 382-383.

2-المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية المنشورة:

ويمكن تصنيف قواعد الإفصاح في هذه المعيار إلى أربع فئات رئيسية:

2-1 قواعد خاصة بالإفصاح العام:

يتطلب الإفصاح عن معلومات مثل اسم المؤسسة، شكلها القانوني ومكان تسجيلها وتاريخ الميزانية العمومية، طبيعة نشاط المؤسسة، نوع العملة النقدية المعدة بموجبها البيانات المالية، كما يجب إظهار البيانات المالية المقارنة في الفترة المحاسبية السابقة.

2-2 قواعد خاصة بالإفصاح في الميزانية: وتتمثل فيما يلي:

-قواعد خاصة بالإفصاح عن الأصول طويلة الأجل.

-قواعد خاصة بالإفصاح عن الأصول طويلة المتداولة.

- قواعد خاصة بالإفصاح عن المطلوبات طويلة الأجل.

- قواعد خاصة بالإفصاح عن المطلوبات قصيرة الأجل.

- قواعد خاصة بالإفصاح عن حقوق المساهمين.

2-3 قواعد خاصة بالإفصاح عن معلومات قائمة الدخل:

يتوجب الإفصاح عن كل مما يلي في بند مستقل: المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى، مصروف الاستهلاك، إيرادات الفوائد، إيرادات الاستثمار، مصروف الفوائد، مصروف ضريبة الدخل، البنود غير العادية، صافي الدخل.

2-4 قواعد خاصة بالإفصاح عن معلومات قائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

يجب الإفصاح في بند مستقل عما يلي: صافي الربح أو خسارة الفترة المالية، المعاملات الرأسمالية، رصيد الأرباح، أو الخسائر في بداية الفترة المالية، مطابقة بين القيمة المرحلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأسمال وعلاوة الإصدار احتياطي في بداية ونهاية الفترة المالية مع توضيح كل حركة بشكل منفصل.

2-5 قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التدفق النقدي:

يجب أن يتم إعداد قائمة التدفق النقدي تماشيا مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 07، وتعرض كجزء متكامل ضمن القوائم المالية للمؤسسة لكل فترة تمثلها تلك القوائم وهذا ما نص عليه المعيار رقم 1[1]

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المالي والعوامل المؤثرة فيه:

تلتزم المؤسسات عند إعداد القوائم المالية بمبدأ الإفصاح في مختلف المعلومات والبيانات التي تحتويها هذه القوائم وذلك من خلال محددات رئيسية ضمن متطلبات الإفصاح المالي.

الفرع الأول:متطلبات الإفصاح المالي:

يتركز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المحددات الرئيسية التالية: [(2)]

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.

2- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية.

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنه.ا

4- تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات.

5- تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات.

1-1 تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

إن تحديد المستخدم للمعلومات يساعد في تحديد الخصائص الواجب توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة سواء من حيث الشكل أو المضمون، وذلك لوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم.

1-2 تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: [(3)]

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو الملائمة حيث أن المعلومة التي تكون ملائمة لمستخدم قد تكون كذلك بالنسبة لمستخدم أو غرض آخر.

([1]) وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق ، ص-ص 384-385.

([2]) خالد خطيب، **"الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01"**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني (2002)، ص 155.

([3]) شيخي بلال، مرجع سبق ذكره، **ص 35**.

1-3 تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية ومفهوم الأهمية النسبية. ومن هنا يتوجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها وتحسينها بدلا من التركيز على جانب الكم.

1-4 تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها، بحيث يتم ترتيب بنود هذه القوائم بشكل يسهل ويساعد على الفهم بالتركيز على الأمور الجوهرية. وبالإضافة إلى ما تحتويه القوائم الإضافية الأخرى، وكذلك الجداول الإحصائية التي تقدم معلومات إضافية عن نشاط الوحدة الاقتصادي.[1]

1-5 تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات:

تعد خاصية توقيت المعلومات من الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية حيث يجب أن تصل المعلومات في الوقت المناسب وإلا سوف تفقد أهميتها غير أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب الدقة أو اكتمال المعلومات.[2]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الإفصاح المالي:

1-العوامل المعيقة:

من أبرز العوامل المعيقة التطبيق الجيد كمبدأ إفصاح داخل الشركات والإدارات بصفة عامة تتمثل في :

الاستمرار في تطبيق الأنظمة القديمة والتعقيد في الإجراءات يشكل عائقا في وجه الشفافية، كما أن التجاوزات والخروقات من قبل البعض من خلال الإفصاح غير الدقيق أو غير السليم عن المعلومات أو استغلال المعلومات من قبل من يقوم بالإفصاح عنها لتحقيق أهدافه الخاصة في حالة تعارضه مع أهداف المنشأة ويعود هذا إلى ضعف وغياب الإطار القانوني اللازم لحماية أصحاب المصالح من غياب الشفافية بحيث أن القوانين الحالية على سبيل المثال لا تجزم جنائيا استغلال المعلومات الداخلية في الشركات المتداولة بالبورصة أو الممارسات الاحتكارية وغيرها من الممارسات السلبية السائدة والمتعلقة بغياب الإفصاح والشفافية.

---

(1) بن فرح زوينة، مرجع سبق ذكره ،ص 148.
(2) عثمان زياد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2-العوامل الاحتمالية:

إن عملية الإفصاح المالي تهدف إلى تقديم المعلومات المحاسبية التي تخدم عدة أطراف وقد يتأثر مستوى الإفصاح بعدة عوامل من بينها الجهات الداخلية والخارجية للمؤسسة وكذلك نوعية المستخدمين واحتياجاتهم، إذ تتمثل الجهات الداخلية للمؤسسة في أعضاء مجلس الإدارة والمحاسبين والإداريين والمدققين فقد تؤثر هذه الجهات على مستوى الإفصاح سواء من خلال التركيز على تطبيق قواعد الإفصاح أو تجاهها.

أما فيما يخص الجهات الخارجية فتتمثل في قانون الشركات والسياسات الضريبية وغيرها من الجهات بالإضافة إلى المعايير المحاسبية الدولية التي تعمل على تحسين جودة الإفصاح عن المعلومات وإضافة لما سبق قد يتأثر الإفصاح بنوعية المستخدمين المتمثلين في المستثمرين الحالين والمستقبلين والدائنين والجهات الحكومية، إذ تسعى المؤسسات إلى تلبية احتياجاتهم وذلك عن طريق الإفصاح لمختلف المعلومات التي تخدم احتياجاتهم.[1]

الجدول رقم (02): عوامل من المحتمل أن تؤثر في مستوى الإفصاح:

1	تأثير الجهات الداخلية على مستوى الإفصاح	1-أعضاء مجلس الإدارة
		2-رئيس مجلس الإدارة
		3-المدير العام
		4-مساعدي المدير العام
		5-المدير المالي
		6-رئيس قسم الحسابات
		7-محاسبي الشركة
		8-المدقق الداخلي
		9-المدقق الخارجي
2	تأثير الجهات الخارجية على مستوى الإفصاح	10- قانون الشركات
		11-قانون ضريبة الدخل
		12-قانون ضريبة المبيعات
		13-تعليمات هيئة الأوراق المالية
		14-إجراءات الصناعة
		15-معايير المحاسبة الدولية

([1]) بوش فاطمة الزهراء، "دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح"، مذكرة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،(2012/2013)، ص87.

		16-اقتراحات المساهمين
		17-المساهمين
		18-المقرضين
3	تأثير تلبية حاجات مستخدمي المعلومات على الإفصاح	19-المستثمرين الحاليين
		20-المستثمرين المستقبلين
		21-الدائنتين في المؤسسات المالية
		22-الدائنين التجاريين
		23-المحللين الماليين
		24-الدارسين والباحثين
		25-الجهات الحكومية
		26-العاملين بالشركة
4	تأشير المنافع المتوقعة على مستوى الإفصاح	27-لزيادة السعر السوقي لسهم الشركة
		28-استقرار أسعار أسهم الشركة
		29- تسهيل فصول الشركة على القروض
		30-تخفيض معدل الفائدة
		31-تحسين سمعة الشركة
		32-الحد من مسؤولية مجلس الإدارة
		33- تمكين المساهمين من الحكم على ربحية الشركة ومركزها المالي
		34- الحد من الإشاعات غير الصحيحة عن الشركة
		35- استخدام التقارير لغايات الإعلان عن منتجات الشركة
		36- التقليل من المعلومات غير المنشورة والتي يطلبها المستخدمين
5	تأثير محددات مستوى الإفصاح	37- ارتفاع تكلفة إعداد البيانات
		38- احتمال استخدام المعلومات من قبل المنافسين
		39- احتمال تفسير البيانات المنشورة ضد مصلحة الشركة
		40- عدم معرفة الشركة لبعض البيانات التي تحتاجها مستقدموا القوائم المالية
		41- احتمال التأخير في نشر القوائم المالية نتيجة زيادة مستوى الإفصاح
		42- قناعة الشركة بعدم الحاجة بنشر بيانات إضافية.

المصدر: توفيق حسن عبد الجليل ومحمد أبو نصار، "**العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2، (2014)، ص 332.

المبحث الثاني:الإطار المفاهيمي للقوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، فمن خلالها يمكن مراقبة ومتابعة التطورات المالية للمؤسسة كما تلخص هذه القوائم بمختلف عناصرها جميع العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال فترة معينة وهي وسيلة أساسية لتواصل المعلومات للأطراف المستخدمة من أجل تلبية احتياجاتهم ويكون إعداد القوائم المالية وفقا لعدد من المبادئ المحاسبية من بينها الإفصاح وذلك من خلال الإفصاح عن معلومات محاسبية داخل كل عنصر من عناصر القوائم المالية من أجل مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة.

المطلب الأول:تقديم القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من بين أهم الوسائل نقل المعلومات للمستفدين من هذه المعلومات، بحيث تعكس هذه القوائم الوضع المالي للمؤسسة ومدى تطبيقها للإفصاح ضمن قوائمها المالية.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية:

تعريف1: القوائم المالية من الوسائل الأساسية للاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الوحدة،، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.[1]

تعريف 2: تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، ورغم وجوه تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة إلا أن هناك بعض الاختلافات في احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، مما يستدعي إعداد مجموعة من القوائم المالية المختلفة حيث تلبي كل منها احتياجات جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية.[2]

تعريف3: تعتبر القوائم المالية عن السجلات والتقارير الرسمية لمجموع العمليات المالية للشركة خلال فترة زمنية معينة حيث، تلخص هاته القوائم الوضع المالي العام والنتيجة التشغيلية للشركة بهدف إيصال المعلومة بوضوح ودون تعقيد لجميع الأطراف ذات الاهتمام بالوضع المالي للشركة.[3]

---

(1) شيخي بلال، مرجع سبق ذكره، ص39.

(2) سعيدي عبد الحليم،**" محاولة تقييم الإفصاح في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"**، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة (2015/2014)،ص 210.

(3) ربيع بوصبيع العايش،**"جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)"** الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي (2013) ص 05.

وتلتزم المؤسسات بإعداد خمس قوائم ماليه متمثلة في:

- الميزانية.
- حسابات النتائج
- جدول تغيرات الأموال الخاصة.
- جدول سيولة الخزينة.
- الملاحق.

تتبنى النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية الواردة في المعايير IAS/IFRS مع وجود اختلاف في التسمية.

الجدول رقم (03): القوائم المالية الواردة في IAS/IFRS/SCF:

القوائم المالية IAS/IFRS	القوائم المالية SCF
قائمة المركز المالي	الميزانية
قائمة الدخل-صافي الربح أو الخسارة	حساب نتائج
قائمة التدفق النقدي	جدول سيولة الخزينة
قائمة التغير في حقوق الملكية	جدول تغير الأموال الخاصة
الإيضاحات والجداول الإضافية	الملاحق

المصدر: بوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 115.

الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية:

يمكن تقييم الجهات المستفيدة من القوائم المالية حسب احتياجاتهم إلى قسمين:

1-المستخدمين ذوي المصالح المباشرة:

1-1 الزبائن:حيث يستخدمون المعلومات المحاسبية لتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار في تزويدهم بالسلع والخدمات التي يحتاجونها.[1]

1-2 الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب العمل، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

1-3 المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق من طرف المؤسسة.

1-4 السلطات الحكومية: تلتزم المؤسسات بتقديم تقارير ضريبة خاصة للجهات الحكومية المعنية لتقرير مقدار الضريبة التي تستحق على المؤسسة من أرباحها.

1-5 المستثمرون: يحتاج المستثمرون إلى المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات اللازمة بالاستثمار أموالهم من اجل تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وتقييم الوضع المالي للمؤسسة والذي يكفل استمراريتها.

1-6 المستثمرون الحاليون: وهم المساهمون في الشركات المساهمة وهم أكثر الأطراف اهتماما بالمشروع بحكم أنهم أصحاب رأس المال ويستخدم الملاك القوائم المالية لتقييم كفاءة وفعالة الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة ولتقييم المخاطر والعوائد المستقبلية.[2]

2-المستخدمون ذوي المصالح غير المباشرة: وهي الأطراف التي لا ترتبط بشكل مباشر مع المنشأة:

2-1 المحللين الماليين: وهم الأفراد أو المؤسسات الاستثمارية التي تسعى لإجراء التحليلات المالية اللازمة لتقييم المخاطر المحتملة والعوائد المرتبطة بالمنشأة وتقديم النصائح للزبائن في ضوء ذلك.

---

(1) عثمان زياد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(2) أمين السيد أحمد لطفي، (2008)، **"إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة"**، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص44.

2-2 ممثلو المجتمع المدني: لتقييم قدرة المنشأة في الاستمرار في تقديم الوظائف للمجتمع واستخدام موارد المجتمع وعمل التحسينات البيئية.

2-3 المنافسون: لتقييم التهديد المشكل من المنشأة المنافسة على القيمة السوقية للسهم وربحية منشأتهم.

2-4 البورصات والأسواق المالية: تقوم اللجان المشرفة على البورصات بوضع ضوابط ومعايير تضمن شفافية الأوراق المالية وتلزم المؤسسات على الالتزام ببعض معايير الإفصاح في محاولة تحفيز عمليات الاستثمار وتداول الأوراق المالية.

2-5 جهات أخرى: مثل الأجهزة الرقابية الحكومية التي تحتاج للمعلومات المحاسبية لمتابعة الأوضاع القانونية والمالية للشركات، وكذلك الباحثون والمراكز العلمية والأكاديمية فيحتاجون لهذه المعلومات لاستخدامها في بحوثهم ودراستهم الاقتصادية.[1]

الجدول رقم: (04) المستخدمون للقوائم المالية واحتياجاتهم:

المستخدمون	احتياجات المستخدمين
ذوي المصلحة المباشرة: [الحالتين والمحتملي] قصيرة وطويلة الأجل	(1) القياس الشامل للأداء: أ-مقاييس مطلقة ب- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير (2) تقييم أداء الإدارة: أ- الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد ب- المسؤولية القانونية
ذوي المصلحة غير المباشرة	(3) التوقعات المستقبلية: أ- الأرباح ب- التوزيعات والفوائد ج- الاستثمارات د- التوظيف (4) الحكم على المركز المالي أ- تقييم السير المالي ب- تقييم درجة السيولة ج- تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد (5) تخصيص الموارد: (6) تقييم الديون وحقوق الملكية (7) تقييم الالتزام باللوائح والقوانين (8) تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي

المصدر: بن فرح زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[1] عثمان زياد عاشور، مرجع سابق، ص-ص 60-61.

الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها من خلال عرض بيانات تتمثل في: (الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات، التغيرات الأخرى في حقوق الملكية، التدفقات النقدية).[1]

– كما تهدف إلى تقيم الموارد الاقتصادية المتاحة للكيان، وتقييم مصادر هذه الموارد سواء كانت في شكل حقوق، ملكية أو التزامات.[2]

– تقييم درجة سيولة الكيان وقدرته على الوفاء بالتزاماته سواء كانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل.

– توفير معلومات تلائم المستثمرين الحالين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.[3]

المطلب الثاني: عناصر القوائم المالية:

إن العناصر المكونة للقوائم المالية لها علاقة فيما بينها إلاّ أنّ كلّ قائمة تختلف في المعلومات التي تقدمها، بحيث أنّ الميزانية تقدم الوضع المالي للمؤسسة وحساب النتائج يقدم النتيجة الصافية للسنة المالية، أما فيما يخص جدول تغير الأموال الخاصة فهو سيظهر التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن المعاملات فيما يعرض جدول سيولة الخزينة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار، أمّا بالنسبة للملاحق فهي تشمل ملاحظات وتفاصيل القوائم المالية الأخرى.

الفرع الأول:الميزانية وحسابات النتائج:

1– الميزانية (قائمة المركز المالي):

1–1 تعريفها:

الميزانية هي كشف بأرصدة أصول والتزامات المنشأة وحقوق الملكية فيها وذلك في تاريخ معين وهي تعكس المركز المالي للمنشأة في ذلك التاريخ أي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ الاستحقاق.[4]

(1) وجدي حامد حجازي، **"تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية"**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية (2010)، ص 22.
(2) مجمد طيفور أمينة، "اللدراسة **المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/IFRS"**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف (2017/2016، ص ص 110-111.
(3) بن فرح زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 58.
(4) عثمان زياد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2-1 عناصر الميزانية: تحتوي الميزانية على العناصر التالية:

❖ **الأصول (Assets)**: تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضيه والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية.[1]

وتصنف الأصول حسب سيولتها إلى أصول جارية وأصول غير جارية:

➢ **الأصول الجارية (متداولة)**: تحتوي على ما يلي:

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية.

- الأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات ألو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الاثنى عشر شهرا.

- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود

➢ **الأصول غير الجارية (غير متداولة)**: تحتوي على ما يلي:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.

- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.[2]

❖ **الخصوم (liabilities)**: تتكون الخصوم من التزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.[3]

وتنقسم الخصوم إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية: [4]

➢ **الخصوم الجارية (المتداولة)**: تعرّف على أنها الالتزامات التي يتوقع بشكل معقول أن تتطلب تسويتها الموارد الحالية والمصنفة ضمن الأصول المتداولة. ويعتبر الالتزام متداول إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- سيتم تسديدها خلال الدورة التشغيلية العادية.

- تستحق خلال 12 شهر بعد تاريخ إعداد الميزانية.

---

(1) المادة 20،**من المرسوم التنفيذي رقم08-165، المتضمن القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، الجزائر، ص 13.

(2) المادة 21، من نفس المرسوم التنفيذي ، ص13.

(3) المادة 22، من نفس المرسوم التنفيذي ، ص 13.

(4) د.شيخي بلال، مرجع سبق ذكره، ص 41.

– لا يكون للمؤسسة حق مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهر.

- **الخصوم غير الجارية (غير متداولة)**:هي تلك الالتزامات التي تتطلب استخدام الأصول المتداولة خلال السنة الجارية أو الدورة التشغيلية لسدادها.

الجدول رقم: (5): عناصر الميزانية حسب SCF:

الأصول	الخصوم
– التثبيتات المعنوية – التثبيتات العينية – الاهتلاكات – المساهمات – الأصول المالية – المخزونات – أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) – الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا) – خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.	– رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة ألو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى. – الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة. – الموردون والدائنون الآخرون. – خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة). – أرصدة الأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا). – خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.

المصدر: محمد طيفور أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 171.

الجدول رقم (06): ميزانية الأصول:

ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في.....		
الأصول المالية	**N إجمالي**	**N اهتلاكات /أرصدة**
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (ou goodwill)	207	2807 و2907
التثبيتات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807) 290 (خارج 2907)
التثبيتات العينية	21 و22 (خارج 229)	281 و282 و292
التثبيتات الجاري إنجازها	23	293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة– المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	26 (خارج 265 و269)	
السندات الأخرى المثبتة	271 و272 و273	
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و275 و276	
مجموع الصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39
الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون	409 مدين [42 و43 و44] (خارج 444 إلى 448(و46 و 486 و489]	495 و496
الضرائب	444 و445 و447	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات وأصول مالية جارية	50 (خارج 509)	
أموال الخزينة	519 وغيرها من المدينين (51 و52 و53 و54	59
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 32.

الجدول رقم (07): ميزانية الخصوم

محتوى فصول الميزانية ميزانية الأصول السنة المالية المقفلة في.....	
الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	101 و108
رأس المال غير المطلوب	109
العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة) (1)	104 و106
فارق إعادة التقييم	105
فارق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع غير الجارية	
القروض والديون المالية	16 و17
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	134 و155
الديون الأخرى غير الجارية	229
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) 131 و132
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	40 (خارج 409)
الضرائب	دائن 444 و445 و447
الديون الأخرى	419 و509 دائن [42 و43
	و44 (خارج 444 إلى 447) 45
	و46 و48]
خيزنة الخصوم	519 وغيرها من الديون 51
	و52.
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة	

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 33.

2- حساب النتائج (قائمة الدخل):

2-1 تعريفه:

يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا بأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.[1]

2-2 عناصر حساب النتائج: يحتوي حساب النتائج على: [2]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للإهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر الغير عادية (منتجات أو أعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

(1) المادة 34، من المرسوم التنفيذي السابق الذكر، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، ص 14.
(2) المادة 2.230،**قرار مؤرخ في26يوليو2008،المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 24.

جدول رقم (08): جدول حساب النتائج:

حساب النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من.....إلى.....	
الخصوم	N
المبيعات والمنتوجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	72
الإنتاج المثبت	73
إعانات الاستغلال	74
1-إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية والاستهلاكات	61 و62
2- استهلاك السنة المالية	
3- القيمة المضافة للاستهلاك (1-2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب والرسوم والمدفوعات المائلة	64
4- إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	68
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	78
5- النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695 و698
الضرائب المؤجلة (تغيرات)عن النتائج العادية	692 و693
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	77
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	67
9- النتيجة غير العادية	
10- صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11- صافي نتيجة المجموع المدمج (1)	
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف والمالية المدمجة	

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 34.

الفرع الثاني:جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة:

1-جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفق النقدي):

1-1تعريفها:

يمثل جدول سيولة الخزينة الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسير الموارد المالية واستخدامها وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة، الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، كما يبين جدول سيولة الخزينة طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامه.ا[1]

1-2 عناصر جدول سيولة الخزينة:

يحتوي جدول سيولة الخزينة على العناصر التالية: [2]

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب ألموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويل الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).
- تدفقات أموال متأنية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتيب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

[1] شيخي بلال، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] المادة 2.240،من القرار السابق، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 26.

جدول رقم (09): جدول سيولة الخزينة:

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة الملية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
– الاهتلاكات والأرصدة			
– تغير الضرائب المؤجلة			
– تغير المخزونات			
– تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
– تغير الموردين والديون الأخرى			
– نقص ألو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المفقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف والمالية المدمجة			

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 36.

الشكل رقم (03): محتوى جدول سيولة الخزينة:

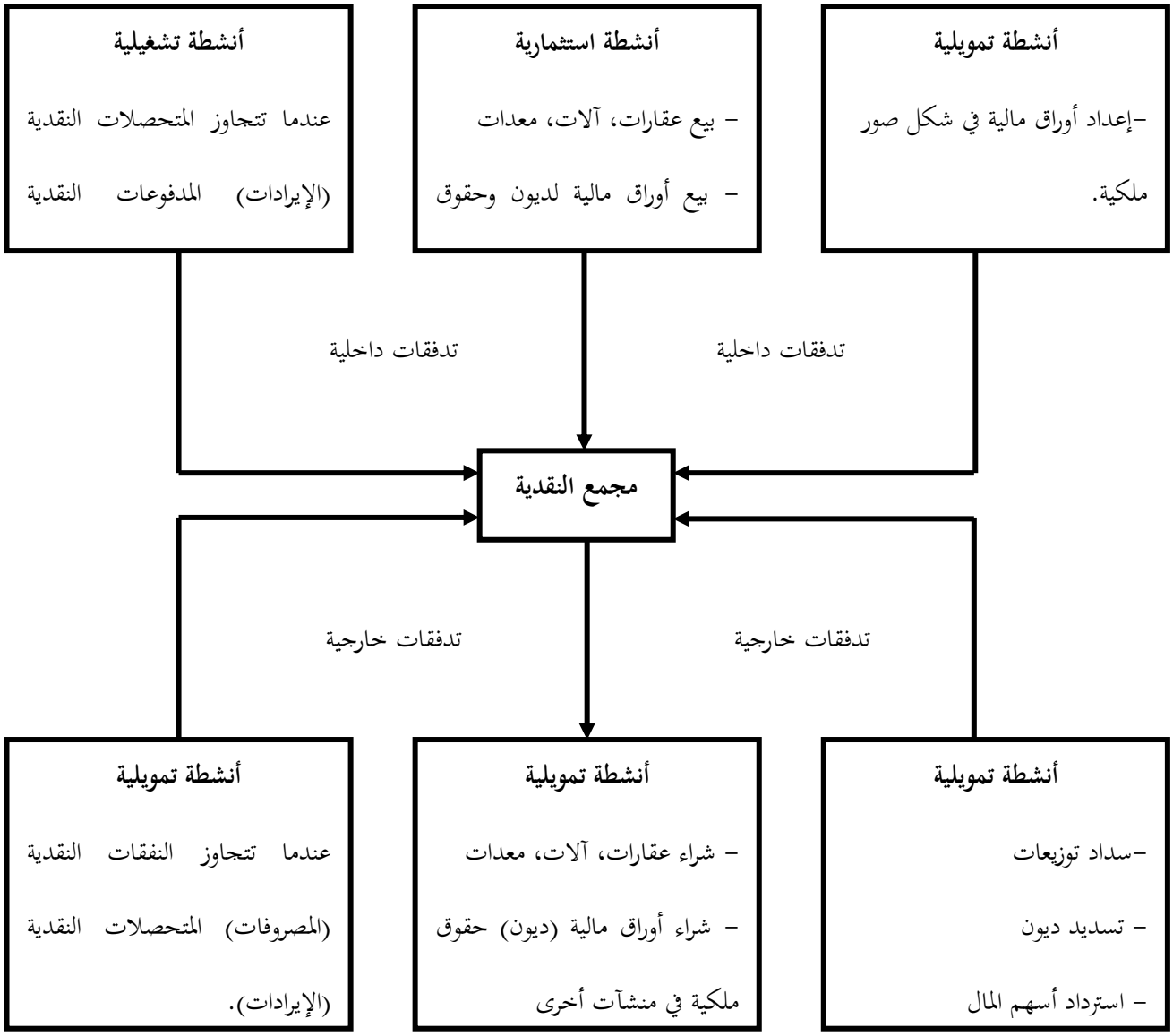

المصدر: محمد طيفور أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 123.

2- جدول تغير الأموال (قائمة التغير في حقوق الملكية):

2-1 تعريفه:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[1]

ويمكن تعريفه بأنه التقرير الذي يتم من خلال بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح والمسحوبات على الوضع المالي للمنشأة خلال الفترة المحاسبية.[2]

2-2 عناصر تغير الموال الخاصة: يحتوي على العناصر التالي:[3]

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسمية (الارتفاع، الانخفاض، التسديد،...).
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

(1) محمد العيد تجاني، **"صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"**، الملتقى الوطني حول آفاق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اللجزائر، جامعة الوادي (2013)،ص 5.
(2) بن فريحة زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 81.
(3) المادة 1.250،من القرار السابق، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 26.

جدول رقم (10): جدول تغير الأموال الخاصة:

جدول تغير الأموال الخاصة						
	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N -2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N -1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 37.

الفرع الثالث:الملاحق:

1-تعريف الملاحق (الإيضاحات والجداول الإضافية):

يتضمن ملحق الكشوف معلومات ذات أهمية أو تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف، تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع عرض منظم، ويحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة في المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.[1]

2- عناصر الملاحق: يحتوي الملحق على العناصر التالية: [2]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم، وكلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملات، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات
- المعاملات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

[1] المادة 37،المرسوم التنفيذي السابق، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 28 ماي 2008، ص 15.
[2] المادة 1.260،من القرار السابق، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، ص 27.

الشكل رقم (04): عناصر القوائم المالية:

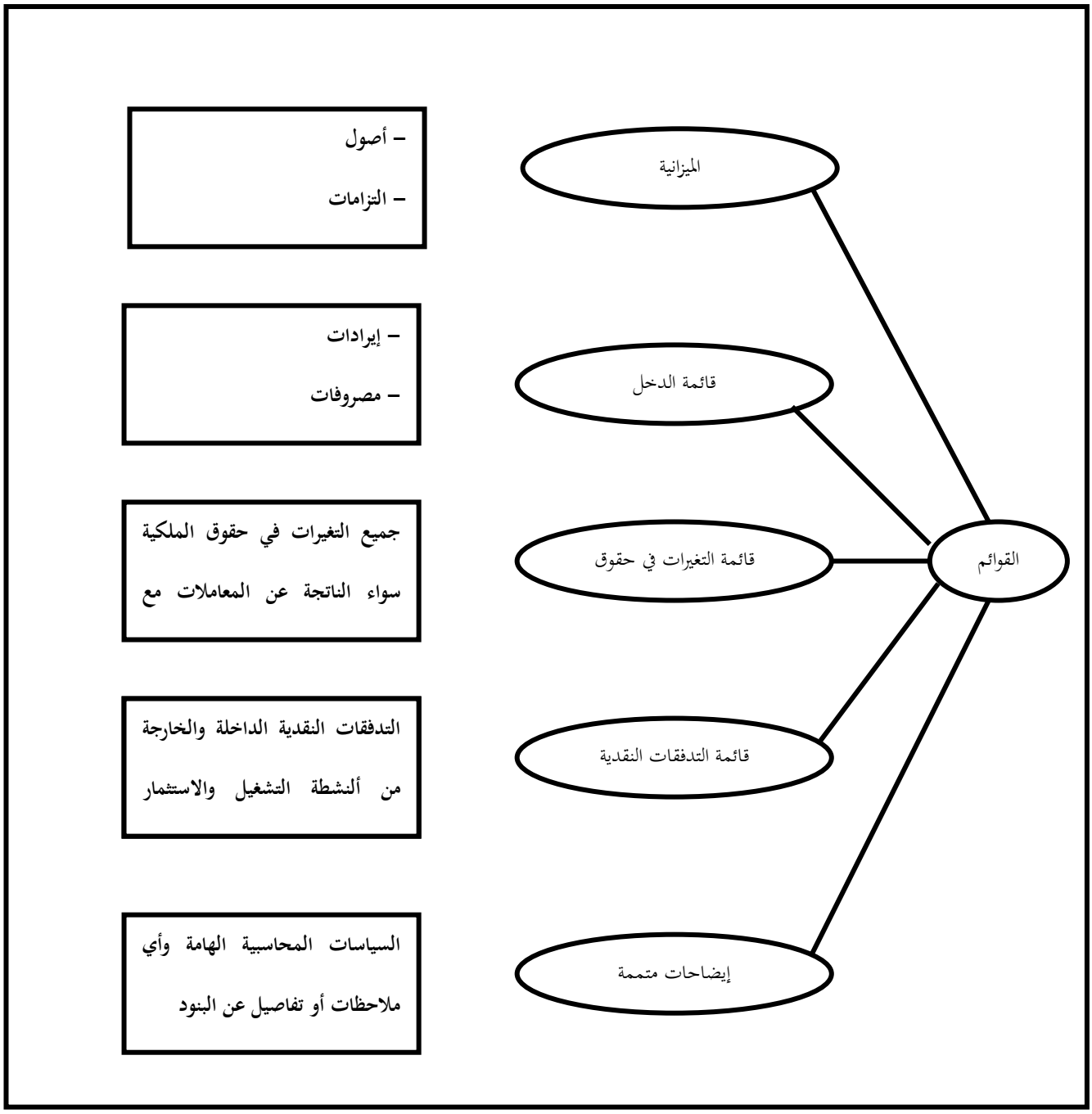

المصدر: بن فرح زوينة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المطلب الثالث: الإفصاح المالي في القوائم المالية:

حتى تكون القوائم المالية ذات قيمة وجودة يستلزم تطبيق قواعد الإفصاح عند إعدادها من أجل تسهيل عملية قراءة وفهم هذه القوائم.

الفرع الأول: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية وحساب النتائج:

1-المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الميزانية:

تتمثل العناصر الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية فيما يلي: [1]

- الأملاك والمصانع والمعدات.
- الاستخدامات غير الملموسة.
- الموجودات المالية.
- الاستثمارات والمساهمات التي تمت محاسبتها باستخدام حقوق الملكية.
- المخزونات
- الذمة التجارية المدينة أو الزبائن والذمم المدينة الأخرى.
- النقد وما يحاذر النقد.
- الذمم التجارية الدائنة الأخرى.
- المطلوبات والمجودات الضريبية.
- مخصصات المؤونات.
- المطلوبات غير متداولة المنتجة لفائدة.
- طبيعة ونوع كل م الاحتياطات التي تظهر ضمن الأموال الخاصة.
- الحصة التي تزيد مدتها من السنة فيما يخص المدنيون و الديون.
- المبالغ واجبة الدفع والمستحقة للشركة الأم، الفروع الوحدات الشريكة، الجهات الخرى المرتبطة.
- عدد الأسهم المسموح به، المدفوع غر المحررة كليا.
- القيمة الاسمية للسهم.
- تطور عدد الأسهم بين بداية الفترة ونهايتها.
- عدد الأسهم المحتفظ بها من طرف الشركة.

[1] شيخي بلال، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 44-45

- الأسهم المخصصة من أجل الإصدار في إطار المزايا أو عقود البيع.

2-المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول حساب النتائج: إن أسس عرض هذا الجدول موجهة أساسا إلى عرض الصورة الصادقة والواقع الاقتصادي للشركة، إلا أن متطلبات الإفصاح تشترط حدا أدنى من المعلومات والمتمثلة فيما يلي: [1]

- الإيراد أو النتائج.

- تكاليف التمويل.

- حصة الشركة الزميلة والمشتركة في الأرباح والخسائر.

- المصروف الضريبي.

- الربح أو الخسارة: من الأنشطة العادية.

- حصة الأقلية.

- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول غير المادية.

- نتائج الأنشطة العادية.

- العناصر غير العادية.

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

- بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

الفرع الثاني: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة:

1-المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول سيولة الخزينة:

-تحديد النقدية المتولدة من العمليات.

-تحديد النقدية المتولدة من العمليات أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

-تحديد التغير (الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة.

-سيولة التغيير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية ونهاية الفترة.

[1] شيخي بلال، مرجع سبق ذكره، ص 45.

2-المعلومات الواجب الإفصاح عنها في جدول تغير الأموال الخاصة:

- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

- كل عنصر من عناصر الإيراد أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه العناصر.

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركات خلال الفترة.

- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية، المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

- مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبينة بشكل منفصل وكل حركة.[1]

الفرع الثالث: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملاحق:

تشتمل الملاحق قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات والهوامش ومن بين هذه القوائم الإضافية ما يلي: [(2)]

- قائمة التغير في المركز المالي.

- قائمة الأصول الثابتة وطرق الاستهلاك.

- قائمة المخزون السلعي.

- قائمة المدنيين ومخصص الديون المشكوك فيها.

- قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

([1]) شيخي بلال، مرجع سابق، ص46.

[(2)] محمد طيفور أمينة، مرجع سبق ذكره ص 142.

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي والمعلومة المحاسبية:

يعتبر النظام المحاسبي المالي مجموعة القواعد التي تنظم الممارسات المحسابية، بحيث يقدم نماذج قاعدية للقوائم المالية وفق ما ورد في المعايير المحاسبة الدولية، ومساهمته في دعم الشفافية والإفصاح في المعلومات المحاسبية مما يجعلها ذات جودة وفي مستوى احتياجات المستخدمين والمستثمرين.

المطلب الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي:

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي ومبادئه:

1- تعريف النظام المحاسبي المالي SCF :

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الذي عرف النظام المحاسبي المالي بأنه " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاحاته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."[1]

2- مبادئ النظام المحاسبي المالي:

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصويريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبة ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما: [2]

- **محاسبة التعهد:** تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة أو السلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي.
- **استمرارية الاستغلال:**تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول، لذا يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.
- **الدلالة:**يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبنية على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها وذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.
- **قابلية الفهم:**يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين.

(1) المادة رقم 03،من القانون السابق، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27 القانون ، الصادرة في 25 نوفمبر 2007 ص3.
(2) ربيع بوصبيع العايش، مرجع سبق ذكره ص 4.

- **المصداقية:** يجب أن تقدم القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية.
- **التكلفة التاريخية:** تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر في مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.
- **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** يجب التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

الفرع الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 05/04/02 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي: [1]

كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بنص قانوني او تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاضعة بها والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

- الشركات الخاضعة أو حكام القانون التجاري.

- التعاونيات.

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنون المنتجون للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة.

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مبسطة.

[1] عمار بن عيشي، " **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية**" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد01، جامعة بكرة (2014)، ص 85.

الفرع الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي:

يهدف (SCF)إلى تحقيق النقاط التالية:[1]

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها.

- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.

- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن أو عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبية.

- نشر معلومات صحيحة تتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتساعد في فهم المعلومات وتشكل أساس الاتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: ماهية المعلومة المحاسبية:

تعد المعلومات المحاسبية وسيلة أساسية يعتمد عليها المستخدمين الخارجين في اتخاذ قراراتهم فهي تعتبر ناتج عن العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية وجودة المعلومة المحاسبية:

1- تعريف المعلومة المحاسبية:

- تعريف1: تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة من القيم والحقائق النهائية المنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها. [2]

- تعريف2: هي تلك المعلومات التي يقوم الكيان بإعدادها وعرضها من خلال القوائم المالية سنويا لمقابلة الاحتياجات العامة للمعلومات من قبل المستخدمين الخارجين وذلك لغايات اتخاذ القرارات من قبلهم بالاستناد إلى هذه المعلومات.[3]

---

(1) كمال رزيق وآخرون،" **النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**" الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجحة، جامعة سعد دحلب البليدة (2011)،ص- ص 3- 4.

(2) بن فرح زوينة، مرجع سبق ذكره ،ص 29.

(3) محمد طيفور أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 109.

2- تعريف جودة المعلومة المحاسبية:

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات. [1]

تتمثل جودة المعلومات المحاسبية في "الصفات الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار."[2]

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية متى الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية ذات فائدة للمستخدمين وتنقسم إلى:

1) **قابلية الفهم (l'intelligibilité)**:من المفترض أن يكون لدى مستخدمين المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات يقدر معقول من العناية وعلى كل حال فإنه يجب عدم استيعاب المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية.[3]

2) **الملائمة (la pertinence)**: تعني الملائمة وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، أي هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغير تغيير في اتجاه القرار وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب توفر خصائص فرعية تمثل مكونات الملائمة وهي: [4]

- **خاصية التوقيت الملائم:** يجب أن تصل المعلومات في الوقت المناسب فالمعلومة المتأخرة عادة تكون عديمة المنفعة.
- **القدرة التنبؤية للمعلومات:** هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة.
- **القدرة على التقييم الإرشادي للتنبؤات السابقة:** بحيث تلعب المعلومات دورا هاما في تثبيت أو تصحيح توقعات سابقة أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة.

---

(1) عوض الله جعفر الحسين أبو بكر " **أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية مجلة العلوم والثقافة**" مجلد 12 (02) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2011)،ص114.

(2) أحمد حسن علي عبد الله، أثر استخدام الابتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الأردنية " مذكرة ماجستر، جامعة جدار بالأردن (2015)ص 32.

(3) عوض الله جعفر الحسين أبو بكر مرجع سبق ذكره ،ص 117.

(4) رضوان حلوه حنان" النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى(2003)،ص 191، 192، 195.

3) **الموثوقية(la fiabilité)**: لتكون المعلومة مفيدة يجب أن تكون صادقة وتكون خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة.[1]

وتتكون خاصة الموثوقية من ثلاث خصائص فرعية وهي: [2]

– **الهدف في التعبير**:أي الصدق في تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، أي هل تمثل الأرقام بصدق ما حدث فعلا ؟

– **القابلية للتحقق**: يقصد بهذا المفهوم وجود درجة عالية من الاتفاق بين القادمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج فإذا وصلت أطراف خارجية إلى نتائج مختلفة فهذا يعني أن معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق.

– **الحياد**: أي عرض المعلومات المحاسبية بصورة تخدم جميع المستخدمين دون تحيز لفئة معينة من المستخدمين.

4) **قابلية المقارنة (la comparabilité)**: يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترات أخرى سابقة لنفس الشركة، أو مقارنة القوائم المالية لشركة مع القوائم المالية لشركة أخرى ولنفس الفترة.[3]

(1) بن فرح زوينة، مرجع سبق ذكره ص 33.
(2) رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره،ص197،198،200.
(3) كريمة علي كاظم الجوهر،**"العلاقة بين الخصائص التوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحكومة لمجلس الإدارة"** مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90(2011) ،ص 115.

الشكل رقم 05: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

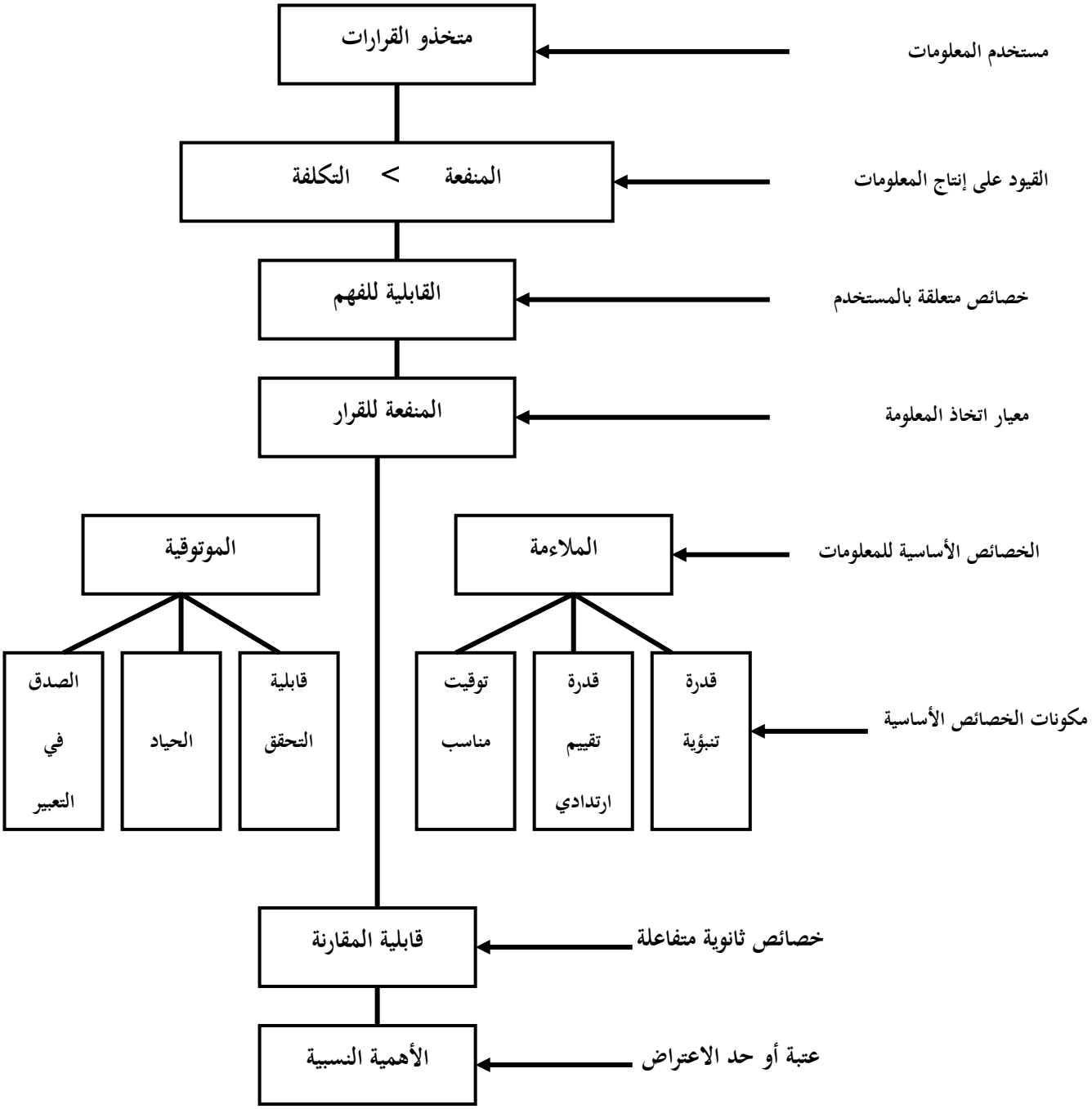

المصدر: رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 194.

الفرع الثالث:قياس جودة المعلومات المحاسبية

تهتم المؤسسات بقياس جودة المعلومات المحاسبية المتوفرة لديها من اجل اتخاذ القرارات المناسبة ويمكن تحديد معايير لقياس جدوة المعلومات وهي كما يلي:

- ✓ **المنفعة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:** هي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها كما يمكن نبين عدة أشكال المنفعة:

– منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.

– منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة استخدامها.

– منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها.

– منفعة التقييم: أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

- ✓ **الدقة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:** إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.
- ✓ **"الفعالية بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:** هي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.
- ✓ **التنبؤ بوصفه مقياسا لجودة المعلومات:** يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل.[1]
- ✓ **الكفاءة بوصفها مقياس لجودة المعلومات:** يقصد حسن استخدام الموارد أي تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة."[(2)]

[1] نهر محمد الخطيب وصديقي فؤاد، **" مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر النظام المحاسبي المالي"** الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، ص8.

[(2)] جباري فادية، **"قياس جودة المعلومات الوظائف الداعمة لإدارة علاقات الزبائن"**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، (2014-2015)، ص 127.

المطلب الثالث:الإفصاح المالي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية:

تعتبر المعلومات المحاسبية جوهر اتخاذ القرارات فكلما كان الإفصاح عنها كافي كلما زادت جودة هذه المعلومات وبالتالي الإفصاح يحقق جودة المعلومات المحاسبية.

الفرع الأول:نتائج النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومة المحاسبية:

تتمثل نتائج تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية فيما لي: [1]

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية

- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها التي تستوجب شفافية الحسابات.

- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في الأسواق المالية.

-وضوح القواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات وإعداد القوائم المالية وبالتالي تسهيل مراجعة الحسابات.

-تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي وفق المعايير الدولية الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

-النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة المحاسبية.[2]

[1] قورين حاج قويدر، **"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات"**، مجلة الباحث، العدد10، جامعة شلف (2012)، ص 282.

[2] بوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص113.

الشكل رقم (06): انعكاس تطبيق النظام المالي المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية:

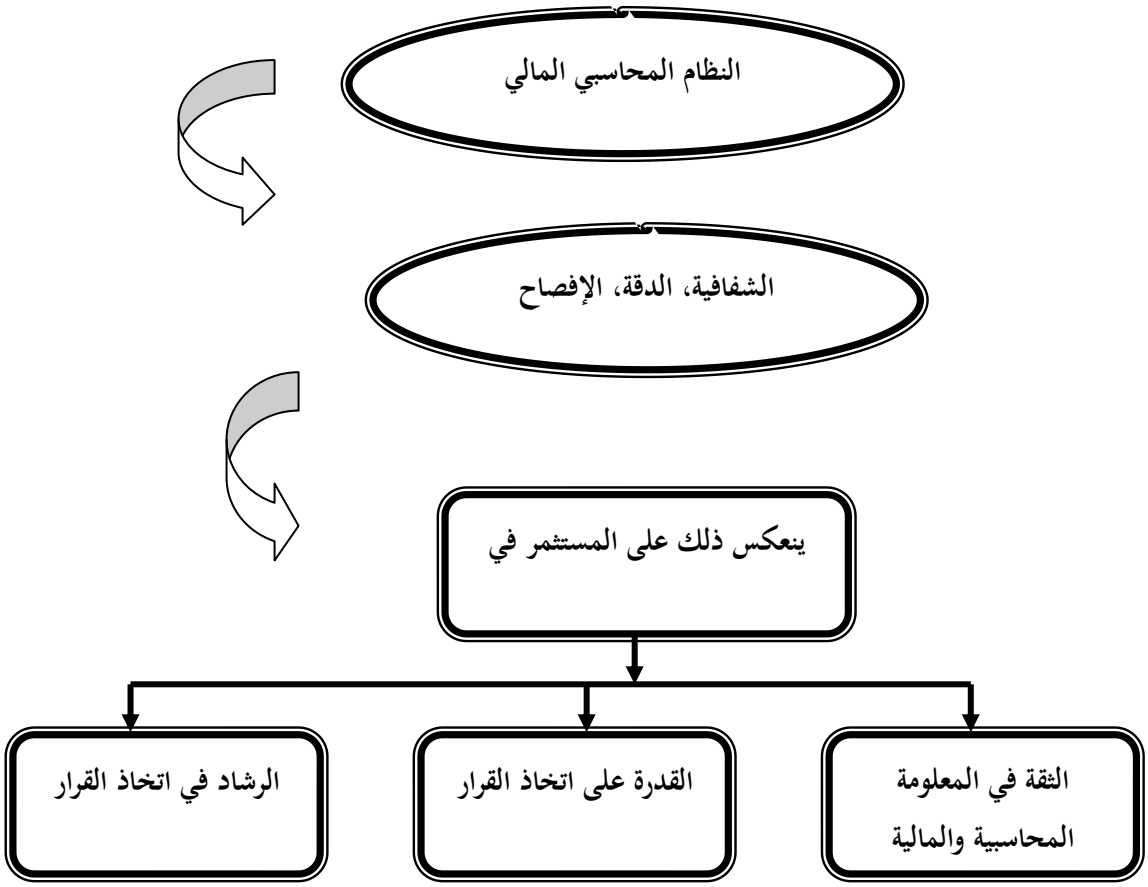

المصدر: بوش فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الفرع الثاني: نتائج الإفصاح المالي على جودة المعلومة المحاسبية:

يشجع وجود الإفصاح المالي وجودة المعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات بحيث يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المالي وجودة المعلومات المحاسبية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، بحيث يمكن للإفصاح الكافي للمعلومات أن يساهم في اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في الأسواق المالية[1]

[1] هوام جمعة ولعشوري نوال، **"دور حكومة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية "**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،ص 21.

ويمكن إظهار دور الإفصاح المالي في تعظيم جودة المعلومات المحاسبية من خلال ما يلي:

1. الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية:

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين. فالإفصاح المالي يحقق الشفافية التي هي بدورها تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين.

2. دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية:

تهدف الملائمة إلى أن تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية وهذا يبين جودة هذه المعلومات فيما تعتبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لخلوها من الأخطاء والتحيز الأمر الذي يجعلها ذات جودة.[1]

[1] فارس بن يدير وآخرون، **"واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر "**،مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 02 (2016)، ص231.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن الإفصاح هو مبدأ وقاعدة أساسية يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية، حيث أن التمثيل والعرض الصادق للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية هدف تسعى المؤسسات إلى تحقيقه كتطبيق للمعايير المحاسبية الدولية، التي تعتبر بيان لتحقيق التوافق وتنظيم الممارسات المحاسبية، فقد جاءت هذه المعايير بقواعد لتنظيم الإفصاح المالي والمتمثلة في قاعدة الإفصاح عن السياسات المحاسبية في القوائم المالية من أجل تسهيل عملية استيعاب المعلومات المحاسبية التي تتضمنها، بالإضافة إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في كل عنصر من عناصر القوائم المالية وذلك من أجل إظهار المعلومات المحاسبية الحقيقية والدقيقة التي تعكس الوضع المالي للمؤسسة وتسهل على مستخدمي هذه المعلومات عملية اتخاذ القرارات السليمة. وكنتيجة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية فالنظام المحاسبي المالي أيضا له دور في دعم مبدأ الإفصاح إذ أنه يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية مع مراعاة الخصائص النوعية التي يجب أن تتميز بها هذه المعلومات من ملائمة وموثوقية بالإضافة إلى أن تكون قابلة للمقارنة وكذلك سهلة الفهم لتلبية حاجات صانعي القرارات الاقتصادية فنجد أن للنظام المحاسبي المالي انعكاسات إيجابية على جودة المعلومات المحاسبية، وكذلك هو حال الإفصاح المالي الذي يحقق الشفافية والمصداقية في القوائم المالية وذلك يعزز الثقة في المعلومات المعروضة وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الراشدة.

الفصل الثاني: الدراسات الأدبية

(دراسات سابقة)

المبحث الأول: دراسات سابقة متعلقة بالإفصاح المالي.

المطلب الأول : أطروحات دكتوراه.

المطلب الثاني: مذكرات ماجستير.

المطلب الثالث: مقالات.

المبحث الثاني: دراسات سابقة متعلقة بالنظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول : أطروحات دكتوراه.

المطلب الثاني: مذكرات ماجستير.

المطلب الثالث: مقالات

مقدمة الفصل:

تعتبر الدراسات السابقة قاعدة انطلاقة لأي دراسة علمية ومن أهم مصادر المعلومات التي يمكن الاستفادة منها عند إجراء دراسة تكون متعلقة بنفس الموضوع أو بجزء منه وتساعد هذه الدراسات على تجنب الوقوع في نفس الأخطاء التي وردت في البحوث السابقة ومعرفة الفراغات والجوانب التي لم يسبق تناولها أو مناقشتها من قبل الباحثين الآخرين.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوعنا والتي تطرقت لأحد شقي دراستنا " الإفصاح المالي في القوائم المالية" و "النظام المحاسبي المالي" وذلك من خلال الإلمام بموضوع دراستنا ألا وهو "**مدى التزام المؤسسة الجزائرية بالإفصاح المالي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية**".

وقد تم تنظيم الفصل من خلال مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: دراسات سابقة متعلقة بالإفصاح المالي.
- المبحث الثاني: دراسات سابقة متعلقة بالنظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: دراسات سابقة متعلقة بالإفصاح المالي:

المطلب الأول : أطروحات دكتوراه:

1) أحمد محمد مخلوف، سنة 2013-2014 بعنوان: "**مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة مالية** " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"جامعة الجزائر.

الإشكالية: طرح الباحث الإشكالية على الشكل التالي: **ما مدى تأثير معايير الإبلاغ المالي الدولية على التقارير المالية مالية الجودة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية؟**

الفرضيات: قسم الباحث الفرضيات إلى أربع مجموعات.

المجموعة الأولى: تتمثل في قياس العلاقة الإحصائية بين المتغيرات التالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الإبلاغ المالي وجودة المعلومات المحاسبية التي تعدها الإدارة المالية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أهمية التركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتوليد تقارير مالية ذات جودة عالية من وجهة نظر المستثمر المؤسسي.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بتطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية من وجهة نظر المحاسب القانوني.

المجموعة الثانية: تتمثل في قياس العلاقة الأخصائية بين المتغيرات الشخصية لمعدي التقارير المالية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة العاملين في الإدارة المالية وبين التقارير المالية مالية الجودة.

المجموعة الثالثة: تتمثل في قياس العلاقة الإحصائية بين المتغيرات الخاصة بالشركة:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ممثلة برأس المال العامل وأثره على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ممثلة بقيمة الموجودات غير متداولة وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ممثلة بمجمل الربح وأثره على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.

المجموعة الرابعة: متطلبات الحوكمة والإفصاح:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والتقارير المالية ذات الجودة العالية.

2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح الشامل والكافي والتقارير المالية ذات الجودة العالية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات الإفصاح التي تعرضها القوانين والتعليمات الرسمية والتقارير المالية ذات الجودة العالية.

الأهداف: يمكن حصر أهداف البحث في النقاط التالية:

- معرفة مدى تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على قرار المستثمر المؤسسي الحالي في زيادة استثماراته وجذب مستثمرين جدد.
- تقييم آثار الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وتعليمات الإفصاح التي تفرضها المعايير الدولية والتشريعات الأردنية على الشركات المساهمة العامة وعلاقتها بالتقارير المالية عالية الجودة.
- معرفة منفعة المعلومات المحاسبية الناتجة عن الالتزام بتطبيق حكومة الشركات وأثرها على توليد تقارير مالية عالية الجودة.
- تقييم أثر الخصائص المتعلقة بالشركات المساهمة كعامل مؤثر في درجة الالتزام بمعايير الدولية وعلاقته بتوليد تقارير مالية عالية الجودة.
- تقييم أثر تطبيق مبادئ الحكومة في الشركات المساهمة كعامل مؤثر في درجة الالتزام بالمعايير الدولية وعلاقته في توليد تقارير مالية عالية الجودة.

النتائج : أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

- ✓ تلتزم الشركات المساهمة العامة الصناعية بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بنسبة 88.7% وهي نسبة مرتفعة ومؤشر إيجابي تدل على أهمية تطبيق هذه الخصائص، حيث بينت نتائج التحليل الإحصائي أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على جودة التقارير المالية هي خصائص المعلومات المحاسبية.
- ✓ دلت النتائج أن تأثير خصائص الشركات المساهمة مقبول إلى حد ما، حيث بلغت نسبة 59% وهذه النسبة تدل على أن تأثير خصائص الشركات على التقارير المالية الجودة هي ذات تأثير محدود.
- ✓ بينت النتائج أن تأثير خصائص الإدارة المالية لمعدي التقارير المالية لها تأثير كبير على التقارير المالية عالية الجودة التي تنتجها الإدارة، حيث بلغت هذه النسبة 88% وهي نسبة جيدة جدا.

- ✓ تميز نتائج هذه الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة له أثر كبير على توليد تقارير مالية عالية الجودة ، حيث كانت النسبة المئوية لتطبيق هذا البند هي 81% وهي نسبة جيدة جدا.
- ✓ بينت نتائج هذه الدراسة أن تطبيق متطلبات الإفصاح في الشركات المساهمة له تأثير كبير على توليد تقارير مالية عالية الجودة، حيث كانت النسبة المئوية لتطبيق هذا البند هي 84% وهي نسبة جيدة جدا. وهذا مع العلم بأن الدراسات السابقة بينت أن نسبة تطبيق متطلبات الإفصاح في الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن بلغت 79% وهذه الدراسة تحقق نسبة أعلى وبحسب اعتقاد الباحث بأن ذلك يعود إلى أن قيام القطاع العام بإلزام الشركات المساهمة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي ، وهذه المعايير تفرض التوسع في الإفصاح لفائدة المساهمين الحاليين والمنتظرين، كذلك ازدياد الوعي الاستثماري وبروز الشركات المتخصصة في مجال تحليل التقارير المالية ولديها المقدرة على فهم وتحليل هذه التقارير ومن ثم ترشيد قرارات المستثمرين .

2) فتيحة صافو،2016/2015،بعنوان :"**أبعاد القياس و الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**"،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

الإشكالية التي طرحتها الباحثة كانت كالتالي:**ما هي الأبعاد التي توصل إليها النظام المحاسبي المالي في وضعه الحالي للإيفاء بمتطلبات القياس و الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولي في تحديثاتها المتواصلة؟**

الفرضيات: قامت الباحثة بصياغة الفرضيات التالية:

- لا يمكن ضبط موحد لنظرية محاسبة ما لم ينتهج في ذلك المسلك العلمي في عملية التحليل و الدراسة لإعطاء العد العلمي للمعرفة المحاسبية باعتبار المحاسبة أحد العلوم المتجددة، لارتباطها الوثيق بالمتغيرات الاجتماعية و البيئية و السياسية و الاقتصادية.
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أو التوافق معها بمعايير محلية قد يضفي صفة العالمية على قوائم الشركات و تمنحها تأشيرة دخول الأسواق الدولية بما يكفل عدالة القياس و توفر الإفصاح المحاسبي و تحقيق قابلية المقارنة للقوائم المالية بما يساهم في عالميتها .
- توجد فجوة بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية و محتوى النظام المحاسبي المالي في مجال أسس القياس المحاسبي و محددات الإفصاح المحاسبي و نماذجه المطبقة لإعداد قوائم مالية بمعلومات مالية تلبي احتياجات المستثمرين المنتظرين .
- نظريا يعتبر النظام المحاسبي المالي بوضعه الحالي قابلا للتعديل لتحقيق التوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية ، و تطبيقها في الممارسات المحاسبية على مستوى المؤسسات الاقتصادية التي لديها القدرة على تطبيق قواعد الإفصاح و القياس المنصوص عليها بمعاير الإبلاغ المالي الدولية .

الأهداف: تمثلت أهداف هدا البحث في:

- التعرف على أسس و قواعد ضبط عملية القياس في المحاسبة، وبدائله وتطوره طبقا للمعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، مع تحديد أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات والقوائم المالية مع تسليط الضوء على مبدأ الإفصاح المناسب كأهم المبادئ المحاسبية التي تحكم وظيفة المحاسبة الرئيسية .
- دراسة مبادئ إعداد وعرض القوائم المالية ذات الاستخدام العام من خلال النظام المحاسبي المالي والحكم على أسس القياس ودرجة الإفصاح فيها مقارنة بما جاء في المعايير الدولية للعرض والإفصاح وطبيعة التوجه لمعايير الإبلاغ المالي والدولية.
- تحديد دور القوائم المالية في دعم الثقة بين المؤسسة و متعامليها باعتماد مبدأ الإفصاح و الشفافية و بدائل القياس المحاسبي لقياس عناصرها.
- تحديد مدى الحاجة لتطوير محتوى النظام المحاسبي المالي لتبني أساس القياس المحاسبي طبقا لما وصلت إليه المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية.

المنهج : اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل لتغطية الإطار النظري والمنهج الاستقرائي بإجراء دراسة مقارنة أسس القياس والعرض والإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي مقارنة بما تحدده المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي .

3) سعيدي عبد الحليم سنة 2014-2015 بعنوان:" **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** " جامعة محمد خيضر بسكرة"

الإشكالية: طرح الباحث الإشكالية على الشكل التالي:"**إلى أي مدى وفقت المؤسسات في الإفصاح ضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي؟**"

الفرضيات: كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث قام الباحث بصياغة الفروض التالية:

- لا تطبق المؤسسات في الجزائر قواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها في إطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

- لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة المؤسسات المطبقة وغير المطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها في إطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تعرف لاختلاف طبيعة هذه المؤسسات (وطنية، شركة لها قيم معرف في البورصة، أجنبية ومتعددة الجنسيات).
- لا تلتزم المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات في الالتزام بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية يعرف لاختلاف طبيعة هذه المؤسسات (وطنية، شركة لها قيم مسعرة في البورصة، أجنبية ومتعددة الجنسيات).
- لا يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ملائما في الوقت الحالي للإفصاح عن واقع الأحداث والعمليات المالية بالنسبة للمؤسسات في الجزائر.

الأهداف: يكمن الهدف الرئيسي من هذا البحث في محاولة معرفة قدرة ونجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها النظام المحاسبي المالي بما جاء به من مبادئ وأفكار وصولا إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية وشفافية المعلومات.

المنهج : في هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية لمعالجة جوانب موضوع البحث، أما الفصل التطبيقي فكان الغرض منه معرفة أراء أفراد العينة من مدراء ورؤساء دائرة المالية والمحاسبية في مدى توفيق المؤسسات التي تنشط في الجزائر بالإفصاح عن مختلف الأحداث والتعليمات المالية ضمن قوائمها المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وفي هذا الإطار تم جمع البيانات اللازمة من خلال إجراء مقابلة مع عينة المدراء الماليين لهذه المؤسسات باستخدام استبيانات (les questionnaires) ثم إعدادها لهذا الغرض وثم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي spss (statistical package jor) (social science v20) وبالتالي هذا المبحث يكون دراسة استكشافية من خلال البحث والإطلاع على جميع القوانين والتشريعات التي تتعلق بالنظام المحاسبي المالي ومحاولة اكتشاف واقع استخدامها والالتزام بها من قبل عينة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، التي تم تقسيمها من خلال هذه الدراسة إلى ثلاثة فئات، تمتلك في عينة المؤسسات الوطنية والشركات التي لها قيم مسعرة في البورصة والشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات.

النتائج :من خلال دراسة للموضوع توصل إلى النتائج التالية:

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته 50% من المؤسسات المبحوثة مطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، في حين أن بقية المؤسسات غير مطبقة ، حيث بينت ردود الإرادات المالية من خلال المقابلة التي أجراها الباحث بأن البنية الحالية للمؤسسات غير مستجابة لتشريعات المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي المتبنى من معايير المحاسبة الدولية وليس هناك من يلزم هذه المؤسسات بغض النظر عن شكلها القانوني وطبيعتها (وطنية، لها قيم مسعرة في البورصة، أجنبية ومتعددة الجنسيات) على تطبيقها واستخدامها في واقع محاسبتها لتحسين مستوى القياس والتقييم المحاسبي للأصول الثابتة بشكل عام وكذا تحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها التي تتضمنها التقارير المالية.
- ✓ أظهرت نتائج هذه الدراسة أن ما نسبته 95% من المؤسسات ملتزمون بشدة بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية (المركز المالي، حساب النتائج، جدول السيولة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملحق) بمتوسط حسابي يساوي 4.33(من الدرجة الكلية5)وأن ما نسبته 79% من المؤسسات أبدت التزامها بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها بمتوسط حسابي يساوي 3.96 (من الدرجة الكلية 5) ليكون المتوسط الحسابي للمجالين معا يساوي 4.10 ما يمثل 87% من المؤسسات الملتزمة بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات الحاسبية المستخدمة في إعدادها.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة حول التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات في الجزائر من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية تغزى لاختلاف طبيعة هذه المؤسسات (وطنية، شركة لها قيم مسعرة في البورصة، أجنبية ومتعددة الجنسيات)، وهذا يؤكد اتفاق عينة الدراسة على الالتزام بالإفصاح عن هذه السياسات ضمن قوائمها المالية بشكل يضمن للمستخدمين القوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة المطبقة أو بين مختلف المؤسسات سواء كانت مؤسسات وطنية، شركات لها قيم مسعرة في البورصة، شركات أجنبية ومتعددة الجنسيات، ما يمكن اعتباره توجد الممارسة المحاسبية فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية لعينة المؤسسات السابقة حسب طبيعة كل منها.
- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته 74% من المؤسسات ترى مساهمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في رفع كفاءة العمل المحاسبي بدرجة مرتفعة بمتوسط حسابي يساوي 3.75 (من الدرجة الكلية5)في حين أن ما نسبته 61% من المؤسسات

ترى بأن الإفصاح عن واقع الأحداث والعمليات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي قليلة السهولة بمتوسط حسابي يساوي 3.07 (من الدرجة الكلية 5) وهذا ما لمسه الباحث من خلال مقابلته لبعض مسؤولي الإدارات المالية لبعض المؤسسات المبحوثة من غياب التأهيل المستمر.لموظفي قسم المالية والمحاسبة وتعريفهم بالمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية وتعديلاتها لضمان تفاعلهم مع المستجدات العلمية ومحاولة ربطهم بالجانب العلمي مع تجاهل إدارة هذه الشركات في الاستفادة من ذوي الخبرات والتأهيل العلمي في مجال المحاسبي كمستشارين ماليين لديهم.

المطلب الثاني : مذكرات ماجستير:

1) طيبي نادية سنة 2010-2011 بعنوان:"**الحوكمة في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية**" جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-

الإشكالية : لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بصياغة إشكالية البحث على النحو التالي : **إلى أي مدى يمكن أن تساهم المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق حوكمة الشركات؟**

الفرضيات: كإجابات قبلية للأسئلة الفرعية، قامت الباحثة بصياغة الفرضيتين التاليتين:

1. تساهم أخلاقيات المحاسبة والمراجعة في التطبيق السليم لحوكمة الشركات .
2. توجد علاقة إيجابية بين النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات.

الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة إبراز دور حوكمة الشركات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات وزيادة كفاءاتها ومصداقيتها.
- تبيان الاتجاهات الحديثة في مجال المحاسبة وخصوصا فيما يتعلق بمعايير الدولة.
- إبراز دور أخلاقيات مهنتي المحاسبة والمراجعة ومساهمتها في تحقيق حوكمة جيدة للمؤسسات.
- التعرف على آراء مدراء المؤسسات فيما يخص دور النظام المحاسبي المالي في تطبيق حوكمة المؤسسات ، وكذا سبل تفعيلها في الجزائر.

المنهج : في إطار معالجة هذا الموضوع تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي قصد وصف حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية الدولية ، وكذا تحليل دور المعايير المحاسبية في تحقيق حوكمة الشركات، معتمدين في ذلك على تحليل بيانات المقابلات التي أجريت مع مدراء المؤسسات من أجل الوقوف على آرائهم.

النتائج : أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- ✓ تمثل حوكمة الشركات الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ، وبالتالي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة استغلال الموارد ودراسة المخاطر ، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.
- ✓ يمكن لمنظمات الأعمال التي تطبق مبادئ الحوكمة و الإفصاح والشفافية ، وهي مفاهيم إسلامية وإن اختلفت المسميات، أن تتجنب الأزمات المالية، لأنها سوف تحارب الفساد وتصدر قوائم مالية تعبر عن الواقع الفعلي، علما بأن الشركات الإسلامية في بريطانيا تحقق أرباحا عالية وتستمر ما قيمته 130 مليار جنيه إسترليني ، ولم تتعرض الخسائر أو الإفلاس ومنه نستنتج أن هناك فروق ذات أهمية بين من يطبق مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات وبين من لا يطبقها.
- ✓ لم يسبق أن تعرض النظام الإسلامي إلى أزمات كالتي يشهدها النظام الرأسمالي وذلك بسبب تفعيل تداول المال وعدم الاحتكار والزكاة ، والتكافل الاجتماعي ، فهو علاج فعال لمشكلتي البطالة والفقر.
- ✓ لم يلق مبدأ حوكمة الشركات الاهتمام الكافي من حيث الأبحاث والدراسات خاصة من منظور الفكر الإسلامي والذي يعتمد على الصدق والأمانة والعدل ، وهي مبادئ نشأت مع بزوغ شمس الإسلام، بل بدأ الاهتمام به مؤخرا وعند حدوث الأزمات العالمية الكبيرة ، حيث تعتبر الدراسات والأبحاث به مؤخرا وعند حدوث الأزمات العالمية الكبيرة ، حيث تعتبر الدراسات والأبحاث في هذا المجال قليلة.
- ✓ إن المعايير المحاسبية التي ستكون الدعائم الأساسية للعمل المحاسبي ، والتي ستوجه نوعية المنتجات المحاسبية المتمثلة أساسا في القوائم المالية سيصعب تطبيقها في الواقع الجزائري بسبب ضعف الاقتصاد وتختلف الممارسات الاقتصادية والتجارية.
- ✓ لذلك فالأولوية لا تكمن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تكمن في التحكيم في تسيير وتنظيم الاقتصاد وتعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والتجاري وبعده يأتي تغيير النظام المحاسبي كنتيجة حتمية وكتلة أخيرة في بناء اقتصاد عصري تلعب فيه المعلومة المحاسبية والمالية دورا أساسيا كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة.

2) بوش فاطمة الزهراء،سنة 2013-2014،بعنوان" **دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية و الإفصاح**"دراسة ميدانية لمجمع شي علي سيدي بلعباس،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

الإشكالية التي طرحتها الباحثة جاءت في الشكل التالي: **فما هو واقع الإدارة بالشفافية في المؤسسات الجزائرية الخاصة؟**

الفرضيات: لمعالجة إشكالية البحث قامت الباحثة بصياغة الفرضيات التالية:

- مبادئ الشفافية المتعلقة بالبيئة الاقتصادية التي يجب أن تتميز بطابع مؤسساتي قوي وإصلاحات هيكلية فعالة.
- تسعى الجزائر جاهدة إلى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلا أن ذلك غير كافي في ظل الأسواق المالية و تحجيم لدور البورصة.
- نقص الجرأة والكفاءة اللازمة في تطبيق المعايير المحاسبية العالمية، وذلك نتيجة تغلغل الفساد المالي والإداري في المحيط الاقتصادي الجزائري.

الأهداف:

- إثارة جدل هادف حول موضوع حوكمة الشركات، والذي أصبحت تتعاظم أهميته في الساحة الاقتصادية.
- دراسة أبعاد حوكمة الشركات التي تعمل بدورها على الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح،كما تعمل على التقليل من المخاطر التي تواجهها مختلف الشركات الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك فإنها تعمل على كبح الفساد المالي و الإداري عن طريق إرساء مبدأ الشفافية و الإفصاح بين الإدارة والجهات الأخرى ذات مصلحة(ملاك، مستثمرون، عملاء، دائنون، موردون،...) بهدف استقطاب اهتمام مدراء الشركات الجزائرية و تحفيزها على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.
- تبيان أهمية الالتزام بأخلاقيات الأعمال ودورها الفعال في بناء شركات ذات تنافسية كبيرة.
- المهام الحساسة و الدور الفعال الذي يلعبه مجلس الإدارة بالإضافة لجان التابعة إليه، حيث يعتبر العقل المدبر الذي تعتمد عليه الشركة في تحقيق أهدافها المستقبلية.
- الوقوف على واقع حوكمة الشركات في الشركات الجزائرية الخاصة من خلال الاستطلاع عن البيئة المؤسساتية ودراسة بعض مؤشرات الشفافية داخل إحدى الشركات الجزائرية.
- انطلاقا من نتائج البحث سعت الباحثة إلى اقتراح توصيات من شأنها تعمل على تفعيل مبادئ حوكمة الشركات بما يضمن حقوق كل المسيرين وأصحاب المصالح.

المنهج: في هذه الدراسة اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي،ولتدعيم مختلف جوانب البحث تم الاعتماد على عدة مراجع متاحة بالغة العربية و الفرنسية و الإنجليزية و المتمثلة في:الكتب،مقالات،رسائل جامعية،مجلات اقتصادية،مواقع انترنت،بغية إثراء الموضوع وإضفاء مصداقية.

النتائج: بعد دراسة الموضوع توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

- ✓ حوكمة المؤسسات عبارة عن النظام الذي يتم الاعتماد عليه في تسيير المؤسسات و متابعة نشاطها و نتائجها من طرف أصحاب المصالح،و بالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن نجاعة و فعالية إدارة المؤسسة من خلال استثمارها لمواردها ودراستها للمخاطر وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها وأهداف المصلحة وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية للبلد التي تقطن فيه.
- ✓ إن أدوات الرقابة داخل المؤسسة تختلف اليوم عما كانت عليه في السابق، وأصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف الهامة في المؤسسة، وهذا لما تقدمه من مساندة لمجلس الإدارة، لجنة المراجعة، الإدارة العليا والمراجع الخارجي،و كذا دورها في تقييم نظام الرقابة الداخلية ومراجعتها لإدارة المخاطر ومن هنا فهي تساعد في تطبيق حوكمة المؤسسات وهذا ما نلاحظه في معظم شركات المساهم الجزائرية وذلك كونها عادية، فلا يتجلى لها الدور الكبير الذي تلعبه هذه اللجنة وذلك كون أن المسيرين هم الملاك وهم أعضاء مجلس الإدارة في نفس الوقت.
- ✓ اهتمام حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في التسيير وخاصة القوائم المالية والمحاسبة للشركة وهذا راجع للدور الكبير لهذه المعلومات و لتي على أساسها تبنى درجة الثقة بين الإدارة وأصحاب المصالح،ولم تقتصر على ذلك بل زادت من درجة الثقة لدى المتعاملين الإقتصادين في الأسواق المالية.

3) عثمان زياد عاشور، سنة 2008 بعنوان " **مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 01**" دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين)

الإشكالية: التي طرحها الباحث من خلال هدا البحث كانت كالتالي:**ما مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 01 ؟**

الفرضيات: اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة الدراسة وأهدافها على الفرضيات التالية:

- تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية .
- تلتزم الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن البيانات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقا لمتطلبات الإفصاح الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 01.
- يؤثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة معلومات القوائم المالية.
- يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة والشركات والدولة التي تطبق هذه المعايير.
- توجد معوقات تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الإفصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين أفراد المجتمع حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة بالإفصاح من السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (01)تعزى إلى كل من التغيرات المستقلة (الجنس ، العمر ، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والخبرة).

الأهداف: تمثلت أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

- التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بإعداد قوائمها المالية والإيضاحات المتممة للبيانات المالية في نهاية السنة المالية .
- التعرف على مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (01) في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية.
- التعرف على مدى وجود علاقة بين الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية وجود المعلومات المدرجة بالقوائم المالية.
- التعرف على مزايا الالتزام تطبيق معايير المحاسبة الدولية لمهنة المحاسبة والشركات والدولة التي تطبق هذه المعايير.
- التعرف على المعوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقق من كفاية الإفصاحات والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

النتائج: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية في قطاع غزة بإعداد قوائمها المالية وكانت نسبة الالتزام 64.7% وذلك من وجهة نظر مدققين الحسابات في قطاع غزة .
- ✓ التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإيضاحات العامة وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (01) والتي تشمل الاسم والشكل القانوني للشركة وعنوانها، وطبيعة عمل الشركة، نوع العملة المعدة بموجبها القوائم المالية.

- ✓ عدم إثبات التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (01).وكان من أهم البنود التي لم تلتزم بالإفصاح عنها وهي تفصيل مفردات المدينين مصنفة إلى مدينين تجاريين وآخرين، تصنيفات المخصصات المختلفة / مكونات حقوق الملكية ، وكان أهم البنود التي تم الالتزام بالإفصاح عنها هي تفصيل مفردات بنود الأصول الثابتة والإضافات والاستبعادات خلال العام ، تفصيل مفردات بنود المخزون ، مكونات الإيرادات والمصاريف بشكل تفصيلي.
- ✓ عدم إثبات التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن إيضاحات السياسات المحاسبية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (01)، وكان أهم البنود التي تلتزم بالإفصاح عنها هي الإفصاح عن أسس القياس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية ، الإفصاح عن البنود الطارئة في القوائم المالية، الإفصاح عن التغيرات التي تحدث في السياسات المحاسبية .
- ✓ عدم إثبات التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بالإفصاح عن السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية بشكل كامل وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (01)،وذلك من جهة نظر مدققين الحسابات في قطاع غزة .
- ✓ وجود أثر إيجابي بين الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وجود المعلومات المدرجة بالقوائم المالية، وذلك من خلال جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة للشركة مع الشركات التي تعمل في نفس النشاط كذلك القوائم المالية للشركة نفسها خلال عدة سنوات كذلك زيادة الثقة في القوائم المالية المعدة وفقا لمعايير واحدة وتتميز هذه القوائم بالموضوعية وعدم التحيز وسهولة فهم واستيعاب المعلومات المدرجة بهذه القوائم المالية.
- ✓ يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا لمهنة المحاسبة، وأهم هذه المزايا توفير مرجعية موحدة لجهة إصدار المعايير، الالتزام بآداب وسلوك المهنة من قبل المحاسبين ، تسهل عملية تدقيق الحسابات نتيجة الحد من الاختلافات المحاسبية .
- ✓ يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا للشركات، وأهم هذه المزايا زيادة جودة المعلومات المحاسبية المدرجة بالقوائم المالية، زيادة كفاءة المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساعدة في ترشيد اتخاذ القرارات، زيادة درجة قابلية المعلومات الصادرة عن الشركات المقارنة.
- ✓ يحقق الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية مزايا للدولة التي تطبق هذه المعايير وأهم هذه المزايا تعظيم كفاءة زيادة الثقة في أسواق المال، زيادة قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، تسهيل عمل الجهات الحكومية المختصة ومنها دوائر الضرائب.

- ✓ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة5% بين أفراد المجتمع حول مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة بالإفصاح من السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية وفقا لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم(01) تعزى إلى كل من المتغيرات المستقلة التالية الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الشهادات المهنية والمسمى الوظيفي والخبرة
- ✓ وجود مجموعة من المعوقات التي تحد من قدرة المدققين على التحقيق من كفاية الإفصاح والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.

المطلب الثالث: مقالات علمية:

1) أ.بن فرج زوينة، العدد رقم 15 سنة 2015 بعنوان:" متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية(دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

الفرضيات : تتمثل الفرضية الأساسية لهذا البحث فيما يلي :

- عدم مسايرة النظام المحاسبي البنكي في الجزائر للاتجاهات العالمية للإفصاح المحاسبي والصادرة وفق المعيار المحاسبي الدولي 30.

الأهداف: هدف هذا البحث إلى تحقيق النقاط التالية:

- التعرض لأهم الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.
- التطرق لمتطلبات الإفصاح في البنوك التجارية العمومية الجزائرية .
- قراءة في مستوى الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية العمومية الجزائرية .

المنهج: لدراسة هذا الموضوع اعتمد الباحث المناهج العلمية التالية :

لمنهج الاستقرائي: وذلك بهدف دراسة واستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

المنهج الاستنباطي : والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية ، وكيفية استنتاج معايير لتحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات ومعرفة أثر ذلك على سوق الأوراق المالية.

المنهج الوصفي : وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية التي سوف تقوم بها الباحثة لاختيار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

2) د.يوسف محمود جربوع، سنة 2007 بعنوان:" مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.

الإشكالية: التي طرحها الباحث كانت كالتالي: **هل أن مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية تساعد الإدارة بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية في اتخاذ القرارات الإدارية الملائمة؟**

الفرضيات: اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة البحث بالفرضيات التالية:

- يتم الاعتماد على القوائم المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.
- تتوافر الخصائص المطلوبة في المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية بالشركات المساهمة العامة في فلسطين.
- يتم استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المديرين عند اتخاذهم القرارات الإدارية بالشركات المساهمة العامة في فلسطين.
- توجد كفاية من المعلومات المحاسبية لدى المديرين لاتخاذ القرارات الإدارية بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بأن مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية تساعد الإدارة بالشركات المساهمة العامة في فلسطين باتخاذ القرارات الإدارية الملائمة.

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في:

- تحديد العلاقة بين المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية.
- التعرف على جودة كفاءة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية بالشركات المساهمة الفلسطينية.
- دراسة الخصائص والمتطلبات التي يجب مراعاتها في المعلومات المحاسبية الملائمة لمواجهة الاحتياجات الإدارية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
- التعرف على مدى كفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة لإدارة الشركات المساهمة العامة بهدف اتخاذ القرارات الإدارية الملائمة.
- تحديد عامل اعتماد إدارة الشركات المساهمة العامة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية .

- تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات الإدارية بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية والرفع من قيمتها.

المنهج : اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي استنادا إلى طبيعة الموضوع كما تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والدوريات والمجالات العلمية والمهنية المتخصصة، كما تم الحصول على البيانات والمعلومات الأولية عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

النتائج : من خلال دراسة الباحث للموضوع توصل إلى النتائج التالية:

- ✓ إن للمعلومات المحاسبية دورا هاما وحيويا عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.
- ✓ تعتمد الإدارة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية على المعلومات المحاسبية الممتدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية.
- ✓ تعتمد الشركات المساهمة العامة الفلسطينية في مراجعة حساباتها بنسبة عالية على مراجع حسابات خارجي الأمر الذي يعطي مصداقية وموضوعية للمعلومات المحاسبية.
- ✓ تتوافر الخصائص النوعية في القوائم المالية المشتقة منها المعلومات المحاسبية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإدارية من قبل الإدارة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.
- ✓ تستخدم الشركات المساهمة العامة في نظامها المحسوب والذي يسرع في عملية توصيل وتقديم المعلومات والتقارير المحاسبية ومعلومات التغذية العكسية إلى متخذي القرارات الإدارية في تلك الشركات.
- ✓ تستخدم الشركات المساهمة العامة كادرا متخصص من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية والقدرة على إعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة والمصداقية.
- ✓ تتميز المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة بالموضوعية وعدم التحيز والمصداقية وبدرجة عالية من الوضوح والثقة.

3) عوض الله جعفر الحسين أبو بكر ، نوفمبر 2012 بعنوان:" أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات " جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا " مجلة العلوم والثقافة ، مجلد 12(02) للعام 2011.

المبحث الثاني: دراسات سابقة متعلقة بالنظام المحاسبي المالي:

المطلب الأول : أطروحات دكتوراه:

1) مداني بن بلغيث، سنة 2004 بعنوان:" **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية**" بالتطبيق على حالة الجزائر ، جامعة الجزائر.

الإشكالية التي طرحها الباحث هي: **ما مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبين الدوليين؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملائمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟**

الفرضيات: لمعالجة إشكالية البحث قام الباحث بوضع الفرضيات التالية:

- يعود ضعف فعالية النظام المحاسبي للمؤسسات إلى غياب إطار محاسبي يستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف المهتمة بحياة المؤسسة بما فيها احتياجات التسيير الداخلي.
- أي محاولة إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة دون الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية، قد تحد من فعالية الإصلاح.
- يتوقف نجاح مسار اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على جملة الإصلاحات التي تتم بالموازاة على المنظومة المالية التشريعية و الجبائية بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات .
- تتوقف كفاءة إستراتيجية التوحيد المحاسبي، على قدرة النموذج المحاسبي على التكيف المستمر مع المستجدات، ومن ثم التحديد المسبق و الدقيق لطبيعة الاحتياجات من المعلومات المحاسبية و المالية المعبر عنها من قبل مختلف الفئات المعنية بأنشطة المؤسسات.

الأهداف: تمثلت أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

- إبراز فصول التطور التاريخي الذي عرفته تطبيقات محاسبية المؤسسة على قاعدة مسايرة التحولات الاقتصادية المتلاحقة،الناتجة عن التطور والانتشار الكبيرين للأنشطة الاقتصادية في العالم.
- استعراض بعض نماذج التوحيد المحاسبي والاستراتيجيات التي تقوم عليها وتحديد ملامحها، أبعادها وأولوياتها خاصة وأنها منتمية لاقتصاديات مختلفة ومتباينة البنية والهيكل.
- إبراز ملامح الإطار الدولي للتوحيد والتوافق المحاسبين بعرض الظروف التي جاء فيها هذا الإطار أهميته، بنية اهتماماته ثم آثار اعتماده أو تجاهله على إستراتيجية التوحيد على المستوى المحلي.

- وكنتيجة بما سبق إبراز التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي، ثم تناول متطلبات الإصلاح المحاسبي في ظل تطور الأوضاع الاقتصادية والسبل الكفيلة بتفعيلها .
- استقصاء أراء المهتمين في الجزائر حول جملة من القضايا المتعلقة بالمحاسبة، خاصة حول الممارسة المحاسبية ، التعليم والتكوين المحاسبين والإصلاحات الواجبة تجاهلها إضافة إلى الوقوف على رأيهم فيما يتعلق بمستقبل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر والآثار المترتبة عن ذلك.

المنهج : في هذه الدراسة تمت الاستعانة بالمناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة ، ثم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج المسحي الوصفي حين يقم تناول فصول التطور التاريخي للمحاسبة أو عند استعراض نماذج التوحيد المحاسبي على مستوى بعد الدول ، وكذلك بالمنهجين التحليلي والمقارن عند دراسة الخلفية التي تستند إليها الأطر التي تحكم نماذج التوحيد واستراتيجياتها.

النتائج: توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

- ✓ إن إستراتيجية التوحيد المحاسبي المعتمدة في ضبط الممارسة المحاسبية على المخطط المحاسبي الذي كان يستجيب احتياجات فترة سابقة أصبحا لا يسيران وغير م لائمين للشروط الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في الجزائر ، خاصة بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي ترمي للتحول نحو اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من انفتاح وحرية لانتقال الأصول وتنميط للمعاملات الاقتصادية الدولية والتي توجب بتفعيل السوق المالي وظهور بورصة القيم المتداولة ، ثم مؤخرا بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمفاوضات الرامية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ إن ما يميز عملية التوحيد في الجزائر كذلك، صبغتها السياسية ذلك أن وظيفة إعداد المعايير كانت ولا تزال من اختصاص الإدارة الوصية (وزارة المالية) التي أخذت على عاتقها هذه المهمة.
- ✓ إن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات بات أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات العميقة التي تعرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي السياسي والاجتماعي والتي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومحيطها الذي تعمل فيه.
- ✓ إن نجاح عملية التوحيد بما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف لها فائدة من الإطلاع على القوائم المالية التي تنتجها المحاسبة ، يمر حتما عبر تبني إستراتيجية توحيد تأخذ بعين الاعتبار أعمال هيئات التوحيد العالمية، التي تترجم معاييرها في واقع الأمر قوة

اقتصاديات الدول المتقدمة والاحتياجات الفعلية للشركات متعددة الجنسيات مع مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يتشكل نسيجه الصناعي من حوالي 95%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وعليه فتبني المعايير المحاسبية الدولية كليا قد لا يخدم عملية التوحيد منها لو تم تبني إستراتيجية تكييف هذه المعايير المحاسبية الدولية مع واقع الجزائر، الأمر الذي يؤيده غالبية المستوجبين خاصة فئة الأستاذة والأساتذة المهنيين).

- ✓ رغم أن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة CNC أسس لفكرة إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر ، إلا أنه في الواقع لم يعدوا إلى أن يكون أداة جديدة لبسط الدولة سيطرتها على مسار التوحيد المحاسبي نتيجة لتباين حجم تمثيل مختلف الفئات في هذا المجلس وهو ما كرس مبدأ أهمية الإدارة واضطلاعها بمهمة تنظيم Réglementation الممارسة والمهنة المحاسبية في الجزائر.

2) آيت محمد مراد، سنة 2013-2014 بعنوان:" **ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المالي** " خلال الفترة 2010-2013" جامعة الجزائر 03.

الإشكالية: طرح الباحث إشكالية هذه الدراسة على الشكل التالي: **ما مدى تكييف قواعد ومعايير النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية؟ وما واقع الممارسة المحاسبية الجزائرية في مواكبة المستجدات الدولية الحالية؟**

الفرضيات: للإحاطة بجوانب الموضوع وضع الباحث الفرضيات التالية:

- تمثل التطورات الأخيرة للمحاسبة الدولية نقطة تحول في الفكر المحاسبي وفي إرساء نموذج دولي رائد لتشجيع التوحيد المحاسبي.
- دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر كانت نتيجة التحولات الاقتصادية الهامة التي فرضتها ضغوط داخلية وخارجية.
- يؤيد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر تطبيق النظام المحاسبي المالي .
- إصدار القوانين والتشريعات من الجهات المختصة ضروري في تحسين النظام المحاسبي المالي وتجعله يواكب المستجدات الدولية.
- إن الإصلاحات التي مست التعليم والتكوين المحاسبين تساعد على رفع الكفاءة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

الأهداف: سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم أسباب وأهم المستجدات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية وكذا النظام المحاسبي المالي.
- تحديد مدى توافق النظام المحاسبي المطبق على البيئة الجزائرية مع معايير المحاسبة الدولية.
- معرفة متطلبات تفعيل النظام المحاسبي المالي بعد دخوله حيز التطبيق.

- الوقوف عند رأي المهتمين بالممارسة المحاسبية في الجزائر فيما يخص تأييدهم للنظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية بعد ثلاثة سنوات من بداية تطبيقه.

المنهج: تطلبت طبيعة البحث استخدام عدة مناهج لدراسة الموضوع ، إذ تم استخدام المنهج الوصفي في بعض الأجزاء المرتبطة بالإطار النظري والمفاهيمي للمحاسبة وكذا عند استعراض أعمال التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي أو عند استعراض أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر والمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بالتطور التاريخي للمحاسبة وأنظمتها كما تم استخدام المنهج التحليلي في الفصل الأخير.

النتائج :توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة والقدرة على التأقلم مع المتغيرات والتطورات الاقتصادية التي تحدث وهذا لإقامة نظام محاسبي موحد بين دول العالم.
- ✓ إن معايير المحاسبة الدولية بشكل عام ومعيار القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة في حدوث الأزمة المالية الحالية وإنما كانت من بين الأدوات التي كشفت سوء الإدارة الائتمانية وبالتالي لم تكن معايير المحاسبة إلا للجهة المختصة للضعف.
- ✓ شهدت معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS قبولا دوليا واسعا، إذ اتجهت العديد من الدول نحو تبنيها وذلك بإصلاح نظامها المحاسبي والجزائر كغيرها من الدول انتهجت هذا المسار بتبنيها النظام المحاسبي المالي.
- ✓ الإصلاح المحاسبي في الجزائر يتأثر بالدور الذي تقوم به معايير المحاسبة الدولية لإرساء التوحيد المحاسبي الدولي، وهذا يظهر جليا في تبني الكثير من معايير المحاسبة الدولية.
- ✓ إن النظام المحاسبي المالي يزيد من شفافية ومصداقية المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، مما يعزز ثقة المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي.
- ✓ إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد في تفعيل وتنشيط السوق المالي (البورصة).
- ✓ يشترط النظام لمحاسبي المالي عناصر تكنولوجية حديثة تضمن تطبيقه بشكل فعال خاصة نظام تكنولوجيا المعلومات.
- ✓ إن تطبيق النظام المحاسبي المالي على أرض الواقع يعتبر حدثا مهما بالنسبة لتحسين الممارسات المحاسبية، إلا أنه يواجه المشاكل التالية:

- يهدف النظام المحاسبي المالي إلى التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية والتي أنشأت لخدمة المستثمر الدولي وبالخصوص المستثمرين في أسواق المال العالمية، كما أنها تهدف لاستفادة المؤسسات الدولية والمتعددة الجنسيات من هذه المعايير في تقليل الاختلافات المحاسبية بين الدول وبالنظر لواقع المؤسسات والبورصة الجزائرية ، فإن الهدف الأول لهذه المعايير ليس له معنى على المستوى الوطني أما من ناحية تحسين جودة المعلومة المحاسبية بالنسبة للمؤسسات فيعتبر تحديا صعبا وهذا راجع لطبيعة هذه المعايير والبنية الاقتصادية الجزائرية .
- تكييف النظام المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى نقل تكاليف تحويل القوائم المالية التي كانت تتحملها الشركات الأجنبية وفق معايير المحاسبة الدولية إلى الشركات الجزائرية التي هي إطار شراكة معها وهذا فيما يخص التكوين المستمر لعملها إضافة إلى كل المصاريف الأخرى.
- لم يعرف النظام المحاسبي المالي أي تحديث أو تعديل بهدف التوافق مع المستجدات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية.
- لا تزال أنظمة المعلومات غير فعالة، والموارد البشرية غير مؤهلة بالمستوى المطلوب لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.

3) بكيحل عبد القادر ، سنة 2016-2017 بعنوان :" **النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر**" جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف-.

الإشكالية التي تعرض لها الباحث جاءت في الصيغة التالية: **ما مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر؟**.

الفرضيات:

- التوجه نحو معايير محاسبة معترف بوجودها دوليا يزيد من فعالية الإصلاح المحاسبي في الجزائر.
- اعتبار النظام المحاسبي المالي مستمد من النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني، ويختلف بشكل كبير عن المخطط الوطني للمحاسبة، فإن ذلك يؤدي إلى عدة صعوبات في التطبيق.
- يؤدي توفير الشفافية والإفصاح عن المعلومات إلى تعزيز ثقة المتعاملين بسوق الأوراق المالية وزيادة تعاملاتهم فيها.
- أدى تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى رفع مستوى الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر ، مقارنة بالفترة السابقة.

الأهداف: اختصرت أهداف هذا البحث في تحقيق النقاط الآتية:

- إظهار أهمية المعايير المحاسبية الدولية كأداة لتطوير الممارسة في الجزائر.
- التعرف على مزايا وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- إظهار أهمية الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية.
- تحديد ما إذا كان هناك تحسن في الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر نتيجة تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- التعرف على مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات التي يتم تداول أسمها في بورصة الجزائر.

المنهج: في إطار معالجة هذا الموضوع استخدم الباحث المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل ، بالنسبة للجانب النظري ، بإظهار أهمية المعايير المحاسبية الدولية وتحليل مختلف جوانب النظام المحاسبي المالي وتوضيح دور الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال دراسة حالة الشركات المدمجة ببورصة الجزائر بفحص تقاريرها المالية وقياس درجة الشفافية والإفصاح فيها.

النتائج: بعد دراسته للموضوع توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ ظهرت المعايير الدولية لتلبية احتياجات المستثمرين في الأسواق المالية الدولية بتوفير معلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات وإجراءات المقارنات وعليه فإن النظام المحاسبي المالي وباعتباره مستمدا من هذه المعايير، لا تظهر فعالية تطبيقه بدون قيام بورصة الجزائر بالدور المنوط بها في النشاط الاقتصادي.
- ✓ صممت المعايير المحاسبية الدولية بالأساس للتطبيق في المؤسسات الكبيرة والمدرجة بالبورصة لكن في الجزائر أغلبية المؤسسات غير مدرجة بالبورصة أو صغيرة ومتوسطة مما يؤثر على البيئة الاقتصادية وتظهر صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- ✓ بعد إصدار وتطبيق النظام المحاسبي المالي ، أصبح يتميز بالجمود نتيجة لعدم تكيفه مع المستجدات التي تطرأ دوريا على المعايير المحاسبية الدولية، حيث أصبح لا يتوافق معها من عدة جوانب.
- ✓ يعتبر توفر المعلومات المالية التي تعتبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات وفي الوقت الملائم عن طريق التقيد بضوابط الشفافية والإفصاح ، عنصر أساسي لقيام الأسواق المالية بدورها ، لأنها تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتعاملاتهم وصولا إلى تحقيق كفاءة السوق ، وتخصيص أمثل للموارد المتاحة.

- ✓ ترجع أهمية الشفافية والإفصاح في الأسواق المالية إلى مساهمتها في حل مشكلتين أساسيتين، الأولى مشكلة عدم تماثل المعلومات والثانية مشكلة الوكالة، وذلك بتمكين المساهمين من الرقابة على المسيرين والمساهمين.
- ✓ تكتسي الشفافية والإفصاح أهميتها في السوق المالية ، لكون غيابها أدى إلى إفلاس شركات عالمية من بينها الشركة الأمريكية، إنرون للطاقة.

المطلب الثاني: مذكرات ماجستير:

1) رفيق يوسفي سنة 2010-2011 بعنوان :" **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية و متطلبات التطبيق**" جامعة تبسة.

الإشكالية: طرح الباحث إشكالية هذا البحث على النحو الآتي: **ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجديد مع معايير المحاسبة الدولية؟ وهل استوفت الجزائر متطلبات التطبيق؟**

الفرضيات: الفرضيات التي طرحها الباحث كانت كالتالي:

- يعود إصلاح النظام المحاسبي إلى التحولات الاقتصادية الراهنة التي انتهجتها الجزائر بتبنيها اقتصاد السوق وسياسات العولمة وتنامي دور ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات.
- تتوقف استجابة للنظام المحاسبي المالي للاحتياجات المختلفة لمستخدمي المعلومات المحاسبية في ظل جهود العولمة المحاسبية على مدى توافقه مع معايير المحاسبة الدولية.
- نجاح مسار تطبيق النظام المحاسبي المالي يقتضي حملة الإصلاحات التي يجب أن تتم بالموازاة على المنظومة الجبائية والتشريعية ، بالإضافة إلى تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتدريب العنصر البشري.
- يتوقف الانتقال السلس من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي على الاستعداد الجيد للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الأهداف: هدفت هذه الدراسة إلى:

- إبراز اختلاف الأنظمة المحاسبية والأسباب التي أدت إلى ضرورة التوافق والتوحيد .
- تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها المؤسسة لتأهيلها كي تكون قادرة على تطبيق هذا النظام .
- استقصاء أراء المهنيين حول جملة من القضايا المتعلقة بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومختلف الإجراءات والجهود التي تبذلها المؤسسة الجزائرية في هذا المجال.

المنهج:في هذه الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي عند تناول التطور التاريخي للمحاسبة وعند استعراض نماذج التوافق والتوحيد المحاسبي على المستوى العالمي كما اعتمد على المنهج التحليلي المقارن عند دراسة مدى الالتزام بالمعايير الدولية، وانتهج المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الاستبانة في الشق المتعلق بمتطلبات التطبيق وسنستخدم لتحليل نتائج الدراسة الإحصائية برنامج Spss 15.0 .

النتائج : بعد دراسة للموضوع توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- ✓ نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وتبني سياسات الخوصصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي ، لم يستطع المخطط المحاسبي الوطني مواكبة هذه التغيرات وواجه العديد من الانتقادات ، مما أجبر الجزائر على التفكير وتكريس الجهود لإصلاح هذا النظام في خضم جملة الإصلاحات المنتهجة ، كللت هذه الجهود بتبني نظام محاسبي جديد وهو نظام المحاسبي والمالي.
- ✓ يعتبر النظام المحاسبي المالي ناتج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ويهدف إلى معالجة المشاكل والانتقادات الموجهة للمخطط الوطني المحاسبي وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات والمتعلقة خصوصا بضرورة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ التزام النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية إلا أنه خرج عليها في بعض الجزئيات كعدم التوقف على احتساب للاهتلاكات إلا عند تاريخ التنازل الفعلي عن الاستثمارات التي تم تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع ، كذلك إمكانية توزيع المؤونات الكبرى على عدة سنوات حتى لا تؤثر على نتيجة الدورة، بالإضافة إلى معالجة اندماج والشهرة أو فارق الاقتناء.
- ✓ صعوبة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسب ، مما يشكل عائق قد يحول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعتبر بمثابة قطيعة جذرية مع هذه الممارسات.
- ✓ ضرورة تكثيف برامج التكوين لتأهيل المحاسب حتى يستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي الإشارة إلى إصلاح منظومة التعليم والتكوين المحاسبي انطلاقا من تحسين مستوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية ، وإدخال مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل على منظومة التعليم والتكوين المحاسبي.

- ✓ ضعف استعداد معظم المؤسسات الاقتصادية لتطبيق النظام المحاسبي المالي نتيجة لغياب الوعي المحاسبي ، فلا زالت أنظمة المعلومات غير كافية لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية.

2) مرحوم محمد الحبيب، سنة 2011-2012 بعنوان:"**إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم**" (**دراسة حالة شركة قريف الجزائر**) ،جامعة حسيبة بن بوعلي- شلف-

الإشكالية :طرحت إشكالية هذا البحث في الشكل التالي: **ما هي الإستراتيجية المثلى لتبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة من طرف الكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، وما أثر ذلك على بياناتها المالية على ضوء الإطار النظري الوطني للنظام المحاسبي المالي ومعيار التقرير المالي الدولي الأول: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة؟**

الفرضيات: قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

- إن الاعتماد على المخطط الوطني للمحاسبة منذ ما يقارب ثلاث وثلاثون سنة ، يفترض اتسامه بأوجه قصور كثيرة نظرا لعدم إطراء عليه إصلاحات كثيرة وعميقة .
- إن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد له خلفية عالمية مبنية على ثقافة أنجلو سكسونية يؤثر حتما على البيئة المحاسبية في الجزائر.
- إن الإطار النظري الجزائري لتبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة ، لا يفي بغرض صياغة إستراتيجية مثلى لإنجاح عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي.
- تقتضي صياغة إستراتيجية مثلى للانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي الاعتماد على معايير التقرير المالي الدولي الأول: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة .
- لتبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة من طرف الكيان، أثر على بياناته المالية يجب تقيمه ومعالجته.

الأهداف: يكمن الهدف من هذا البحث فيما يلي:

- استعراض المخطط الوطني للمحاسبة والمبادئ التي بني عليها ومحاولة تقييمه واستخراج نقائصه ومواطن القصور فيه.
- إبراز ملامح النظام المحاسبي المالي الجديد، بعرض الظروف التي جاء بها هذا النظام طبيعة وإطاره التشريعي والتنظيمي.
- عرض الإطار النظري الجزائري والدولي لتبني نظام محاسبي المالي الجديد لأول مرة .
- صياغة إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة ، تتلاءم وطبيعة وحجم ونشاط الكيان.

- تحديد الآثار الناجمة عن الانتقال من النظام المحاسبي القديم إلى النظام المحاسبي المالي الجديد على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم.
- تقدير ومعالجة الأثر الناجم عن إعادة معالجة أرصدة السنوات المالية السابقة.

المنهج: وفي إطار معالجة هذا الموضوع اتبع المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المخطط الوطني للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد ومراحل الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وفق متطلبات الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ومعيار التقرير المالي الدولي الأول: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة " واستنتاج الأثر على البيانات المالية الناجمة عن الانتقال من النظام المحاسبي القيم إلى النظام المحاسبي المالي وتحليل وتقييم نتائج الدراسة الميدانية.

النتائج : من خلال دراسته الموضوع توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- ✓ إن الاعتماد على المخطط الوطني للمحاسبة منذ ما يقارب ثلاث وثلاثون سنة، بين ميدانيا بأنه يتسم بأوجه القصور عدة مست إطاره النظري وبالخصوص إطاره المحاسبي باعتباره أنه أصبح لا يساير الظروف الاقتصادية الجديدة للجزائر بسبب عدم إطراء عليه إصلاحات متواترة وعميقة.
- ✓ إن تبني الجزائر للنظام محاسبي مالي جديد له خلفية عالمية مبنية على ثقافة أنكلوسكسونية يؤثر حتما على البيئة المحاسبية في الجزائر بسبب انعكاساته الظاهرة على شتى المجالات بما فيها السياسة القانونية ، التربوية والاقتصادية ، ناهيك عن الآثار المباشرة المترتبة على الكيانات الاقتصادية باعتبارها معنية بالدرجة الأولى بتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- ✓ إن الإطار النظري الجزائري لتبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة ، لا يكفي بغرض صياغة إستراتيجية مثلى لإنجاح عملية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي، باعتبار أنه لم يخصص معيارا قائما بذاته يحدد كيفية الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي على غرار معايير المحاسبة الدولية التي وضعت المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأولى ، مما يقتضي الاعتماد على هذا المعيار لصياغة إستراتيجية مثلى يستعملها الكيان للانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي.
- ✓ إن تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة من طرف الكيان، يدفع به إلى معالجة أرصدة السنوات المالية السابقة التي يتمخض عنها أثر يظهر في الميزانية الافتتاحية بعد إعادة المعالجة تقوم الشركة بتقييمه، مراجعته والمصادقة عليه وتحديد مصيره بمعالجته.

3) حدبي عبد القادر ، سنة 2010-2011 بعنوان :" **تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد**"

جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف–

الإشكالية التي تعرض لها الباحث جاءت في الصيغة التالية: **ما هي الاستحداثات التي جاء بها النظام المالي المحاسبي فيما يتعلق بتسيير خزينة المؤسسة ، وما مدى مساهمتها في ترشيد تسييرها؟**

الفرضيات:

- يساهم تحليل الخزينة في المؤسسة على تحقيق التوازن بين هدفي السيولة والربحية ويساعد في حماية المؤسسة من خطر التوقف عن سداد التزاماتها المالية، كما أنه يعتبر بمثابة الاندثار المبكر للفشل المالي.
- جاء النظام المحاسبي المالي يسد الثغرات التي تميز بها المخطط المحاسبي الوطني في اتجاه تكييف المخرجات المحاسبية للمؤسسة الجزائرية مع نظيراتها على المستوى الدولي.
- تعتبر قائمة التدفقات النقدية قائمة مهمة وضرورية حسب المعايير (IAS/IFRS) لأنها تعطي صورة شاملة عن السيولة والمصادر المتأتية منها بشكل تفصيلي ، وتعد هذه القائمة إما بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة .
- يلعب جدول تدفقات الخزينة(قائمة التدفقات النقدية) دورا مهما في ترشيد القرارات المتعلقة بتمييز خزينة المؤسسة ، من خلال النسب والمؤشرات المشتقة منه والتي يمكن من القراءة الشاملة والدقيقة لوضعية الخزينة في المؤسسة.

الأهداف: تمحورت هذه الدراسة حول الأهداف التالية:

- التطرق بإسهاب لمفاهيم الخزينة وأدوارها في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة .
- التفصيل في أهم جوانب النظام المحاسبي المالي الجديد وأهم الاستحداثات التي جاء بها.
- التعمق في قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) والتي خصص لها معيار محاسبي دولي كامل هو المعيار السابع IAS07 .
- تبين سبل الوصول إلى التسيير المالي الجيد من خلال التحكم في تسيير الخزينة.

المنهج: في إطار معالجة هذا الموضوع اتبع المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأسلوب الملائم لتقرير الحقائق وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الحقيقية وتحليل أبعاده ، حيث تم التطرق بشكل تفصيلي إلى مفاهيم الخزينة وأدوارها ليتم بعدها التعرج إلى وصف

النظام المحاسبي المالي وبالأخص قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) وفي الأخير يمكن استنتاج مساهمة هذا الأخير في ترشيد القرارات المتعلقة بتسيير الخزينة على مستوى المؤسسة.

النتائج : من خلال دراسته للموضوع توصل الباحث إلى نتائج عدة نذكر منها:

- ✓ تحكم المؤسسة في تسيير خزينتها والذي يضمن لها تحقيق المردودية والأمان ودورها في التسيير المالي للمؤسسة مرهون بتطبيق الأساليب العلمية الحديثة في التسيير والرشادة في اتخاذ القرارات المالية.
- ✓ إن إعداد موازنة الخزينة إعدادا علميا سليما ومتابعتها وفقا للزمن والقيمة مؤشر على التحكم في الخزينة.
- ✓ إن التسيير الفعال للخزينة لا يتحقق إلا من خلال التسيير الأمثل للموارد المالية للمؤسسة وبالتالي ضمان الموارد اللازمة في الوقت المناسب ، والوصول إلى هذه الوضعية مرهون بالقرارات المالية التي يتخذها مسير المؤسسة في كل حالات الخزينة وخاصة ما يتعلق بتوظيف فوائض الخزينة التي تمكن المؤسسة من تحقيق عوائد وتساعد على تفادي الوقوع في حالات العجز.
- ✓ استجابت الجزائر للمستجدات الدولية المتعلقة بالعولمة المالية والتوحيد المحاسبي الدولي بتبنيها لنظام محاسبي جديد يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري، أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بحدة في المحاسبة ، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعداده.
- ✓ يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والذي يعمل على تلبية مختلف احتياجات الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة سواء من الداخل أو الخارج كالمستثمرين والدائنين والإدارة وذلك في مجال الإفصاح والقياس قصد توفير معلومات مالية وافية ، وتدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ يمثل النظام المحاسبي المالي فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومة المالية، كما أنه يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعدا على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح.
- ✓ يواجه النظام المحاسبي المالي عدة تحديات من بينها: غياب سوق مالي يتميز بالكفاءة في الجزائر ، عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى ، صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة ، بطء في تطهير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين.

- ✓ تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية التي تفسر المركز المالي للمؤسسات ، كما أن التوجيهات المحاسبية الدولية ، تنصب على هذه القائمة باعتبارها توفر معلومات مالية دقيقة وذلك لاعتمادها على الأساس النقدي وهي تلعب دورا مكملا للقوائم المالية الأخرى (ميزانية، حساب النتيجة) فلا يمكن الاعتماد على قائمة وترك الأخرى لأن كل منها تعطي معلومات محددة.
- ✓ إن إظهار صافي التغير في النقد وفي بداية ونهاية الفترة وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية يساعد في توضيح الوضع المالي للشركة ، واتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستثمرين والدائنين وغيرهم نتيجة لتوفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الدورة المالية.
- ✓ إن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية هي تقييم جودة لأرباح وسيولة الشركة وتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من معرفة قدرة المشروع على توليد النقدية وحاجات المشروع في استخدام النقدية .
- ✓ يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين القوائم المالية الهامة على مستوى محيطي المؤسسة الداخلي والخارجي ، فالمسير المالي يعتمد على هذا الجدول لتسيير الاحتياجات المالية للمؤسسة والتنبؤ بها للاستخدام الأمثل للسيولة النقدية المتاحة ولتفادي مخاطر الإفلاس وتكاليفه، هذا على مستوى المحيط الداخلي ، أما على المستوى الخارجي فيجب على المحلل المالي تقييم الأوراق المالية بفعالية آخذا في الحسبان التدفقات النقدية إضافة إلى النتيجة والميزانية ، ذلك لتفادي الأزمات والمساهمة في رفع كفاءة الأسواق المالية.

المطلب الثالث:مقالات علمية

1) عمار بن عيسى، سنة 2014 بعنوان :" **معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية** " دراسة حالة ولاية بسكرة"،المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية،عدد01.

الفرضيات:

- لتطبيق النظام المحاسبي المالي أهمية في شركات المساهمة الجزائرية .
- توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية.
- توجد وسائل وطرق تؤدي إلى زيادة تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية.

الأهداف: تمثلت أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية .
- توضيح أهم المعوقات التي تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية.
- التعرف على الوسائل والطرق التي تؤدي إلى زيادة تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية.

المنهج : تم اعتماد الأسلوب الوطني التحليلي عند تناولنا للجانب النظري للموضوع في حين تم استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية.

النتائج: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

✓ لتطبيق النظام المحاسبي المالي أهمية في شركات المساهمة الجزائرية تتمثل في :

- إيصال للمعلومات لمختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تتركز على مبادئ محددة بوضوح .
- الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية.
- إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

✓ توجد معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية تتمثل في:

- عدم توفير المؤهلات العلمية الكافية للمحاسب الجزائري يعيق عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- عدم توفير الخبرة المهنية للمحاسبين يعيق عملية تطبيق التطبيق النظام المحاسبي المالي.
- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين.
- عدم تماشي القوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي.

✓ وجود وسائل وطرق زيادة تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية من بينها:

- إصدار قوانين تلزم بتطبيق النظام المحاسبي المالي.
- عقد ورشات عمل والقيام بأبحاث علمية ومناقشات بخصوص النظام المحاسبي المالي.
- ضرورة إقامة المؤتمرات العلمية التي تهدف إلى زيادة الوعي بأهمية النظام المحاسبي المالي.

2) م.م سعاد عدنان نعمان، المجلد 23 العدد 46 ، ديسمبر 2016، بعنوان :" **محاسبة المقولات، في معايير الإبلاغ الدولي والنظام المحاسبي الموحد دراسة مقارنة**"مجلة المحاسب

الإشكالية: جاءت هذه الدراسة انطلاقا من التساؤلات التالية:

- **ما هو الإطار الفكري والنظري لمعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بعقود الإنشاءات؟**
- **ما مدى التوافق بين النظام المحاسبي العراقي والمعيار الدولي الخاص بعقود الإنشاءات (المقاولات)؟**

الفرضيات: سعى البحث إلى فرضية رئيسية مفادها أن هناك جاهزية في البيئة العراقية للإيفاء بمتطلبات التوافق بين معايير الإبلاغ المالي الدولية والنظام المحاسبي الموحد.

الأهداف: هدف البحث إلى التركيز على مدى انسجام النظام المحاسبي العراقي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعرفة مدى ملائمة البيئة العراقية لتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية والخاصة بعقود الإنشاءات.

النتائج:

- ✓ إن القيود المحاسبية اللازمة لإثبات الإيرادات والمصاريف الخاصة بعقود المقاولات الطويلة الأجل تختلف باختلاف الطرق المحاسبية المتبعة في عقود المقاولات طويلة الأجل وقد تم إثبات في الجانب التطبيقي على إمكانية معالجة القيود المحاسبية الخاصة بالإيرادات والمصاريف على وفق طريقة نسبة الإنجاز وطريقة العقد الكامل.
- ✓ إن تطبيق المعايير المحاسبية وبصفة خاصة معيار محاسبة عقود الإنشاءات طويلة الأجل والتي يتم الاعتراف بها خلال السنة المالية وما يترتب على ذلك من تحديد الأرباح.
- ✓ طريقة نسبة الإنجاز بناءا على نسبة التكلفة الفعلية إلى إجمالي التكاليف الكلية التقديرية لعقود المقاولات طريقة غير دقيقة في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة.
- ✓ هناك اختلاف بين الكثير من الدول فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية السائدة فيها. وهذا بدوره ينعكس سلبا على التعاملات التجارية وخاصة ونحن اليوم نعمل بسوق مفتوحة وهناك شراكة واندماج واسع بين الشركات المحلية والعالمية.
- ✓ غالبية الممارسات والنظم المعمول بها حاليا لا تلبي متطلبات المرحلة الراهنة ، وأنه ليس من الحكمة غض النظر عما أنجزه العالم من تقدم في المجال المحاسبي.

الجدول رقم (11):ملخص عن الدراسات السابقة المتعلقة بالإفصاح المالي و النظام المحاسبي المالي scf:

صفة البحث	الإفصاح المالي	السنة	النظام المحاسبي المالي scf	السنة
أطروحات دكتوراه	مدى الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي على توليد تقارير مالية ذات جودة.	/2013 2014	أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية	2014
	محاولة تقييم الإفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي	/2014 2015	ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المالي	/2013 2014
	أبعاد القياس و الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية	/2015 2016	النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر	/2016 2017
مذكرات ماجستير	مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (01)	2008	النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير المحاسبية الدولية و متطلبات التطبيق	/2010 2011
	الحوكمة في ظل النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية	/2010 2011	تسيير خزينة المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد	/2010 2011
	دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية و الإفصاح	/2013 2014	إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم	/2011 2012
مقالات	مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية	2007	معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية	2014
	أهمية وجود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	2012	محاسبة المقولات، في معايير الإبلاغ الدولي والنظام المحاسبي الموحد	2016
	متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية	2015		

المصدر: من إعداد الطالبة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين أن الدراسات السابقة ليست مجرد عنصر شكلي يشار إليه في البحث بقدر ما هي نقطة انطلاقة تساعد في تزويد الدراسة الحالية بالمعلومات التي من شأنها تدعيم هذا البحث وذلك من خلال الاختلافات الموجودة بينها،تمثلت الدراسات السابقة في تقييم الإفصاح في القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وأبعاد القياس والإفصاح وفق هذا النظام بالإضافة إلى دور حوكمة الشركات في إرساء مبدأ الشفافية والإفصاح ومدى التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية التي تتضمن النظام المحاسبي المالي الذي جاء كنتيجة لأعمال التوحيد الدولية ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح وتعددت واختلفت الدراسات السابقة من حيث مضمونها عن جوهر دراستنا الذي يتمثل أساسا في مدى التزام المؤسسات الجزائرية بالإفصاح المالي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية.

الفصل الثالث: الإفصاح المالي بمؤسسة ALZINC وأثره على جودة المعلومة المحاسبية، وأهمية ذلك بالنسبة للأطراف المستفيدة

المبحث الأول: الإفصاح المالي في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المالي في الجزائر

المطلب الثاني: القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و المتعلقة بالإفصاح

المبحث الثاني: الإفصاح المالي بمؤسسة ALZINC

المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة

الفرع الأول: منهج الدراسة الميدانية

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة

المطلب الثاني: الأدوات التي استعانت بها الدراسة

الفرع الأول: جمع الوثائق

الفرع الثاني: المقابلة

الفرع الثالث: الملاحظة

المطلب الثالث: تقديم المؤسسة محل الدراسة

الفرع الأول: نشأة وتعريف المؤسسة الجزائرية للزنك ALZINC

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALZINC

الفرع الثالث: نشاط مؤسسة ALZINC وأهدافها

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة

المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وحساب النتائج

الفرع الأول: الإفصاح في ميزانية مؤسسة ALZINC لسنة 2015

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول حساب النتائج لمؤسسة ALZINC في 2015

المطلب الثاني: الإفصاح في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملاحق

الفرع الأول: الإفصاح في جدول سيولة الخزينة لمؤسسة ALZINC في 2015

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة لمؤسسة ALZINC في 2015

الفرع الثالث: الإفصاح في الملاحق لمؤسسة ALZINC في 2015

المطلب الثالث: أهمية الإفصاح بالنسبة للأطراف المستفيدة من القوائم المالية لمؤسسة ALZINC

المطلب الرابع :النتائج المتحصل عليها ومناقشتها

الفرع الأول : النتائج المتحصل عليها

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

مقدمة الفصل:

بعد التطرق في الفصول النظرية إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالإفصاح المالي و النظام المحاسبي المالي و كذا المعلومات المحاسبية وبغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث ثم تدعيم بحثنا بدراسة ميدانية تمثلت في دراسة حالة لمؤسسة الزنك ALZINC.

سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة مدى التزام هذه المؤسسة بالإفصاح في قوائمها المالية، وأهمية هذا الإفصاح بالنسبة للأطراف المستفيدة منه.

- المبحث الأول: الإفصاح المالي في الجزائر.
- المبحث الثاني: الإفصاح المالي بمؤسسة ALZINC.
- المبحث الثالث: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: الإفصاح المالي في الجزائر:

بعد أن قدمنا الإفصاح المالي بشكل عام في الفصل النظري، سنتطرق في هذا المبحث إلى الإفصاح المالي في الجزائر وأهم القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والمتعلقة بالإفصاح.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المالي في الجزائر:

"تمثل عملية الإفصاح وفقا ما جاء به النظام المحاسبي المالي خطوة نوعية في مجال إعداد القوائم المالية من جهة وتطوير الفكر المحاسبي في الجزائر من جهة ثانية، وبالمقابل وضع المؤسسات الوطنية أمام ثقافة محاسبية مغايرة لما اعتادت عليه.كما يتطلب الإفصاح المالي عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق ترتب وتنظم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم لها تحليلها وفهمها بسهولة."[1]

المطلب الثاني: القوانين التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والمتعلقة بالإفصاح:

المادة 10: "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها."[2]

المادة 26: "يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه."[3]

المادة 19: "يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للكيان."[4]

المبحث الثاني: الإفصاح المالي بمؤسسة ALZINC:

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والمتعلق بالإفصاح المالي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية من خلال عرض وتقديم قوائم مالية وفق ما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية، من أجل تلبية احتياجات الوحدات

[1] صافو فتيحة، **"أبعاد القياس والإفصاح وفقا النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"**، أطروحة دكتوره، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2015، 2016، ص164.
[2] المادة 10، من القانون 07- 11السابق، الجريدة الرسمية ، الصادرة في 25 نوفمبر 2007، ص4.
[3] المادة 26، من القانون 07- 11السابق، الجريدة الرسمية ،الصادرة في 25 نوفمبر 2007، ص5.
[4] المادة 19،المرسوم التنفيذي السابق،من القانون 07-11 ،الجريدة الرسمية الصادرة في 28 ماي 2008، ص13.

الاقتصادية والأطراف المستخدمة لهذه القوائم، وفي مجال معالجة هذا الموضوع ارتأينا ضرورة الاعتماد على مجموعة من الطرق والأدوات التي من شأنها تنظيم الدراسة الميدانية وتحقيق أفضل معالجة للموضوع.

المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة:

الفرع الأول: منهج الدراسة الميدانية:

يندرج موضوع دراستنا ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي تهدف إلى جمع البيانات وتفسيرها وتحليلها من أجل استخلاص النتائج.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة عبارة عن دراسة حالة لمؤسسة الزنك ALZINC.

المطلب الثاني: الأدوات التي استعانت بها الدراسة:

سنستعرض من خلال هذا المطلب لتفاصيل الأدوات المستعملة.

الفرع الأول: جمع الوثائق والمعلومات:

في هذا الصدد حاولنا جمع المعلومات والوثائق المتاحة المتعلقة بموضوع الدراسة، وتمثلت هذه الوثائق في:

- الجريدة الرسمية (قوانين، مراسيم...).

- أبحاث علمية أنجزت في الجزائر.

- القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول سيولة الخزينة، الملحق).

الفرع الثاني: المقابلة:

باعتبار أن المقابلة مصدر من المصادر الرئيسية للمعلومات التي تتطلبها الدراسة الميدانية والتي لا يمكن الحصول عليها من خلال الدراسة النظرية، قمنا باستخدامها من أجل أخد المعلومات نسعى للتعرف عليها من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

الفرع الثالث: الملاحظة:

تعتبر الملاحظة وسيلة هامة لجمع المعلومات حول الموضوع محل الدراسة و التي تسمح لنا بالوصول إلى استنتاجات.

المطلب الثالث: تقديم المؤسسة محل الدراسة:

سنستعرض في هذا المطلب مؤسسة الزنك وهيكلها التنظيمي بالإضافة إلى أهم النشاطات التي تقوم بها.

الفرع الأول: نشأة وتعريف المؤسسة الجزائرية للزنك (ALZINC):

1- نبدة تاريخية عن المؤسسة ALZINC:

إن مصنع التحليل الكهربائي للزنك (كهرو تحليل الزنك غزوات) قد كان ملحقا بالشركة الأم وهي الشركة الوطنية للحديد والصلب، حيث كانت تضم 26 وحدة إنتاجية تشتمل على عدد هام من الطاقة البشرية 30000 عامل، وحققت رقم أعمال يفوق 3 مليار دينار. وبتاريخ 05 نوفمبر 1983 تم تحويل الشركة الوطنية للحديد والصلب (ENSIDER) طبقا للمرسوم رقم 82-233 وتم إنشاء مجمع (METANOF) المؤسسة العمومية الاقتصادية للمعادن وتحويل المعادن غير الحديدية التي تعود إلى الشركة تسيير المساهمات لتمويل الحديد والصلب TRANSOLB. وفي سنة 1998 تم تقسيم METANOF إلى فرعين:

فرع ALZINC: الشركة الجزائرية للزنك بالغزوات.

فرع ALGAL: الشركة الجزائرية للألمنيوم بالمسيلة.

وقد ساهمت في عملية بناء مصنع الزنك عدة شركات منها الأجنبية وهي:

- شركة MECHIN البلجيكية: عهدت لها بالهندسة الصناعية.
- شركة CHEMICO الإنجليزية: تكلفت بترتيب إنشاءات تصفية الغازات والحمض.
- شركة LORCHI الألمانية: تكلفت بتجهيز مصلحة التأكسد والمحطة الحرارية.
- شركة COCEL: تكلفت بالإشراف والمتابعة التقنية.

بالإضافة الى الشركات الوطنية وهي:

- شركة TLANTIKIT: تكلفت بالتجهيزات الكهربائية.

- الشركة الوطنية للبناءات المعدنية SN.META: تكلفت بإنجازات البناء المعدنية كبناء الأحواض.

2- تعريف مؤسسة ALZINC:

هي الشركة الوطنية للتعدين وتحويل المعادن غير الحديدية "ALZINC" مكونة من رأسمال اجتماعي يقدر ب 2.461.000.000,00 د.ج مكون من 24.610 سهم سعر السهم الواحد 100.000 د.ج مملوكة بالكامل من قبل مؤسسة METANOF. الموقع الرئيسي لمؤسسة ALZINC يقع في طريق المنارة بالغزوات ولاية تلمسان وتمتد على مساحة 22 هكتار تقدر المساحة المغطاة 32707 م^{2}وموقع المصنع 141894 م^2. كما يعتبر موقع المؤسسة استراتيجي نظرا لمحاذاتها مع الميناء مما يسهل عليها عملية الشحن والتفريغ.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزنك "ALZINC":

يبين الهيكل التنظيمي مختلف التقسيمات التنظيمية والوحدات والفروع التي تقوم بمختلف الأنشطة التي تتطلبها أهداف الشركة، كما أنه يحدد السلطة التدريجية ومواقع اتخاذ القرارات. والشركة ALZINC مهيكلة حسب ما هو موضح في المخطط التالي:

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الزنك ALZINC

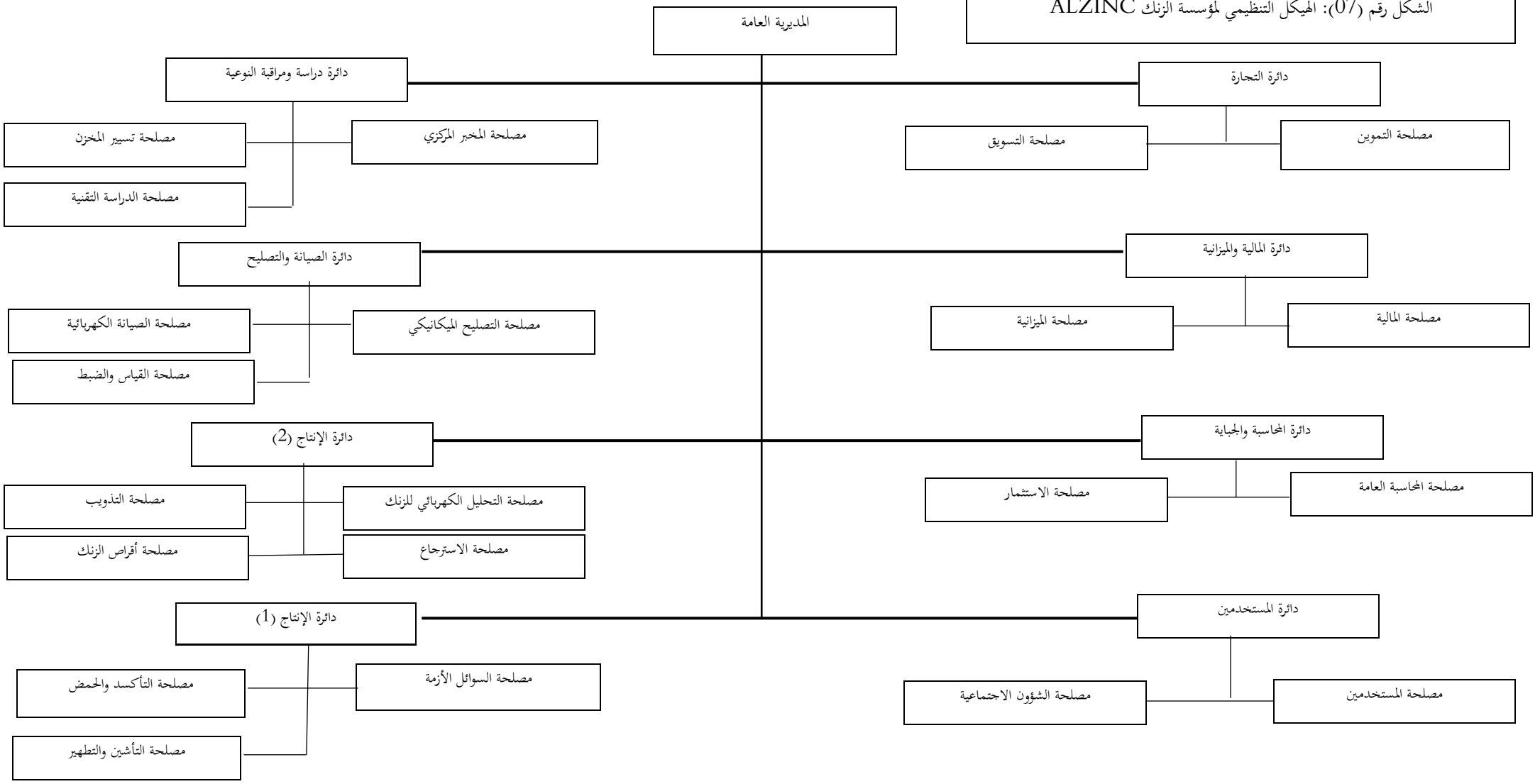

المديرية العامة: وتأتي على رأس التنظيم لما لها من دور في التسيير والمراقبة فهي تشرف على مختلف الدوائر وتنسق بينها، ويوجد على رأس هذه المديرية الرئيس المدير العام وهو في نفس الوقت رئيس مجلس إدارتها.

وينبثق عن المديرية العامة عدة دوائر وهي:

- **دائرة الإنتاج (1)**: مقسمة إلى مصلحة السوائل اللازمة، مصلحة التأكسد والحمض، مصلحة التأشين والتطهير.
- **دائرة الإنتاج (2)**: مقسمة إلى مصلحة التحليل الكهربائي لزنك، مصلحة التذويب، مصلحة الاسترجاع، مصلحة أقراص الزنك بحيث تنتج كل من الدائرتين سبيكة الزنك ذات 25 كلغ تصنف على حميلة من اللوح وتحتوي كل حميلة على 40 سبيكة بالإضافة الى إنتاج:

- كتل من الزنك شبه المؤلمن.

-كتل من الزنك شبه المرصص.

- أقراص الزنك للحاشدة أو البطاريات الجافة.

- أدوات الزنك (مصاعد الزنك للوقاية المهبطية الكاتودية).

- الحامض الكبريتي.

- النحاس الكاتودي الصفيحي.

- أخلاط الزنك (الزماك 3، الزماك 5).

- **دائرة الصيانة والتصليح**: مقسمة إلى:

– مصلحة التصليح الميكانيكي: تقوم بعملية التصليح لمختلف الآلات كلما تطلب الأمر ذلك.

– مصلحة الصيانة الكهربائية: تقوم بضمان السير الحسن للشبكة الكهربائية داخل المصنع.

– مصلحة صيانة أجهزة القياس والضبط: تقوم بتصليح الأجهزة والآلات التي تتعرض للعطب.

- **دائرة دراسة ومراقبة النوعية**: مقسمة إلى:

– مصلحة المخبر المركزي: يقوم هذا المركز بجلب العينات من عين المكان ثم يقوم بالتحليل الكلاسيكية من خلال التحاليل الكمية والتحاليل بالمعايرة من أجل ضبط المعايير لأنه توجد مواد كيميائية لا يجب أن تتجاوز حدها في مادة الزنك.

– مصلحة تسيير المخزن: له علاقة مع مكتب الدراسات ودائرة الإنتاج ودائرة المحاسبة.

– **مصلحة الدراسة التقنية:** تنقسم بدورها إلى فرع الرسم، فرع المنهجية وكذلك الأرشيف.

- **دائرة المستخدمين:** تنقسم إلى مصلحة المستخدمين ومصلحة الشؤون الاجتماعية بحيث تعمل هذه الدائرة بصفة عامة على إدارة العنصر البشري في المؤسسة.
- **دائرة المحاسبة والجباية:** تقوم هذه الدائرة ب:

– تحليل مختلف الحسابات المعمول بها على مستوى الوحدة والإشراف على الحصائل السنوية.

– مراقبة الفواتير الآتية من دائرة التجارة ومطابقتها مع مبلغ الوصل.

– إجراء حجز لمختلف العمليات المحاسبية.

– خصم الضرائب على الدخول الشخصية الإجمالية للعاملين وضرائب على الشركة في حالة الربح.

- **دائرة المالية والميزانية:** وتنقسم إلى:

– **مصلحة المالية:** تتكون من الخزينة وتتمثل مهامها في التكفل بكل المصاريف والإشراف على الصندوق المالي.

– **مصلحة الميزانية:** تقوم بجمع المعلومات على كل الدوائر من مدخولات ومدفوعات لكي تقوم بحساب الميزانية.

- **دائرة التجارة:** تعتبر الدائرة الأكثر فعالية في المؤسسة وتنقسم إلى:

– **مصلحة التموين:** تختص بتموين المؤسسة بالمواد الأولية، عتاد الإنتاج والعتاد الإداري.

– **مصلحة التسويق:** تقوم بعملية البيع واستقبال طلبات الزبائن وإرسالها إلى مصلحة الإنتاج.

الفرع الثالث: نشاط مؤسسة الزنك وأهدافها:

1– نشاط مؤسسة ALZINC:

تقوم شركة ALZINC بعمليتي الإنتاج والتسويق للمواد التالية:

– صفائح الزنك.

– سبائك الزنك Alliage de zinc.

– قواريس الزنك Pustilles de zinc.

– الزماك Zamak.

– مسحوق الزنك Poudre de zinc.

- النحاس Cuivre.

- الحامض الكبريتي Acide sulfurique.

2- أهداف المؤسسة ALZINC:تتمثل الأهداف الأساسية لمؤسسة الزنك في:

- إنتاج وتسويق الزنك ومشتقاته.

- إعادة تأهيل وتحديث أداة الإنتاج، وتكييفها المستمر مع مقاييس البيئة والمحيط.

- تحسين نوعية المنتوج والخدمات.

- تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة الهامة.

- البحث عن الشراكة.

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة:

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض النتائج المتحصل عليها ومن ثم مناقشتها. حيث قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب، يتمثل المطلب الأول في الإفصاح في الميزانية وحساب النتائج، أما المطلب الثاني فيتضمن الإفصاح في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة وكذا الإفصاح في الملاحق، في حين سنتطرق في المطلب الثالث إلى أهمية الإفصاح بالنسبة للأطراف المستفيدة من القوائم المالية وفي الأخير المطلب الرابع سنقوم من خلاله بعرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

المطلب الأول: الإفصاح في الميزانية وحساب النتائج:

الفرع الأول: الإفصاح في ميزانية شركة الزنك لسنة 2015:

الجدول رقم (12): ميزانية الأصول في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC:

الأصل	ملاحظة	المبلغ الإجمالي 2015	إهتلاك رصيد 2015	المبلغ الصافي 2015	المبلغ الصافي 2014
أصول غير جارية					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي		727.000.000,00		727.000.000,00	727.000.000,00
عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي		6.846.269,96	4.067.795,18	2.778.474,78	2.993.461,02
مباني		3.562.816.396,99	2.808.551.210,65	754.265.186,34	830.675.295,14
المنشآت التقنية، معدات وأدوات تقنية		2.841.238.399,36	2.307.363.404,59	533.874.994,77	394.177.682,74

التثبيتات العينية الأخرى		56.145.003,80	35.281.654,84	20.863.348,96	22.576.946,01
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات جاري إنجازها		788.913.510,91		788.913.510,91	362.985.115,63
تثبيتات مالية		6.804.864,00		6.804.864,00	7.181.604,00
ضرائب مؤجلة على الأصل		37.896.209,60		37.896.209,60	54.256.649,51
مجموع الأصل غير الجاري (أ)	5	8.027.660.654,62	5.155.264.065,26	2.872.396.589,36	2.401.846.754,05
أصول جارية					
مخزونات قيد التنفيذ					
مخزونات من البضائع					
المواد الأولية واللوازم	6,1	446.091,50		446.091,50	253.410.909,14
مخزون التموينات الأخرى	6,1	448.944.619,74		448.944.619,74	454.045.873,14
مخزون سلع قيد الإنجاز	6,1	44.396.398,33		44.396.398,33	48.764.849,13
المخزونات من المنتجات	6,1	416.192.582,57		416.192.582,57	602.508.924,01
المخزونات المتأتية من التثبيتات					
المخزونات الخارجية	6,1				4.167.048,82
الزبائن والحسابات المرتبطة بهم	6,2	937.743.224,31		937.743.224,31	443.291.955,43
ذمم أخرى	6,2	41.292.891,10		41.292.891,10	15.423.144,92
الدولة الضرائب والرسوم	6,2	23.163279,52		23.163.279,52	23.122.159,91
أصول جارية أخرى					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة	6,3	25.286.737,96		25.286.737,96	1.139.189.936,49
مجموع الأصول الجارية (ب)		1.937.465.825,03		1.937.465.825,03	2.983.924.801,44
المجموع العام (أ+ب)		9.965.126.479,65	5.155.264.065,26	4.809.862.414,39	5.385.771.555,49

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة ALZINC في 2015/12/31

- من خلال ميزانية الأصول في 2015/12/31 قدر مجموع أصول المؤسسة ب 4.809.862.414 دج مقابل 5.385.771.555 دج سنة 2014 .

وتتكون ميزانية الأصول من أصول غير جارية وأصول جارية حيث:

- إرتفع رصيد الأصول غير جارية المتكون من التثبيتات في 2015/12/31 بمبلغ إجمالي قدر ب 8.027.660.655 دج، نتج عنه تغير بقيمة 766.383.570 دج.
- وبالنسبة للإهتلاكات فإن الإهتلاك المتراكم في 2015/12/31 بلغ مستوى قدر ب 5.155.264.065 دج، هذا التطور يعود الى الارتفاع في قيمة الإهتلاكات قدر ب 2.958.833.735 دج تمثل توظيف النشاط لسنة 2015.
- أما فيما يخص الأصول الجارية المتكونة من المخزونات والذمم والموجودات وما شابهها فقد انخفض في 2015/12/31 بمبلغ إجمالي قدر ب 1.937.465.825 دج مقارنة بسنة 2014.

الجدول رقم (13): ميزانية الخصوم في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC:

الخصوم	ملاحظة	المبلغ 2015	المبلغ 2014
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال الشركة		2.461.000.000,00	2.461.000.000,00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات		243.051.308,58	145.808.922,35
فارق إعادة التقييم		1.117.926.186,52	1.215.168.572,75
فارق المعادلة			
نتيجة صافية	10	-902.365.446,47	-686.142.142,07
رؤوس أموال خاصة أخرى مرحلة من جديد	3	-3.129.508.962,02	-2.454.990.835,99
المجموع (1)		**- 209.896.913,39**	**680.844.517,04**
خصوم غير جارية			
قروض وديون المشابهة	4	997.973.179,98	1.064.410.679,98
ديون متعلقة ب			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			
منتجات وأعباء مؤجلة		1.118.660,50	1.433.362,40
مؤونة الأعباء	4	199.453.734,75	235.898.476,17
مجموع الخصوم غير جارية (2)		**1.198.545.575,23**	**1.301.742.518,55**
خصوم جارية			
موردون وحسابات مرتبطة بهم		1.701.159.546,85	1.503.582.296,76

ضرائب		4.076.523,00	3.877.047,00
ديون أخرى		411.802.275,03	408.093.917,18
خزينة سلبية		1.704.175.407,67	1.487.631.258,96
مجموع الخصوم الجارية (3)	**7**	**3.821.213.752,55**	**3.403.184.519,90**
المجموع العام للخصوم (3+2+1)		**4.809.862.414,39**	**5.385.771.555,49**

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة ALZINC في 2015/12/31

- من خلال ميزانية الخصوم المقفلة في 2015/12/31 يظهر أن مجموع الخصوم قدر ب 4.809.862.414 دج وبالتالي قد انخفض مقارنة بسنة 2014 إذ قدر مجموع الخصوم ب 5.385.771.555 دج.

وتتكون ميزانية الخصوم أساسا من الأموال الخاصة، الخصوم غير جارية والخصوم الجارية بحيث:

- الأموال الخاصة في 2015/12/31 قدرت ب 209.896.913- دج مقارنة بسنة 2014 اذ قدرت الأموال الخاصة ب 680.844.517 دج، وهذا يفسر عجز السنة 2015 بقيمة 902.365.446- دج.
- الخصوم غير الجارية تمثلت فقط في القروض والديون المشابهة ومنتجات وأعباء مؤجلة بالإضافة إلى مؤونة للأعباء بحيث بلغ رصيد الخصوم غير الجارية في 2015/12/31 مبلغ 1.198.545.575 دج ما نتج عنه تغير سلبي ب 103.196.943- دج.
- الخصوم الجارية تتمثل في الديون قصيرة الأجل والتي ارتفعت في 2015/12/31 بمبلغ قدر ب 3.821.213.752 دج تمثل 79,45%من مجموع الخصوم.

✓ قامت المؤسسة ALZINC بعرض كل ما يتطلب عرضه حسب النظام المحاسبي المالي بحيث قدمت ميزانية الأصول المبينة في الجدول (12) وميزانية الخصوم المبينة في الجدول (13) وبالتالي قراءة الميزانية يعطي فكرة لوضعية المؤسسة وتوضح مالها من حقوق وما عليها من التزامات.

وبما أن الإفصاح المالي يسهل عملية تحليل القوائم المالية من طرف المتعاملين بها نظرا لتوفر جميع المعلومات المحاسبية وجودتها.

فمن أجل التعرف أكثر على الحالة المالية للمؤسسة يمكن حساب بعض التوازنات والنسب المالية كما يلي:

1. رأس المال الإجمالي:

يمكن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية كما يمكن حسابه من أسفلها كما يلي:

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي= (أموال الخاصة + خصوم غير جارية) – أصول غير جارية

البيان	2015
أموال خاصة + خصوم غير جارية	988.648.662,36
– أصول غير جارية	2.872.396.589,36
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	- 1.883.747.927

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي= الأصول الجارية – الخصوم الجارية

البيان	2015
الأصول الجارية	1.937.465.825,03
الخصوم الجارية	3.821.213.752,55
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	- 1.883.747.927,52

- نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال سنة 2015 وهذا يعني أن مؤسسة ALZINC لم تتمكن من تغطية أصولها الجارية بأموالها الدائمة وبالتالي هناك عجز في السيولة وضعف في تسديد لديونها الأقل من سنة.

2. إحتياجات رأس المال العامل (إ.ر.م.ع):

إ.ر.م.ع= إحتياجات الدورة (الأصول الجارية – خزينة الأصول) – موارد الدورة (خصوم جارية – خزينة الخصوم)

البيان	2015
إحتياجات الدورة (1.937.465.825,03- 252.867.337,96)	1.912.179.087,07
موارد الدورة (3.821.213.752,55-1.704.175.407,67)	2.117.038.344,88
احتياجات رأس المال العامل (فائض)	- 204.859.257,81

- نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبا وهذا يعني أنه لا يوجد توافق بين السيولة والاستحقاق أي أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل.

3. الخزينة:

الخزينة= رأس المال العامل الصافي الإجمالي – إحتياجات رأس المال العامل أو خزينة الأصول – خزينة الخصوم

البيان	2015
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	- 1.883.747.927,52
إحتياجات رأس المال العامل	204.859.257,81
الخزينة	- 1.678.888.669,71

- نلاحظ أن الخزينة سالبة خلال سنة 2015 وهذا يرجع إلى ضعف رأس المال العامل الصافي الإجمالي مقارنة مع احتياجات رأس المال العامل أو لضعف القيم المتاحة مقارنة مع الديون البنكية قصيرة الأجل.

4. حساب نسب التوازن المالي والمردودية المالية:

البيان	2015
نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة (خصوم غير جارية + الأموال الخاصة) / الأصول غير الجارية 2.872.396.589,36 / 988.648.661,84	0,344
نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم 4.809.862.414,39 / -209.896.913,39	- 0,043
المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة - 209.896.913,39 / 902.365.446,47	- 4,299

- نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل<1 وهذا يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي سالبا وتمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة.

- أما بالنسبة للاستقلالية المالية فهي سالبة وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقرة ماليا وتعتمد على مصادر تمويل خارجية.

أما فيما يخص المردودية المالية فهي سالبة وهذا يدل على ضعف أداء المؤسسة.

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول حساب النتائج لشركة ALZINC سنة 2015:

الجدول رقم (14): جدول حساب النتائج في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC:

رقم الحساب	البيان	ملاحظة	المبلغ 2015		المبلغ 2014
			مدين	دائن	
70	المبيعات والمنتجات الملحقة	9,1		1.916.858.420,15	2.148.584.368,79
72	الإنتاج المخزن أو المسحوب	9,2		-190.684.792,24	– 23.757.720,80
73	الإنتاج المثبت	9,3		95.725.175,85	83.294.638,25
74	إعانات الإستغلال				
	1. إنتاج السنة			**1.821.898.803,76**	**2.208.121.286,24**
60	المشتريات المستهلكة	8,1	1.696.037.879,08		2.001.336.912,46
62/61	خدمات خارجية وخدمات أخرى	8,2	76.729.007,38		79.088.697,75
	2. إستهلاك السنة		**1.772.766.886,46**		**2.080.425.610,21**
	3. القيمة المضافة للإستغلال (1–2)		**127.695.676,03**	**49.131.917,30**	
63	أعباء المستخدمين	8,3	401.810.970,80		403.866.390,15
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	8,4	19.481.984,72		25.651.703,59
	4. الفائض الإجمالي عن الإستغلال		**372.161.038,22**		**– 301.822.417,71**
75	المنتجات العملياتية الأخرى	9,4		5.464.699,83	490.132,15
65	الأعباء العملياتية الأخرى	8,5	10.038.849,93		4.175.511,01
68	المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	8,7	295.833.735,14		204.769.727,71
78	إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			29.520.240,55	5.496.976,44
	5. النتيجة العملياتية		**643.048.682,91**		**– 504.780.547,84**
76	المنتوجات المالية	9,5		8.953.623,64	26.771.353,86
66	الأعباء المالية	8,6	258.798.751,68		217.846.535,20
	6. النتيجة المالية		**249.845.128,04**		**– 191.075.181,34**
	7. النتيجة العادية قبل		**892.893.810,95**		**– 695.855.729,18**

	الضرائب (6+5)				
	ضرائب واجب دفعها عن نتائج عادية		35.696,48		7.909,15
	ضرائب مؤجلة حول النتائج العادية	8,7	9.435.939,04		9.721.496,26
	مجموع منتجات الأنشطة العادية			1.865.837.367,78	2.240.879.748,69
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		2.768.202.814,25		2.936.743.387,02
	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**902.365.446,47**		**– 686.142.142,07**
77	عناصر غير عادية (منتوجات)				
67	عناصر غير عادية (أعباء)				
	9. النتيجة غير العادية				
	10. النتيجة الصافية للسنة المالية		**902.365.446,47**		**– 686.142.142,07**

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة ALZINC في 2015/12/31

– إن جدول حساب النتائج لمؤسسة ALZINC قد تم عرضه والإفصاح فيه وفقا لمتطلبات عرض القوائم حسب النظام المحاسبي المالي بحيث قراءة هذا الجدول تعطي فكرة عن تحليل الأعباء حسب طبيعتها وكذا تحديد مختلف مجاميع التسيير الرئيسية والمتمثلة في القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال بالإضافة إلى النتيجة الصافية للمؤسسة.

– من خلال جدول حساب النتائج في 2015/12/31 تبين أن إنتاج السنة 2015 قدر ب 1.821.898.803 دج وبالتالي انخفض مقارنة بالسنة 2014 إذ قدر ب 2.208.121.286 دج.

– أما بالنسبة للقيمة المضافة فقدرت ب 49.131.917 دج وبعد تسديد مختلف أعباء المستخدمين والضرائب كان رصيد الفائض الإجمالي عن الاستغلال مدين بقيمة 372.161.038 دج.

– أما فيما يخص النتيجة الصافية للسنة 2015 رصدت بعجز بقيمة 902.365.446 دج. وحسب المؤسسة يعود هذا العجز إلى نقص السيطرة على الاستهلاك الوسيط وبالتالي أداء الإنتاج انخفض إلى حد كبير حيث قامت بإنتاج 8148 طن من الزنك القابل للتسويق عوضا من 28000 طن كان مخطط لها وبالتالي انخفاض قدره 19852 طن.

المطلب الثاني: الإفصاح في جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة والملاحق:

الفرع الأول: الإفصاح في جدول سيولة الخزينة لمؤسسة الزنك سنة 2015:

الجدول رقم (15): جدول سيولة الخزينة في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC:

العناوين	ملاحظة	السنة المالية 2015	السنة المالية 2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		1.302.124.358,84	2.216.121.208,75
تحصيلات أخرى		9.012.969,33	4.686.215,53
فارق التحويل (العملة / الدينار)		- 9.482,38	186.839,90
1. مجموع التحصيلات المتأتية من الأنشطة العملياتية	**11,1**	**1.311.127.845,79**	**2.220.994.264,18**
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين:			
موردو المخزونات		743.448.772,68	2.229.499.599,08
موردو الخدمات		68.168.811,20	65.581.159,59
المستخدمين		273.063.692,78	262.324.506,45
الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة		59.704.037,27	215.499.163,30
الضرائب عن النتائج المدفوعة:			
ضرائب على الأرباح IBS			
ضرائب ورسوم أخرى		103.360.580,73	69.315.958,56
المدفوعات الأخرى		87.041.275,59	85.554.521,06
2. مجموع التسديدات المتأتية من الأنشطة العملياتية	**11,2**	**1.334.787.170,25**	**2.927.774.908,04**
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية (2-1)		- 23.659.324,46	- 706.780.643,86
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي التدفقات النقدية المتأتية عن الأنشطة العملياتية (أ)		**- 23.659.324,46**	**- 706.780.643,86**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:			
التسديدات عن اقتناء تثبيتات عينية ومعنوية		539.555.143,04	491.992.443,34
تحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات عينية ومعنوية			
التسديدات عن إقتناء تثبيتات مالية			
تحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات المالية			
فوائد محصلة عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)	**11,3**	**- 539.555.143,04**	**- 491.992.443,34**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:			
تحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			

التحصيلات المتأتية من القروض		222.722.838,63	1.861.803.669,41
تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة		377.657.508,94	1.338.257.752,54
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	**11,4**	**– 154.934.670,31**	**523.545.916,87**
تأثيرات تغيرات سعر الصرف			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)		**– 718.149.137,81**	**– 675.227.170,33**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية		557.375.956,34	1.232.603.126,67
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية		- 160.773.181,47	557.375.956,34
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		**– 675.227.170,33**	**– 675.227.170,33**

المقاربة مع النتيجة المحاسبية		**– 892.893.810,95**	**– 695.855.729,18**

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة ALZINC في 2015/12/31

– قامت المؤسسة ALZINC بعرض جدول سيولة الخزينة وفقا ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، ومن خلال قراءة هذا الجدول يمكن التعرف على أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية والأنشطة الاستثمارية بالإضافة إلى أنشطة التمويل بحيث:

– التحصيلات المتأتية من الأنشطة العملياتية ارتفعت في 2015/12/31 بمبلغ قدر ب 1.331.127.845 دج.

– التسديدات النقدية المتأتية من الأنشطة العملياتية ارتفعت في 2015/12/31 بقيمة 1.334.787.170 دج.

–صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية في 2015/12/31 تعطي بقيمة سلبية قدرت ب 23.659.324–دج.

– تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار في 2015/12/31 سلبية قدرت بمبلغ 539.555.143– دج.

– تدفقات الخزينة الصافية المتأتية من أنشطة التمويل في 2015/12/31 سجلت بقيمة سلبية قدرت ب 154.934.670– دج مقارنة ب 2014 إذ قدرت ب 523.545.916 دج.

–قدر تغير أموال الخزينة في 2015/12/31 بمبلغ 718.149.137– دج.

– إن توفر جدول سيولة الخزينة على جميع المعلومات اللازمة يمكننا من تقييم جودة وربحية المؤسسة بالإضافة الى تقييم السيولة ويمكن حساب بعض النسب من خلال هذا الجدول بغرض تحليل وتختلف هذه النسب حسب حاجة المحللين الماليين:

1. نسبة النشاط التشغيلي: وتحدد في العلاقة التالية:

البيان	2015
التدفقات النقدية الصافية من الأنشطة التشغيلية / الربح من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة 892.893.810,95 / -23.659.324,46	- 0,026

نسبة النشاط التشغيلي سالبة وهذا يدل على ضعف المؤسسة في خلق سيولات نقدية تشغيلية وضعف أرباح المؤسسة.

2.نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي:

البيان	2015
صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الخصوم الجارية 3.821.213.752,55 / -23.659.324,46	- 0,006

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي سالبة وهذا يوضح عدم قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية من خلال التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التشغيلية.

الفرع الثاني: الإفصاح في جدول تغير الأموال الخاصة لشركة ALZINC سنة 2015:

الجدول رقم (16): جدول تغير الأموال الخاصة في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC:

العناوين	ملاحظة	رأس مال الشركة	الترحيل من جديد	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات	النتائج	المجموع
الرصيد في 2013/12/31		**2.461.000.000,00**	**-2.201.450.499,07**	**919.450.701,81**	**376.538.406,40**	**-602.624.699,19**	**952.913.909,95**
تصحيح الأخطاء المهمة							
إعادة تقييم التثبيتات				414.072.749,16			414.072.749,16
توزيع حصة إعادة التقييم				-118.354.878,22	118.354.878,22		
توزيع الإحتياطات من جديد			349.084.362,27		-349.084.362,27		
زيادة رأس المال							
النتيجة الصافية للسنة المالية						686.142.142,07	-686.142.142,07
توزيع نتيجة 2013			-602.624.699,19			602.624.699,19	
رصيد في 2014/12/31		**2.461.000.000,00**	**-2.454.990.835,99**	**-1.215.168.572,75**	**145.808.922,35**	**-686.142.142,07**	**680.844.517,04**
إعادة تقييم التثبيتات							
توزيع حصة إعادة التقييم				-97.242.386,23	97.242.386,23		
تصحيح أخطاء السنة السابقة			11.624.016,04				11.624.016,04
النتيجة الصافية للسنة الحالية	10					-902.365.446,47	-902.365.446,47
توزيع نتيجة 2014			-686.142.142,07			686.142.142,07	
الرصيد في 2015/12/31		**2.461.000.000,00**	**-3.129.508.962,02**	**1.117.926.186,52**	**243.051.308,58**	**-902.365.446,47**	**-209.896.913,39**

المصدر: القوائم المالية لمؤسسة ALZINC في 2015/12/31.

من خلال جدول تغير الأموال الخاصة في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC يتبين أن هذه الأخيرة قامت بنشر كل المعلومات التي تمكننا من قراءة التغير في الأموال الخاصة بحيث:

- رأس المال الشركة قدر ب 2.461.000.000 دج.

-فارق إعادة التقييم قدر في 2014 بمبلغ 1.215.168.573 دج و 1.117.926.187 دج في 2015 مما نتج عنه تغير بقيمة 97.242.386 دج.

- قدرت الاحتياطات في سنة 2014 ب 145.808.922 دج وفي 2015 قدرت بمبلغ 243.051.309 دج، وبالتالي هناك تغير بقيمة 97.242.386 – دج.

- أما فيما يخص الترحيل من جديد لسنة 2014 قدر ب 2.454.990.836- دج وفي سنة 2015 قدر ب 3.129.508.962- دج، نتج عنه تغير ب 674.518.126- دج.

-وبالنسبة لنتيجة السنة فقدرت في 2014 ب 686.142.142- دج و 902.365.446- دج في 2015، بحيث هناك تغير بقيمة 216.223.304-دج.

- وبالتالي تغير مجموع الأموال الخاصة من 680.844.517دج في 2014 إلى 209.896.913-دج في 2015 ينتج عنها انخفاض بقيمة 890.741.430- دج وهذا الانخفاض يعود أساسا من النتيجة.

الفرع الثالث: الإفصاح في الملاحق لمؤسسة الزنك لسنة 2015:

قامت مؤسسة ALZINC بعرض 19 ملحق مختلف، سنأخذ ملحق عن الخدمات الخارجية كمثال.

الجدول رقم(17): ملحق رقم 13 للخدمات الخارجية في 2015/12/31 لمؤسسة ALZINC:

رقم الحساب	البيان	الملاحظة	المبالغ
611	التقاول العام		
613	الإيجارات	8.2	22.802.113,76
614	الأعباء الإيجارية وأعباء الملكية المشتركة		
615	الصيانة والتصليحات والرعاية	8.2	1.912.607,93
616	أقساط التأمينات	8.2	4.799.909,95
617	الدراسات والأبحاث		
618	التوثيق والمستجدات	8.2	81.595,00
619	التخفيضات والتنزيلات والحسومات المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية		
621	عاملون خارجيون عن المؤسسة		
622	أجور الوسطاء والأتعاب	8.2	20.751.648,68
623	الإشهار والنشر والعلاقات العامة	8.2	1.940.783,00
624	نقل السلع والنقل الجماعي للعاملين	8.2	13.362.317,77
625	التنقلات والمهمات والاستقبالات	8.2	2.062.330,83
626	مصاريف البريد والاتصالات	8.2	963.262,16
627	الخدمات المصرفية وما شابهها	8.2	8.052.438,30
628	الاشتراكات والمستجدات		
629	التخفيضات المتحصل عليها عن الخدمات الخارجية الأخرى		
	مجموع الحساب 61+62		**76.729.007,38**

المصدر:القوائم المالية لمؤسسةALZINCفي2015/12/31.

قامت مؤسسة ALZINC بعرض كل ما يتطلب عرضه من ملاحق حسب النظام المحاسبي المالي إذ من خلال جدول الخدمات الخارجية أظهرت كل الحسابات المتعلقة بالخدمات الخارجية و المتمثلة في الحسابات 61و62.

المطلب الثالث:أهمية الإفصاح بالنسبة للأطراف المستفيدة من القوائم المالية لمؤسسة ALZINC:

تتمثل أهمية الإفصاح بالنسبة للأطراف المستفيدة من القوائم المالية في توفير مختلف المعلومات المحاسبية التي تساعد في إتخاد القرارات المناسبة من قبل هذه الأطراف و المتمثلة في :المقرضين، المستثمرين، الموردين، العملاء، الجهات الحكومية، إدارة المؤسسة، وتكمن أهمية الإفصاح بالنسبة لهذه الأطراف في:

1- **المقرضين**:تتعامل مؤسسة ALZINC مع البنك الجزائري الخارجي (BEA)، بحيث تقوم هذه الأخيرة قبل منح أي قرض للمؤسسة بدراسة مفصلة للقوائم المالية من أجل تقييم سيولة المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في مواعيد استحقاقها، وفي حالة عجز المؤسسة على تسديد الدين يقوم البنك بالحج عن الأصول بقيمة القرض الممنوح.

2- **المستثمرين**: تعتبر أسهم مؤسسة ALZINC بمجملها ملك الدولة إلا أن هذه المؤسسة تسعى إلى استقطاب المستثمرين وذلك من خلال الإفصاح عن كل المعلومات لأن المستثمر يهتم بأداء المؤسسة و قدرتها على تحقيق الأرباح ومقارنة الوضعية المالية للمؤسسة بالمؤسسات المماثلة.

3- **الموردون**: تتمثل أهمية الإفصاح بالنسبة للموردين في معرفة إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وكمثال نعرض بعض الموردون الذين تعاملت معهم المؤسسة لدينا:

- شركة GCER التونسية للمواد الكيميائية.
- شركة i-FLOW AUTOTEC الإنجليزية لصناعة المعدات التقنية للسيارات.
- شركة WERNERT-PUMPEN GMBH الألمانية لصناعة المضخات.
- شركة OZMAKSANالتركية.

4- **العملاء**: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية نشاط المؤسسة في حالة ارتباطهم مع المؤسسة في الأجل الطويل لضمان توفير السلعة و المنتج ،ومن أمثلة العملاء للمؤسسة لدينا:

- فرع ENTPL بتيارت تشتري من المؤسسة مادة الزنك .
- POMARIA بتلمسان تشتري من المؤسسة حمض السلفوريك.

- SNPCA كانت تشتري هذه الشركة مادة الحمض من المؤسسة لعدة سنوات وبعد عجز المؤسسة على توفير احتياجات هذه الشركة لجأت هذه الأخيرة إلى الإستراد من الخارج وتخزين السلعة في مؤسسة ALZINC مقابل عمولة.

5- الجهات الحكومية: مثلا مصلحة الضرائب إذ تتمثل أهمية الإفصاح بالنسبة لها في استلام حساب النتائج قبل شهر أفريل من كل سنة والتصريح بما عليها من التزامات ضريبية وتحديد مبلغ الضرائب على الأرباح في حالة وجود ربح.

6- إدارة المؤسسة: تكمن أهمية الإفصاح لدى إدارة المؤسسة في تحديد وضع المؤسسة وتحديد أسباب الخسارة لإتخاد القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

المطلب الرابع:النتائج والمناقشة:

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض أهم النتائج المتحصل عليها في دراسة حالة لمؤسسة ALZINC ومناقشتها.

الفرع الأول:نتائج الدراسة الميدانية:

1. تلتزم مؤسسة ALZINC بتطبيق قواعد الإفصاح المالي من خلال قوائمها المالية المعروضة.
2. المؤسسة تحترم قواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي.
3. القوائم المالية لمؤسسة ALZINC لسنة 2015 تتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
4. تسعى المؤسسة إلى عرض معلومات محاسبية ذات جودة يسهل فهمها وتحليلها من قبل الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.

الفرع الثاني:مناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

1. من خلال القوائم المالية لمؤسسة ALZINC لسنة 2015 يمكن القول أن المؤسسة تلتزم بقواعد الإفصاح إذ تظهر كل الحسابات و المعلومات المحاسبية التي يجب إظهارها كما تقوم أيضا بإعداد الملاحق و التعليقات عن القوائم المالية وهذا يؤثر بصفة مباشرة على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من طرفهم.
2. تقوم المؤسسة بإعداد و عرض القوائم المالية وفق ما نص عليه القانون رقم 07-11الصادر في 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

3. القوائم المالية لمؤسسة ALZINCتتمتع بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كالملائمة وكونها سهلة الفهم وموضحة بالإضافة إلى أنها تحقق لنا خاصية قابلية المقارنة إذ أن القوائم المالية لهذه المؤسسة في 2015 تتضمن أيضا سنة 2014 مما يسمح لنا بمقارنة النتائج لسنة 2015 مع 2014.
4. تسعى المؤسسة إلى عرض معلومات محاسبية ذات جودة يسهل فهمها وتحليلها من قبل الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات بحيث تمكنهم اتخاذ القرارات المناسبة وهذا يعكس مستوى الإفصاح بحيث تتأثر جودة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح فكلما كان الإفصاح جيد كلما كانت المعلومات المحاسبية ذات جودة.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإفصاح المالي في القوائم المالية وأهمية ذلك بالنسبة للأطراف المستفيدة من هذه القوائم، بحيث يمكننا القول أن للإفصاح أهمية بالغة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي يمكن الاستفادة منها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة سواء من طرف إدارة المؤسسة أو الأطراف الخارجية. فعن طريق الدراسة الميدانية التي قمنا بها نستنتج من خلال ميزانية المؤسسة محل الدراسة يمكن قراءة الوضع المالي للمؤسسة وما لها من حقوق وعليها من التزامات، كما تساعد المعلومات المعروضة في الميزانية بإجراء بعض التحليلات وحساب نسب التوازن المالي. ويمكن تحديد النتيجة الصافية والأعباء والمنتوجات المحققة من طرف المؤسسة من خلال جدول حساب النتائج، أما فيما يخص جدول سيولة الخزينة فيقدم لنا مصدر أموال الخزينة المتأتية من مختلف النشاطات التي تقوم بها المؤسسة، فيما يقدم لنا جدول تغير الأموال الخاصة حركة رؤوس الأموال.

الخاتمة العامة

يعتبر الإفصاح المالي نتيجة تزايد العولمة وخضوع المؤسسات لاقتصاد السوق، إذ يلعب دور هام في الممارسات المحاسبية فهو ينص على ضرورة إظهار المعلومات بصورة صادقة تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، وفي ظل تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي أصبح من الضروري التماشي مع مبادئ وقواعد هذا النظام ومن بينها الالتزام بالشفافية والإفصاح في القوائم المالية لتحقق مستوى جيد من الجودة في المعلومات المحاسبية.

وفي هذا السياق حاولنا تنازل موضوع "مدى التزام المؤسسة الجزائرية بالإفصاح المالي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة المحاسبية" من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح المالي في إعداد قوائمها المالية في ظل النظام المحاسبي المالي و ما أثر ذلك على جودة المعلومة المحاسبية، ومن اجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع بالجمع بين الدراسة النظرية والميدانية بحيث قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول :

تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية للإفصاح المالي ثم قدمنا القوائم المالية والإفصاح في كل عنصر من عناصرها و بعد ذلك تطرقنا إلى النظام المحاسبي و المعلومات المحاسبية ووضحنا نتائج الإفصاح والنظام المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسات السابقة المتعلقة بموضوع بحثنا.

في حين كان الفصل الثالث عبارة عن دراسة ميدانية تمثلت في دراسة حالة بمؤسسة الزنك ALZINC إذ حاولنا التعرف على الإفصاح المالي في القوائم المالية لهذه المؤسسة والأطراف المستفيدة من هذه القوائم.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا حاولنا اختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة و تم التوصل إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: "تطبق المؤسسات الجزائرية قواعد الإفصاح المالي وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي"، فقد تم إثبات هذه الفرضية بحيث المؤسسات التي تطبق النظام المحاسبي المالي تلتزم بمستوى كافي من الإفصاح.

الفرضية الثانية: "المؤسسة التي تطبق قواعد الإفصاح المالي تتمتع بجودة في المعلومات المحاسبية"، فقد تم إثبات هذه الفرضية بحيث أن الإفصاح المالي يضمن ويوفر معلومات محاسبية ذات جودة تخدم مختلف المستفيدين منها وتلبي احتياجاتهم كما تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

ومن خلال قيامنا بهذا البحث توصلنا إلى عدة نتائج من أهمها:

أولا:النتائج النظرية:

- ✓ يتمثل الإفصاح المالي في الإفصاح عن مختلف السياسات المحاسبية للمؤسسة وكذلك الإفصاح في القوائم المالية المنشورة.
- ✓ تلخص القوائم المالية بمختلف عناصرها من ميزانية وحساب النتائج بالإضافة إلى جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة وكذا الملاحق جميع المعلومات المالية التي تحدث في المؤسسة وتساهم في توصيل المعلومات للأطراف المستخدمة.
- ✓ يساهم النظام المحاسبي المالي في دعم الشفافية و الإفصاح من خلال قوائم مالية تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة.
- ✓ يجب أن تتوفر خصائص نوعية في المعلومات المحاسبية المعروضة إذ يجب أن تكون قابلة للفهم و المقارنة وأن تكون ملائمة وصادقة.
- ✓ يحقق الإفصاح جودة المعلومات المحاسبية و يساهم ذلك في إتخاذ قرارات اقتصادية مناسبة.

ثانيا:نتائج الدراسة الميدانية:

- ✓ كفاية المعلومات التي قامت المؤسسة الجزائرية للزنك ALZINC بالإفصاح عنها من خلال عرض مختلف القوائم المالية بالإضافة إلى الملاحق والتعليقات عن القوائم.
- ✓ تلتزم مؤسسة ALZINC بتطبيق قواعد ومبادئ النظام المحاسبي المالي .
- ✓ تهتم مؤسسة ALZINC كمؤسسة عمومية بالإفصاح بشكل كبير إذ تسعى إلى عرض معلومات محاسبية ذات جودة يسهل فهمها وتحليلها من قبل الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.
- ✓ تتمتع القوائم المالية لمؤسسة ALZINC بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

قائمة المراجع

أولا– قائمة الكتب :

1. أحمد علي خضر، "**الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،الطبعة الأولى ،2012.
2. أمين السيد أحمد لطفي، "**إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية الدولية**"، منشورات الدار الجامعية، مصر،2008 .
3. إسماعيل محمود عبد الرحمن، "**الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2014.
4. بوتين محمد، "**المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS**"، متيجة للطباعة، 2010 .
5. رضوان حلوه حنان، "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2003.
6. مسعود صديقي وآخرون، "**المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري**"، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 2014.
7. وليد ناجي الحيالي، "**نظرية المحاسبة**"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.
8. وجدي حامد حجازي، "**تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.

ثانيا – قائمة الأطروحات:

9. آيت محمد مراد، "**ضرورة تكييف بيئة الجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010–2013**"، أطروحة أعدت لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، 2008/2007.
10. بكيجل عبد القادر، "**النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر**"، أطروحة أعدت لنيل درجة دكتوراه في علوم التسيير، 2017/2016.
11. بن فرح زوينة، "**المخطط البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، أطروحة أعدت لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2014/2013.

12.جباري نادية، "**قياس جودة معلومات الوظائف الداعمة لإدارة علاقات الزبائن**"، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2015/2014.

13.حواس صلاح، "**التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008/2007.

14.سعيدي عبد الحليم، "**محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**"، أطروحة أعدت لنيل درجة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

15.صافو فتيحة، "**أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2016/2015.

16.مد طيفور أمينة، "**الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة في ظل IAS/IFRS**"، أطروحة أعدت لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2017/2016.

ثالثا– قائمة المذكرات :

17.أحمد حسن علي عبد الله، "**أثر استخدام المحاسبة الإبتكارية في الأنظمة المحاسبية على جودة المعلومات المحاسبية للبنوك الأردنية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، 2015.

18.بوش فاطمة الزهراء، "**دور حوكمة الشركات في إسراء مبدأ الشفافية والإفصاح**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2014/2013.

19.عبد المنعم عطا العلول،" **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة فلسطين**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،2014/2013.

20.عثمان زياد عاشور، "**مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم "01**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2008.

رابعا– قائمة المجلات:

21.توفيق حسن عبد الجليل، محمد أبو نصار، "**العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية**"، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد2، 2014.

22.خالد خطيب، "الإفصاح **المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01**"، مجلة ثامن عشر، العدد الثاني، 2002.

23.شيخي بلال، "**متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية**"، دراسات اقتصادية، العدد20، 2012.

24.عمار بن عيشي، "**معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات المساهمة الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**"، العدد 01، جامعة بسكرة، 2014.

25.عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، "**أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**"، مجلة العلوم والثقافة، مجلد12(02)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2011.

26.فارس بن يدير هشام شلغام، طيب مداني، "**واقع الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الجزائر**"، مجلة الدراسات الكمية، العدد 02، 2016.

27.قورين حاج قويدر، "**أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة الشلف، 2012.

رابعا- قائمة الملتقيات العلمية:

28.ربيع بو صبيع العايش، "**جدول سيولة الخزينة في ظل النظام المحاسبي المالي SCF، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، جامعة الوادي، 2013.

29.كمال رزيق، هزرشي طارق، رابحي مختار، "**النظام المحاسبي المالي بين قابلية الممارسة وصعوبات التطبيق من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**"، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011.

30.محمد العيد تجاني، "**صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 2013.

31.نمر محمد الخطيب وصديقي فؤاد، "**مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF)**"، الملتقى الوطني حول الإصلاح المحاسبي والمعايير المحاسبة الدولية.

32.هوام جمعة ولعشوري نوال، "**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني الحوكمة المحاسبية للمؤسسة**"، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

خامسا– القوانين والقرارات والمراسيم التنفيذية:

33.القانون رقم 07–11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد74، الصادرة في 25 نوفمبر 2007.

34.مرسوم تنفيذي رقم 08–156 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07–11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 26 مايو 2008.

35.**قرار مؤرخ في 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009.